KHALEEJI COMMERCIAL BANK

المصرف الخليجي التجاري

التحـــول الإيجـــــابـي

التقرير السنوي
٢٠١٩م

٤ مقدمة
٦ الرؤية والرسالة
٨ تقرير رئيس مجلس الإدارة
١٢ تقرير الإدارة التنفيذية
١٦ أعضاء مجلس الإدارة
١٧ فريق الإدارة
١٨ الإطار العام للحوكمة
٢٢ إدارة المخاطر
٢٤ تقرير هيئة الرقابة الشرعية
٢٥ تقرير مدققي الحسابات
٢٦ البيانات المالية الموحدة
٣٣ إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
٩٥ إفصاحات إدارة المخاطر

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد ونائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس وزراء مملكة البحرين

صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين

صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس وزراء مملكة البحرين

الطريقة الأفضل للمضي قدماً

يتمتع المصرف الخليجي التجاري بسمعة طيبة في مملكة البحرين والمنطقة، ويعود الفضل في ذلك لمسيرتنا الناجحة لأكثر من ١٥ عاماً في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية، محققين خلالها العديد من الإنجازات والمساهمات التي عملت على نموّ وتطوير هذا القطاع الحيوي والهام، مدفوعون بالولاء والثقة الكبيرة التي يوليها لنا المساهمون والمستثمرون والعملاء الكرام، فإننا فخورون بأهم الإنجازات التي حققناها عبر السنوات الماضية، ونحن نؤكد من هذا المنطلق على استمرارنا في المضي قدمًا نحو هدفنا الأسمى والذي يتمثل في التحول الإيجابي نحو الأفضل.

الرؤية والرسالة

الرؤيـة: أن نكون أحد ركائز الإقتصاد المحلي والصيرفة الإسلامية في المنطقة عبر تقديم باقة من المنتجات والخدمات المتطورة والفـرص الإسـتثمارية الفريـدة المتوافقـة مـع أحـكام ومبـادئ الشريعة الإسلامية.

الرسالة: أن يكون لنا دور رئيسي في تطوير الإقتصاد والمساهمة في نمو الصيرفة الإسلامية في مملكة البحرين، وذلك لتحقيق القيمة الأمثل لعملائنا ومساهمينا بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

نفخر بأن نكون مؤسسة مالية تضع العملاء في مركز أولوياتها وتعمل برؤية واضحه وهدف محدد نحو توحيد الجهود والأولويات والخيارات الإستراتيجية لدعم الإقتصاد الوطني وبناء مستقبل أكثر إشراقاً.

تقرير رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

حضرات السادة المساهمين الكرام

نيابة عن مجلس الإدارة، يسعدني أن اضع بين يديكم التقرير السنوي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.

يسرنا أن نشارك معكم اليوم بعضًا من القرارات الاستراتيجية التي اتخذها المصرف في العام ٢٠١٩م بهدف تحقيق نقلة نوعية في عمليات المصرف ونهجه تجاه السوق، حيث ركزت الإدارة على تنمية جودة الأصول بالمصرف عن طريق تسجيل أصول وموجودات جديدة عالية الجودة، كما اعتمدت بشكل استراتيجي موقفًا متحفظًا بشأن التعامل مع الأصول والموجودات القديمة من خلال إعتماد مزيد من المخصصات الإحترازية. إضافةً إلى ذلك، كان من ضمن المبادرات الإستراتيجية التي تبناها المصرف خلال العام، الخطط المتعلقة بترشيد الإنفاق وإعادة تقييم شبكة الفروع التجارية وقنوات التوزيع الإلكترونية بشكل استراتيجي، مع الحفاظ على الفاعلية التشغيلية والكفاءة وتجربة العملاء.

لقد كان عامًا مليءً بالتحديات والفرص على جميع الأصعدة. لقد قبل المصرف هذه التحديات واستطاع تنفيذ نهج استراتيجي جديد وتمكّن من تقديم مختلف الحلول المالية المبتكرة، والتي أضافت قيمة إلى جميع أصحاب المصلحة. ويتجلّى هذا في مبادرة المصرف لدعم النمو في السوق المحلية من خلال توفير التمويل والحلول المالية للمشاريع المحلية البارزة. علاوةً على ذلك، وفر المصرف الدعم أيضًا إلى قطاع كبير من المواطنين عبر المشاركة في برنامج تمويل مزايا الإسكاني. كما سوف يواصل المصرف السعي نحو التوسع الاستراتيجي عبر تبني عددًا من المبادرات والاستراتيجيات الطموحة التي تهدف إلى تحسين وضع المصرف وتعزيز قدرته في الوصول إلى السوق والمنافسة.

جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

يعمل المصرف على دراسة العديد من المبادرات التوسعية المهمة، والتي يهدف إلى تحقيقها في عام ٢٠٢٠م والأعوام التي تليه.

يسرنا أن نبلغكم بأن المصرف يواصل تقدمه مع خططه ليحافظ على مكانته كمصرف إسلامي رائد في قطاع التجزئة. وبالرغم من البيئة التنافسية الصعبة، فإن هذه الخطط باتت تتشكل بسرعة وتترجم على أرض الواقع، حيث بدأت بالفعل في إظهار نتائج ملموسة. وتعمل الإدارة باستمرار إلى أن تحقق الفائدة القصوى لمبادرات المصرف الإستراتيجية والإستفادة المثلى من موارده لزيادة الفاعلية التشغيلية وتحسين الكفاءة.

وفي ذات الوقت، تعتبر المنتجات الجديدة والخدمات المتطورة الروافد الرئيسية التي أدت لنمو أعمالنا وزيادة حجم الأصول لذلك يواصل المصرف الاستثمار بكثافة في تطوير منتجاته وخدماته، وسيحرص المصرف على أن يكون دائماً قريباً من العملاء ويصغي بحرص لإحتياجاتهم ليقدم لهم الحلول المالية المصممة خصيصاً لهم.

الأداء العام

تمكن المصرف خلال العام ٢٠١٩م من تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي حددها مجلس الإدارة. وقد تم تحقيق ذلك عبر تقديم حلول مالية مبتكرة والتكيّف بشكل سريع مع المتغيرات التي يشهدها السوق وفهم احتياجات ومتطلبات العملاء.

ومن المؤشرات الإيجابية لأداء المصرف هذا العام نمو إجمالي الموجودات والتي ارتفعت من ٨٥٠.٩ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٨م لتصل إلى ٩٣٩.٨ مليون دينار في العام ٢٠١٩م، وبنسبة نمو بلغت ١٠.٤٪. وقد شهدت ودائع العملاء كذلك ارتفاعًا ملحوظًا لتصل إلى ٧٠٤.٦ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٩م، مسجلة ارتفاعًا بنسبة ٣١.١٪، بعد أن كانت ٥٣٧.٣ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٨م. أما بالنسبة إلى أصول تمويلات الشركات، فقد حققت نموًا بنسبة ١٤.٥٪ لترتفع من ٢٩٩.٧ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٨م إلى ٣٤٣.٢ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٩م.

إضافة إلى ذلك، تمكن المصرف من تحقيق نموًا في معدل الموجودات السائلة والتي يبلغ حجمها حاليًا ٣٨.٨٪ من إجمالي الموجودات، في حين تبلغ نسبة كفاية رأس المال ١٦.٦٣٪. كما أن المصرف حافظ على نسبة تغطية سيولة مريحة بلغت ٧٣٣.٩٣٪ ونسبة صافي التمويل المستقر تبلغ ١٠٨.٥٪، وذلك بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م. وقد ساعد ذلك المصرف على إستخدام السيولة المتوفرة للإستثمار في الصكوك والتي تعتبر من الملاذات الآمنة ذات العوائد المالية المرتفعة. وقد أدّت مثل هذه الاستثمارات إلى زيادة ملحوظة في محفظة الصكوك بلغت ١٩٥.١ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٩م، مقارنة بـ ١٦١.٣ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٨م بنسبة نمو بلغت ٢٠.٩٪.

هذا وقد سجل المصرف خسارة عائدة إلى مساهمي الشركة الأم بمبلغ وقدره ١٤.٩ مليون دينار بحريني. كما قرر مجلس الإدارة إحتساب مخصصات إحترازية وخسائر للقيمة العادلة للإستثمار بمبلغ وقدره ٢٢.٤ مليون دينار بحريني للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، وقد تم اتباع هذا النهج المحافظ من أجل تقوية المركز المالي للمصرف ودعم نموه في العام ٢٠٢٠م.

الرؤية المستقبلية

إن اتجاه المصرف نحو الصيرفة الرقمية من شأنه أن يزيد من نمو حجم العملاء عبر قنواتنا الإلكترونية، والتي من شأنها أيضًا أن تخفض من المدة اللازمة وتكلفة تحقيق ذلك. كما سوف تمكن الصيرفة الرقمية العملاء من القيام بالعمليات بسهولة ويسر، وبالتالي تحسين تجربتهم المصرفية معنا.

تعتبر التكنولوجيا وإدارة المخاطر والرقابة هي الركائز الأساسية التي تدعم نمو الأعمال وتضمن القدرة التنافسية في السوق. لذلك، يواصل المصرف في الاستثمار في هذه العناصر الثلاثة باستمرار، وذلك عبر تطبيق حلولًا تكنولوجية جديدة لإدارة المخاطر والإلتزام والخدمات المصرفية الرئيسية وغيرها. كما يواصل المصرف مواءمة إدارة المخاطر مع الأعمال التجارية للمساهمة في تحسينها وحمايتها من خلال إدارة مخاطر الأعمال، مع خلق قيمة للمؤسسة في السوق. هذا إلى جانب الإستمرار في إدارة أصول محفظة الاستثمار بالمصرف للوصول لصفقات تخارج إستراتجية.

يعمل المصرف على دراسة العديد من المبادرات التوسعية المهمة، والتي يهدف إلى تحقيقها في عام ٢٠٢٠م والأعوام التي تليه. يشمل ذلك خطط المصرف لمواصلة تحسين محفظة التمويل على مستوى الشركات والأفراد، مع اهتمام خاص بتنمية حجم التعرضات للعملاء من ذوي الطبيعة السيادية، والحفاظ على نسب السيولة والنسب المالية الأخرى عند مستويات مناسبة.

إضافة إلى ذلك، سيقوم المصرف بتقليل عدد فروعه التجارية، على أن تتم عملية إعادة تقييم لشبكة الفروع في الأعوام التالية، وذلك بالتناسب مع حجم الزيادة في عدد العملاء المستخدمين لقنوات المصرف الإلكترونية، والوقت اللازم لتقديم الخدمات من خلالها والتكلفة المرتبطة بذلك. كما يواصل المصرف جهوده المتعلقة بإعادة هندسة العمليات وأنظمة الرقابة، بهدف الوصول بها لأعلى درجات الكفاءة والفعالية.

شكر وتقدير

بالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعبر عن خالص امتناني لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدّى، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقّر، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد، نائب القائد الأعلى والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وذلك لدعمهم وتشجيعهم المتواصل لنمو القطاع الخاص وتنمية القطاع المصرفي والمالي في مملكة البحرين. كما أود أن أتوجه بالشكر للحكومة الرشيدة والوزارات وبورصة البحرين لدعمهم وتوجيهاتهم المستمرة. شكر خاص للمساهمين في المصرف، وعملائنا الكرام وشركاؤنا لثقتهم وولاءهم، ولإدارة المصرف وموظفيه كافة لعملهم الجاد وتفانيهم.

الحمد لله أقصى مبلغ الحمد والشكر لله من قبل ومن بعد

جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

تقرير الإدارة التنفيذية

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمدالله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

حضرات السادة المساهمين الكرام،

لقد سعى المصرف خلال العام ٢٠١٩م إلى تحقيق التحول الإيجابي من خلال بناء شراكات إستراتيجية جديدة ذات مساهمة عالية لتحقيق تطلعاتنا، مع تعزيز أفق الشراكات القائمة، والدفع بها لمراحل متقدمة تعود بالنفع على تعزيز المركز المالي للمصرف حيث واصلنا خلال العام الماضي بذل المزيد من الجهود لبناء وتطوير العلاقات المصرفية في قطاع تمويل الشركات وذلك من خلال الدخول في إتفاقيات جديدة مع شركاء إستراتيجيين لتطوير الأعمال وتحقيق أهداف مرحلية مهمة والتي من إبرزها زيادة حجم الأصول وتحسين جودتها، حيث أستمرت جهود المصرف من أجل تعزيز قاعدته المالية من خلال توجيه التمويلات نحو مشاريع محلية ذات طابع حيوي مملوكة من أطرف ذات ملاءة مالية عالية، ونود أن نشير هنا إلى الشراكة الإستراتيجية مع "تمكين" والتي مكنتنا عبر برامجها من تعزيز قدرة المصرف على تحقيق أهدافه التمويلية وخصوصاً في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

رغم التحديات الاقتصادية التي سادت العام الماضي وألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي والمحلي إلا أن المصرف الخليجي التجاري قد نجح بتسجيل نتائج مالية وتشغيلية مستقرة بفضل تبنيه خطط عمل مدروسة تعتمد على توفير الحلول المالية المبتكرة التي تواكب المتغييرات المتسارعة التي يشهدها السوق وتلبي متطلبات العملاء بجميع القطاعات، بالإضافة إلى نسبة السيولة العالية التي حافظ عليها المصرف والتي مكنته من الإستثمار بنجاح في الصكوك ودعم الأنشطة التجارية الرئيسية، ولا ننسى هنا رؤية القيادة الحكيمة لمملكة البحرين والمتمثله ببرنامج التوازن المالي التي كانت حجر الزاوية في تثبيت ركائز القطاع المالي والمصرفي الذي يتسم بمتانة تشريعاته وسياساته تحت إشراف مصرف البحرين المركزي.

ومن جانب آخر، تبنى المصرف عدداً من الحلول المبتكرة التي من شأنها رفع مستوى تنافسيته من خلال طرح منتجات جديدة للأفراد تواكب التطورالمستمر في القطاع المصرفي، مما من شأنه تعزيز مستويات الجودة والكفاءة، وتسهيل الجهد والوقت على العملاء في إنجاز معاملاتهم.

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

سيواصل المصرف الخليجي التجاري مسيرته نحو التحول الإيجابي من خلال تبنيه عدد من المبادرات والخطط التطويرية الهادفة لتعزيز مكانته وزيادة حصته السوقية ورفع قدرتة التنافسية.

كما كان للمصرف دور بارز في ابتكار حلول مصرفية رقمية ذات جودة عالية، ليحقق بذلك قدم السبق في قطاع التكنولوجيا المالية "فينتك"، حيث كان أول مصرف في مملكة البحرين والشرق الأوسط يعلن عن جاهزيته لتقديم الخدمات المصرفية المفتوحة، بما يتسم مع تطلعات مملكة البحرين لتصبح مركزاً إقليمياً رائداً في هذا المجال.

ويأتي ذلك، نتيجة البيئة التكنولوجية الحديثة التي أرسى دعائمها المصرف منذ سنوات طويلة، ليؤكد ريادته في طرح المنتجات المصرفية الرقمية على مستوى المملكة، والتي بزغت مع إطلاق بوابة الدفع الرقمية "eDinar".

كما أثبت المصرف ريادته المالية التكنولوجية من خلال طرحه لمنصة "الخليجي للتداول الإلكتروني" والتي تعتبر الأولى من نوعها بالمملكة وتقدم العديد من المزايا التي تمكن عملاء المصرف من فتح حسابات تداول للأسهم المدرجة في بورصة البحرين، وإجراء عمليات البيع والشراء، والاطلاع على الرسومات البيانية الخاصة بأداء السوق والحصول على أخبار أسواق الأسهم المحلية والعالمية وغيرها من الخدمات، وذلك بكل يسر وأمان عبر تطبيق خاص على الأجهزة الذكية.

ويعتزّ المصرف الخليجي التجاري بنسبة البحرنة العالية التي يزخر بها، والتي تصل إلى ٩٧٪، ما يجعل منه مصرفاً إسلامياً يعكس الثقافة والهوية الوطنية لمملكة البحرين، سواءً في حلوله المالية المبتكرة أو حتى في مبادراته المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

وسيواصل المصرف الخليجي التجاري مسيرته نحو التحول الإيجابي من خلال تبنيه عدد من المبادرات والخطط التطويرية الهادفة لتعزيز مكانة المصرف وزيادة حصته السوقية ورفع قدرتة التنافسية.

وفي الختام، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكري وتقديري لحكومة مملكة البحرين لما تقدمه من دعم ومساندة للقطاع المصرفي وإلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على توجيهاتهم السديدة وللإدارة التنفيذية وجميع موظفي المصرف على جهودهم وإلتزامهم ولمساهمينا وعملاؤنا الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمر.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

أعضاء مجلس الإدارة

جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

عبدالله عبدالكريم شويطر
عضو مجلس الإدارة

الدكتور خالد محمد الخزرجي
عضو مجلس الإدارة

فواد طارق خان
عضو مجلس الإدارة

هشام أحمد الريس
عضو مجلس الإدارة

محمد عبدالمحسن الراشد
عضو مجلس الإدارة

مصطفى غازي خريبا
عضو مجلس الإدارة

رياض عيد عبدالله اليعقوب
عضو مجلس الإدارة

يوسف إبراهيم الغانم
عضو مجلس الإدارة

فريق الإدارة

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

مهدي عبدالنبي محمد
نائب المدير العام العمليات المساندة

توفيق محمد بستكي
نائب المدير العام رئيس المخاطر

محمد عبدالله صالح
مساعد المدير العام
الشئون القانونية والالتزام

مازن سلمان ساتر
مساعد المدير العام
الخدمات المصرفية للافراد

حسام غانم سيف
مساعد المدير العام
الخزينة و أسواق المال

عبدالناصر عمر المحمود
مدير إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي

محمد حمد فخري
مدير إدارة التدقيق الداخلي

أمان الله خان
المراقب المالي

نواف عبدالسلام الحوسني
القائم بأعمال مدير إدارة التدقيق الشرعي
الداخلي وأمين سر هيئة الرقابة الشرعية

الإطار العام للحوكمة

يتركز إطار حوكمة الشركات لدينا على المسؤولية والإشراف والمساءلة الإدارية فيما يتعلق بنظم الإدارة والممارسات الأفضل، ونحن فخورون بتنفيذ إطار يتمشى مع أفضل الممارسات العالمية والمتطلبات التنظيمية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين روح المبادرة والسيطرة والشفافية.

هيكل نظام الحوكمة

يركز نظام الحوكمة الذي يعتمده المصرف على مسؤوليات مجلس الإدارة، والإشراف على عمليات الإدارة العليا والمساءلة وفقاً لقوانين الرقابة وأفضل الممارسات المهنية.كما أن إطار العمل متوافق مع أفضل الممارسات والتطبيقات العالمية والمتطلبات التي تقضيها قوانين الهيئات الرقابية والتي تهدف إلى تشكيل هيكلية ريادية متوازنة تمتاز بالإنصاف والشفافية بما يحقق المنفعة لجميع المعنيين.

وضوابط الحوكمة هي مجموعة إجراءات ومبادئ تضبط كيفية تنظيم المصرف لإدارته وعملياته بهدف الوصول بنجاح إلى الأهداف الإستراتيجية التي يضعها المصرف. ويعتبر مجلس إدارة المصرف مسؤولاً أمام مساهمي المصرف في إيجاد وتحقيق أداء مالي قوي يمتاز بالإستمرارية وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين. وفي سبيل تحقيق ذلك، قام مجلس الإدارة بإعتماد ومراقبة إستراتيجية المصرف والأداء المالي باستخدام إطار عمل لضوابط الحوكمة الرشيدة والطرق الفاعلة لإدارة المخاطر.

ويلتزم المصرف بمعيار الحوكمة ونظام الإفصاحات العامة وإفصاحات البورصة حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي. وترتكز فلسفة المصرف المتعلقة بالحوكمة على أن تكون أخلاقية ومبنية على الشفافية فيما يخص جميع المعاملات. ولتحقيق هذا الهدف فقد وافق مجلس الإدارة على إطار الحوكمة وسياسة التعارض في المصالح لإعضاء مجلس الإدارة وسياسة التداول للأفراد الرئيسيين في المصرف. ويعمل المصرف من خلال لجان مجلس الإدارة على تحقيق أعلى معايير الحوكمة بما يحقق مصلحة المساهمين.

كما يلتزم المصرف بشكل متواصل بمراجعة معايير الحوكمة وتطويرها لضمان استيفاء متطلبات إطار عمل الحوكمة المعدل المعمول به لدى كل من مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابيه الاخرى، وكذلك ليواكب هذا الإطار المعايير العالمية لأفضل الممارسات المهنية.

مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من عشرة أعضاء. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها إلى جانب مسؤوليته في رئاسة المجلس، وذلك للتأكد من أنها تقوم بمهامها على أكمل وجه، كما يقوم رئيس مجلس الإدارة بمراقبة أداء الرئيس التنفيذي والإبقاء على حلقة تواصل مع مساهمي المصرف. وقد أنشأ مجلس الإدارة لجاناً تابعةً له ومنحها امتيازات تمثيلية معينة للإشراف على الإدارة ومراقبة أدائها في بعض العمليات التي يجريها المصرف وفي عملية صنع القرار. ويتولى مجلس الإدارة، سواءً بشكل مباشر أو من خلال اللجان المختلفة التابعة له، مسؤولية الإشراف على إدارة المصرف.

الهيكل التنظيمي للجان مجلس الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة ثلاثة لجان ومنحها امتيازات تمثيلية معينة هي:

- **لجنة المجلس للتدقيق وإدارة المخاطر:** تتولى لجنة المجلس للتدقيق وإدارة المخاطر مسؤولية التدقيق الداخلي والخارجي، والإلتزام بقوانين مكافحة غسيل الأموال. هذا إلى جانب، مسؤولية التأكد من وضع إطار عمل فعّال لإدارة المخاطر، وكذلك للتأكد من أن المخاطر الأساسية تتم إدارتها وفقاً للمتطلبات التي يضعها مجلس الإدارة.
- **لجنة المجلس للإستثمار والإئتمان:** تتولى لجنة المجلس للإستثمار والإئتمان مسؤولية الموافقة على الإستثمار والحصول على التمويل اللازم، وإعداد الضوابط وحدود الموافقات على المخاطرات المختلفة، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وتنظيم العلاقات المصرفية، وكذلك الإشراف على البنود غير المشمولة في الميزانية العمومية.
- **لجنة المجلس للتعيينات، والمكافآت، و الحوكمة الإدارية:** تتولى لجنة المجلس للتعيينات، والمكافآت، والحوكمة الإدارية مسؤولية وضع برامج تعويضات الموظفين والحوافز، وإعداد السياسات الداخلية لإدارة الموارد البشرية والمسائل الإدارية الأخرى. كما تتولى مسؤولية الإشراف على إطار عمل الحوكمة الإدارية للمصرف.

ويعمل كل من رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، ولجان المجلس بالتعاون المباشر مع رؤساء إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والرقابة المالية، وإدارة الإلتزام وإدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك. وخلال العام إجتمع مجلس الإدارة ست مرات. وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمرير باستخدام البريد. كما تم عقد إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للبنك في ١٣ مارس ٢٠١٩م.

إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر خمسة مرات، كما إجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان أربعة مرات، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الإدارية أربعة مرات.

اللجان التنفيذية

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي بالقيام بكافة الأمور المتعلقة بالإدارة اليومية لأنشطة المصرف، كما أن الرئيس التنفيذي مسؤول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للمصرف. ويقوم الرئيس التنفيذي بإدارة المصرف عبر اللجان التنفيذية التالية:

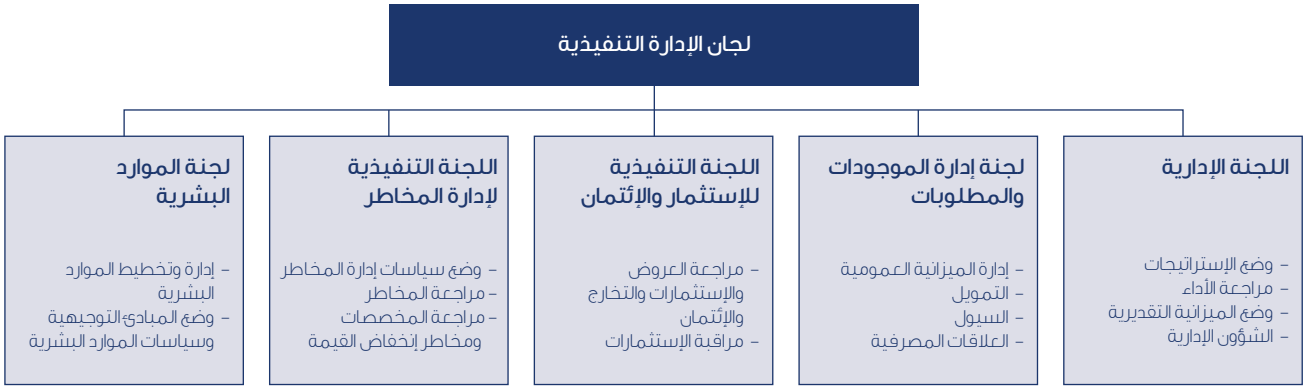

إدارة المخاطر

سيواصل المصرف على الدوام مساعيه لتحقيق الاستدامة والاستمرار في تحسين القيمة العائدة لجميع اصحاب المصلحة للمصرف وذلك ضمن مستويات من المخاطرة المحسوبة والمقبولة في نطاق الشريعة الإسلامية الغراء، وفي نفس الوقت الإلتزام بمسؤوليتنا الاجتماعية وواجبنا كمواطنين صالحين، وعادلين نتمتع بالشفافية تجاه جميع أصحاب المصلحة في المصرف.

جميع قرارات العمل بالمصرف يتم النظر بها بعد إجراء تحليل شامل للمخاطر والعوائد بما يتناسب مع حجم وطبيعة العمل قيد الدراسة. وبحسب طبيعة عمله، فإن المصرف معرض للمخاطر، ويشمل ذلك، على سبيل المثال وليس الحصر، المخاطر الإئتمانية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة بالإضافة للمخاطر التشغيلية. ويتطلع المصرف بأن يحقق توازن بين معدل المخاطر والعوائد والتقليل لأدنى حد من أي آثار سلبية محتملة قد تنعكس على الأداء الإجمالي للمصرف.

يتبنى المصرف إطار عمل قوي لإدارة المخاطر. يعتمد هذا الإطار على تقييم القدرة على المخاطرة، وتحديد مدى الرغبة في المخاطرة المناسبة، ووضع سياسات وإجراءات لإدارة المخاطر، وقياس العائد المناسب للمخاطر المفترضة، وإنشاء ثقافات قوية للأعمال والمخاطر.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الرئيسية عن إدارة المخاطر في المصرف. ويضطلع بمسؤولياته من خلال لجنة التدقيق وإدارة المخاطر وهو مسؤول عن التنفيذ الفعال لإطار عمل إدارة المخاطر بالمصرف الذي تم تسليط الضوء عليه بالأعلى.

يشرف على إدارة المخاطر بصورة يومية قسم إدارة المخاطر الذي يرأسه رئيس المخاطر والذي يقدم تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق وقسم إدارة المخاطر. يتولى قسم إدارة المخاطر مهمة تحديد وتقييم جميع المخاطر المادية التي قد يكون لها تأثير على عمليات المصرف والإشراف المستمر عليها. وبذلك، تقوم إدارة المخاطر بالتنسيق مع الإدارة ولجنة التدقيق وقسم إدارة المخاطر بتطبيق المبادئ التالية التي تشكل أساس عملية إدارة المخاطر:

- المواءمة للخطة الاستراتيجية مع هامش المخاطرة المقبول
- تحديد المخاطر وحجمها
- ترتيب المخاطر حسب الأولوية
- مراقبة المخاطر
- الحد من المخاطر

تقرير هيئة الرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد،

بناءً على خطاب التكليف والنظام الأساسي للمصرف؛ فإنه يسر هيئة الرقابة الشرعية أن ترفع تقريرها للسادة المساهمين حول أنشطة المصرف والشركات التابعة له وفقا للبيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.

مسئولية مجلس الإدارة والهيئة الشرعية

تؤكد هيئة الرقابة الشرعية أنه من المبادئ المقررة، أن مسئولية التأكد والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الإدارة، وأما مسئولية الهيئة فتنحصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناء على ما تمت مراجعته لعمليات المصرف وفي إعداد هذا التقرير.

أساس الرأي

بناءً على فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية والتزاما بضوابط الحوكمة الشرعية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن خلال اجتماعات الهيئة الدورية، واجتماعات العضو التنفيذي لها، قامت هيئة الرقابة الشرعية بالمراقبة والمراجعة والتدقيق وفق خطة التدقيق الشرعي، واستعراض تقارير التدقيق الشرعي الداخلي، بفحص المستندات والمعاملات عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها للتأكد -ما أمكن- من التزام المصرف وأنشطته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. كما تم الاطلاع على تقرير المدقق الشرعي الخارجي بالإضافة إلى التنسيق مع إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي بمراجعة العقود والاتفاقيات، والهياكل التمويلية والاستثمارية، والمنتجات المطروحة والسياسات الداخلية ذات العلاقة، والبيانات المالية الموحدة والإيضاحات المتعلقة بها للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.

الرأي

بناءً على ما تقدم من مراقبة ومراجعة وتدقيق، ترى هيئة الرقابة الشرعية الآتي:

١. أن العقود والاتفاقيات والمعاملات التي أبرمها المصرف واطلعنا عليها متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٢. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة -إن وجدت- على حسابات الاستثمار متفقة مع المبادئ والأسس المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٣. أن جميع المكاسب التي تحققت بغير قصد من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم توجيهها إلى حساب الخيرات.
٤. أن أسس حساب الزكاة تم وفقا للمعايير الشرعية باعتماد طريقة صافي الموجودات، وتشير الهيئة إلى أن مسئولية إخراج الزكاة على الأسهم تقع على عاتق المساهمين كما هو وارد في دليل الزكاة.
٥. أن المصرف قد أبدى إلتزامه بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة، بالإضافة إلى إرشادات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي الموحد.

والله الموفق، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح
رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي
نائب الرئيس والعضو التنفيذي

فضيلة الشيخ د. نظام محمد يعقوبي
عضو الهيئة

تقرير مدققي الحسابات إلى حضرات السادة المساهمين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب ("المصرف") والشركات التابعة له ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة، ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة ومدققي الحسابات عن البيانات المالية الموحدة

إن هذه البيانات المالية الموحدة والتزام المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسئولية مجلس إدارة المصرف، وإن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة وفقا لما قمنا به من أعمال التدقيق.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب منا وضع وتنفيذ خطة للتدقيق للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي خطأ جوهري. يشتمل التدقيق على فحص للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة بالبيانات المالية الموحدة وذلك عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها، كما ويشتمل أيضاً على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية. إننا نرى أن ما قمنا به من أعمال التدقيق يشكل أساساً سليماً للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور تتطلب لفت انتباه

نود أن نلفت الإنتباه إلى إيضاح رقم (١) من البيانات المالية الموحدة، والذي يوضح أنه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، كانت حقوق ملكية المساهمين في المصرف أقل من الحد الأدنى المطلوب البالغ ١٠٠ مليون دينار بحريني، وفقاً لما حدده مصرف البحرين المركزي، وخطة عمل مجلس الإدارة لمعالجة ذلك. إن رأينا حول هذا الأمر غير متحفظ.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، ونتائج أعمالها الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

أ) إن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

ج) بإستثناء ما تم الإشارة إليه في فقرة أمور تتطلب لفت انتباه أعلاه، فأنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية حالات عدم التزام أخرى خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦ (بصيغته المعدلة)، أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال المصرف أو مركزه المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

كي بي ام جي فخرو
رقم قيد الشريك ١٠٠
٩ فبراير ٢٠٢٠

البيانات المالية الموحدة

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦	١٠٤,٣٧٦	٩٩,٤٠١
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٧	٦٥,٥٠٨	٤٣,٦٣٧
موجودات التمويلات	٨	٣٢٤,٣٥٥	٣٢٧,٦٤٠
استثمار في الصكوك	٩	١٩٥,٠٥٠	١٦١,٣٢٤
موجودات مشتراة لغرض التأجير	١٠	١٢٩,٠٩٧	١٠٨,٦٧٨
أقساط إيجارات مستحقة		١٧,١٠٢	١١,٥٢٥
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	١١	٤٣,٩٨٩	٥٠,٠٣٩
استثمارات عقارية	١٢	١٧,٧٨١	١٨,٠٨١
عقارات قيد التطوير		٦,٢٥١	٦,٢٥١
موجودات أخرى	١٣	٢٨,٤٩٣	١٦,٤٩٨
عقارات ومعدات	١٤	٧,٧٥٠	٧,٨٦٥
إجمالي الموجودات		**٩٣٩,٧٥٢**	٨٥٠,٩٣٩
المطلوبات			
إيداعات من مؤسسات مالية		١٢٧,٤٥٣	١٥٨,٣٤٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٥	١٣٤,٦٥٤	١٢٠,٤٧٠
تمويل متوسط الأجل	١٦	–	٤١,٣٥٧
حسابات جارية للعملاء		٥٨,١٠٥	٧٠,٤١٦
مطلوبات أخرى	١٧	١٩,٧٩٨	١٠,٥١٢
إجمالي المطلوبات		**٣٤٠,٠١٠**	٤٠١,١٠٤
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١٨	**٥١١,٨٣٥**	٣٤٦,٣٧٣
حقوق الملكية			
رأس المال	١٩	١٠٥,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠
إحتياطي قانوني		٨,٢٢٥	٨,٢٢٥
أسهم خزينة		(١١,٧٣٠)	(١١,٢٩٥)
برنامج خطة حوافز الموظفين		–	(٢٩)
خسائر متراكمة		(١٥,٧٨٨)	(٧٢٩)
إجمالي حقوق الملكية		**٨٥,٧٠٧**	١٠١,١٧٢
حصة غير مسيطرة		**٢,٢٠٠**	٢,٢٩٠
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية وحصة غير مسيطرة		**٩٣٩,٧٥٢**	٨٥٠,٩٣٩

إعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في ٩ فبراير ٢٠٢٠ ووقعها بالنيابة عن المجلس:

جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠١٩	٢٠١٨
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير		٣١٫٣٣٤	٢٦٫٥٦٥
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية		٢٫١٨٣	٩٥٥
إيراد من الصكوك	٢٠	١٠٫٠٣١	٦٫٣٧٧
إيراد من استثمارات في أسهم حقوق ملكية		(١٫٦٨٧)	١٫٤٢٢
رسوم وإيرادات أخرى		٥٫٧٢٦	٢٫٨٤٢
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار		**٤٧٫٥٨٧**	٣٨٫١٦١
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمارقبل حصة المصرف كمضارب	١٨	(٢٣٫٥٤٤)	(١٤٫٢٢١)
حصة المصرف كمضارب	١٨	٨٫٤٥٧	٥٫٦١٩
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار		**(١٥٫٠٨٧)**	(٨٫٦٠٢)
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد		(١١٫٧٠٣)	(٨٫١٩٠)
مصروفات التمويل على تمويل متوسط الأجل		(١٫٢٤١)	(٢٫٠٥٤)
إجمالي الإيرادات		**١٩٫٥٥٦**	١٩٫٣١٥
تكلفة الموظفين	٢١	٨٫١٥٨	٧٫١٧٥
مصروفات تشغيلية أخرى	٢٢	٦٫٠٣٦	٥٫٢٥٢
إجمالي المصروفات		**١٤٫١٩٤**	١٢٫٤٢٧
الربح قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة		**٥٫٣٦٢**	٦٫٨٨٨
صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة	٢٣	(٢٠٫٣٨٩)	(٦٫٢٨٨)
(خسارة)/ربح السنة		**(١٥٫٠٢٧)**	٦٠٠
العائد إلى:			
مساهمي الشركة الأم		(١٤٫٩٣٧)	٦٥٩
حصة غير مسيطرة		(٩٠)	(٥٩)
		(١٥٫٠٢٧)	**٦٠٠**
العائد لكل سهم			
العائد الأساسي والمخفّض لكل سهم (فلس)	٢٨	**(١٥٫٨٦)**	٠٫٦٩

جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ /بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٩	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم						
	رأس المال	إحتياطي قانوني	أسهم خزينة	برنامج خطة حوافز الموظفين	(خسائر متراكمة)	المجموع	حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	**١٠٥,٠٠٠**	**٨,٢٢٥**	**(١١,٢٩٥)**	**(٢٩)**	**(٧٢٩)**	**١٠١,١٧٢**	**٢,٢٩٠**	**١٠٣,٤٦٢**
خسارة السنة	–	–	–	–	(١٤,٩٣٧)	(١٤,٩٣٧)	(٩٠)	(١٥,٠٢٧)
المحول إلى الإحتياطي القانوني	–	–	–	–	–	–	–	–
صافي أسهم خزينة مشتراة	–	–	(٤٣٥)	–	–	(٤٣٥)	–	(٤٣٥)
إصدار أسهم وفق برنامج خطة حوافز الموظفين	–	–	–	٢٩	٦٥	٩٤	–	٩٤
المحول إلى صندوق الزكاة	–	–	–	–	(١٨٧)	(١٨٧)	–	(١٨٧)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**١٠٥,٠٠٠**	**٨,٢٢٥**	**(١١,٧٣٠)**	**–**	**(١٥,٧٨٨)**	**٨٥,٧٠٧**	**٢,٢٠٠**	**(٨٧,٩٠٧)**

٢٠١٨	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم						
	رأس المال	إحتياطي قانوني	أسهم خزينة	برنامج خطة حوافز الموظفين	(خسائر متراكمة)	المجموع	حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨ (كما تم الإعلان عنه سابقاً)	١٠٥,٠٠٠	٨,١٥٩	(١٠,٢١٢)	(٧٠)	١٠,١٦٢	١١٣,٠٣٩	٢,٦٤٥	١١٥,٦٨٤
أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠)	–	–	–	–	(١١,٠٦٩)	(١١,٠٦٩)	–	(١١,٠٦٩)
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨ المعدل	١٠٥,٠٠٠	٨,١٥٩	(١٠,٢١٢)	(٧٠)	(٩٠٧)	١٠١,٩٧٠	٢,٦٤٥	١٠٤,٦١٥
الربح للسنة	–	–	–	–	٦٥٩	٦٥٩	(٥٩)	٦٠٠
المحول إلى الإحتياطي القانوني	–	٦٦	–	–	(٦٦)	–	–	–
صافي أسهم خزينة مشتراة	–	–	(١٠٨٣)	–	–	(١٠٨٣)	–	(١٠٨٣)
إصدار أسهم وفق برنامج خطة حوافز الموظفين	–	–	–	٤١	٤٢	٨٣	–	٨٣
فقدان السيطرة	–	–	–	–	(١٦)	(١٦)	(٢٩٦)	(٣١٢)
المحول إلى صندوق الزكاة	–	–	–	–	(٤٤١)	(٤٤١)	–	(٤٤١)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١٠٥,٠٠٠	٨,٢٢٥	(١١,٢٩٥)	(٢٩)	(٧٢٩)	١٠١,١٧٢	٢,٢٩٠	١٠٣,٤٦٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ / بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠١٩	٢٠١٨
أنشطة التشغيل			
مبالغ مستلمة من موجودات التمويلات، صافي		٩,٦٢١	٤,٠٣٩
مدفوعات لموجودات مشتراة لغرض التأجير، صافي		(١٧,٧٨٦)	(١٥,١٤٥)
إيراد مستلم من إيداعات قصيرة الأجل		٢,١٨٣	٩٥٥
عوائد مدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار		(١٠,٤٥٤)	(٧,١٨٤)
مبالغ مستلمة/(سحوبات) من أصحاب حسابات الاستثمار، صافي		١٦٥,٤٦١	(١٣,٤٤٤)
مبالغ مدفوعة لأرباح الإيداعات		(١١,٧٠٣)	(٨,١٩٠)
مبالغ مدفوعة للمصروفات		(١٩,٤٤١)	(١٠,٦٤٢)
مبالغ مستلمة أخرى		٣,٩٦٤	٢,٨٧٨
مبالغ مصروفة في أعمال الخير		(٢٣٥)	(٤٢٢)
سحوبات من حسابات جارية للعملاء، صافي		(١٢,٣١١)	(٤,٣٤١)
(سحوبات)/إيداعات من مؤسسات مالية، صافي		(٢٩,٨٣٩)	٣٤,٠٨٤
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد، صافي		١٤,١٨٤	٥٩,١١١
صافي مدفوعات من الحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي		(٤,٦١٠)	(٣,٣٦٠)
إيراد صكوك مستلمة		١,٠٠٦	٥,٩٣٧
صافي النقد الناتج من أنشطة التشغيل		**٩٩,٠٤٠**	٨٠,٦٢٩
أنشطة الاستثمار			
شراء صكوك		(٣٧,٤٠٧)	(٦٣,٢٠٥)
مبالغ مستلمة من تسوية/بيع صكوك		٣,٢٦٩	١٥,١٣٥
بيع/(شراء) استثمارات في أسهم حقوق ملكية		١,٤٣٨	(٩٧)
شراء استثمارات عقارية، صافي		–	(١٠٥)
أرباح أسهم مستلمة/إيراد من استثمارات في أسهم حقوق ملكية		٣٤٣	١,٤٧٨
شراء عقارات ومعدات، صافي		(٤٥٢)	(٦٧٤)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		**(٣٢,٨٠٩)**	(٤٧,٤٦٨)
أنشطة التمويل			
شراء أسهم الخزينة، صافي		(٣٥٠)	(١,٢٣٤)
(مبالغ مدفوعة)/مستلمة من تمويل متوسط الأجل، صافي		(٤١,٣٥٧)	٥٠
مصروفات تمويل مدفوعة لتمويل متوسط الأجل		(١,٢٤١)	(٢,٠٥٤)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(٤٢,٩٤٨)**	(٣,٢٣٨)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		**٢٣,٢٨٣**	٢٩,٩٢٣
النقد وما في حكمه كما في ١ يناير		١٢١,١٧١	٩١,٢٤٨
النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر		**١٤٤,٤٥٤**	١٢١,١٧١
يشتمل النقد وما في حكمه على:			
نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه الحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)	٦	٧٨,٩٤٦	٧٨,٥٨١
ودائع لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ٩٠ يوماً أو أقل	٧	٦٥,٥٠٨	٤٢,٥٩٠
		١٤٤,٤٥٤	**١٢١,١٧١**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ /بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٩	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٩			التغيرات خلال السنة						الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩		
	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	استثمارات/ (سحوبات) (بآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل/ (الخسائر) (بآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم المصرف كوكيل (بآلاف الدنانير البحرينية)	مصروفات إدارية (بآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)
سفانا للاستثمار ذ.م.م. (ريا ١)، و NSI٢	٦،٢٥٤	١،٠٠	٦،٢٥٤	–	–	–	–	–	–	٦،٢٥٤	١،٠٠	٦،٢٥٤
شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)	٣،٤٣٤	١،٠٠	٣،٤٣٤	–	–	–	–	–	–	٣،٤٣٤	١،٠٠	٣،٤٣٤
شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)	٢،٦٣٣	٠،٣٨	٩٩٣	–	–	–	–	–	–	٢،٦٣٣	٠،٣٨	٩٩٣
			١٠،٦٨١	–	–	–	–	–	–			١٠،٦٨١

٢٠١٨	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٨			التغيرات خلال السنة						الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	استثمارات/ (سحوبات) (بآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل/ (الخسائر) (بآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم المصرف كوكيل (بآلاف الدنانير البحرينية)	مصروفات إدارية (بآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)
سفانا للاستثمار ذ.م.م. (ريا ١)، و NSI٢	٦،٢٥٤	١،٠٠	٦،٢٥٤	–	–	–	–	–	–	٦،٢٥٤	١،٠٠	٦،٢٥٤
شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)	٣،٥٢٩	١،٠٠	٣،٥٢٩	(٩٥)	–	١١٧	(١١٧)	–	–	٣،٤٣٤	١،٠٠	٣،٤٣٤
شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)	٢،٦٣٣	٠،٣٨	٩٩٣	–	–	–	–	–	–	٢،٦٣٣	٠،٣٨	٩٩٣
			١٠،٧٧٦	(٩٥)	–	١١٧	(١١٧)	–	–			١٠،٦٨١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان مصادر وإستخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠١٩	٢٠١٨
مصادر صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
كما في اينار	٧٠٨	٦٧٤
تبرعات المصرف	١٨٧	٤٤١
إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية	٥٤	١٥
مجموع المصادر	**٩٤٩**	١،١٣٠
استخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
تبرعات لمؤسسات خيرية	(٢٣٥)	(٤٢٢)
مجموع الاستخدامات	**(٢٣٥)**	(٤٢٢)
رصيد صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الغير موزع كما في ٣١ ديسمبر	**٧١٤**	٧٠٨

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

١. تقرير المنشأة

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب ("المصرف")، هو شركة مساهمة بحرينية، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ وتحمل السجل التجاري رقم ٥٥١٣٣. يعمل المصرف بموجب ترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي قطاع التجزئة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣. أسهم المصرف مُدرجة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

تخضع أنشطة المصرف لقوانين مصرف البحرين المركزي ولإشراف هيئة رقابة شرعية لضمان إلتزام العمليات والأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

تشتمل أنشطة المصرف الرئيسية على تقديم منتجات وخدمات مصرفية واستثمارية للأفراد، ولذوي الدخل العالي، وللشركات، وللمؤسسات المالية. وتتنوع هذه الأنشطة لتشمل التمويل التجاري وتمويل الشركات، وتمويل المستهلكين، وإدارة الثروات، وهيكلة منتجات استثمارية وتقديم خدمات تمويل المشاريع، حيث تلتزم جميع هذه الأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة له (معاً "المجموعة"). فيما يلي بيان بالشركات التابعة الهامة:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة الأسهم المسيطرة (٪) ٢٠١٩	نسبة الأسهم المسيطرة (٪) ٢٠١٨	طبيعة العمل
هاربر تاور ويست ٢ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٠٪	١٠٠٪	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
هاربر تاور ويست ٤ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٠٪	١٠٠٪	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
صروح المحدودة	جزر الكايمن	١٩.٠٨٪	١٩.٠٨٪	لإنشاء وبيع العقارات في " تلال المها"

فرضية الاستمرارية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، كان مجموع حقوق ملكية المصرف أقل من الحد الأدنى المطلوب والبالغ ١٠٠ مليون دينار بحريني، حسب ما هو مطلوب بموجب وحدة نسبة تغطية السيولة من المجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي. كلف مجلس الإدارة مصرفا دوليا بمساعدته في إصدار رأس مال إضافي من الفئة الأولى (AT1) بقيمة ٣٧.٧ مليون دينار بحريني للمساعدة في تعزيز حقوق الملكية وتلبية المتطلبات التنظيمية.

المصرف في عملية الحصول على موافقة الجهات التنظيمية لهذه المسألة. على الرغم من ذلك، بلغت نسبة كفاية رأس المال التنظيمي للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ١٦.٢٥٪، وهو ما يزيد عن الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي. وفقًا لذلك، تم إعداد البيانات المالية على فرضية الاستمرارية.

٢. بيان الإلتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتماشياً مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تقوم المجموعة بإتباع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة وذلك في الحالات التي لايوجد لها معيار محاسبي صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية.

٣. أساس الإعداد

العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة هي الدينار البحريني، والتي تعد العملة الرئيسية لمعاملات المصرف. تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء بعض الاستثمارات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تصنف المجموعة مصروفاتها في بيان الدخل تبعاً لطريقة طبيعة المصروف.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ / بآلاف الدنانير البحرينية

٤. استخدام الأحكام والتقديرات

ان إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة تقديراً في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها هذا التعديل وأي فترات مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة أن الفرضيات المستخدمة مناسبة، وأن البيانات المالية الموحدة للمجموعة تعرض المركز المالي والنتائج بشكل عادل. ان الأمور التي تتطلب قدر كبير من التقدير أو التعقيد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في إيضاح (٢٥).

٥. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية على نحو ثابت من قبل المجموعة، مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي.

أ) المعايير الجديدة الصادرة والسارية المفعول ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٩

لا توجد معايير وتفسيرات AAOIFI جديدة للسنة المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩ والتي من المتوقع أن يكون لها تأثير مادي على المجموعة.

ب) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية

معيار المحاسبة المالي رقم (٣١) - وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)

الهدف من هذا المعيار هو وضع السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير المالية لأدوات وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)، الموجودات والالتزامات ذات العلاقة، كلما كان قابلاً للتطبيق، للمؤسسات المالية الإسلامية من كلا المنظورين كأصيل (مستثمر) ووكيل.

الأصيل (المستثمر)

يتطلب المعيار من الأصيل إما اتباع منهجية انكشاف الموكل المباشر لمخاطر الاستثمار (وهو الخيار المفضل)، أو باستخدام منهجية مدير الاستثمار بالوكالة.

منهجية انكشاف الموكل المباشر لمخاطر الاستثمار

الاستثمار الذي ينكشف فيه الموكل للمخاطر مباشرة هو الاستثمار الذي تكون فيه مشاركة الوكيل، بالإضافة لأن قابلية تحويل الأداة محدودة ويتعرض المستثمر بشكل رئيسي لمخاطر الموجودات المعنية. هناك افتراض قابل للدحض، بأن في جميع اتفاقيات وكالات الاستثمار، يتحمل المستثمر مباشرة التعرضات على الموجودات المعنية (بما في ذلك الأعمال التجارية) ما وراء الستار. نتيجة لذلك، يجب على المستثمر احتساب جميع الموجودات (بما في ذلك الأعمال التجارية) في دفاتره مباشرة، وفقاً للسياسات المحاسبية المناسبة والقابلة للتطبيق على مثل هذه الموجودات (أو الأعمال)، وبما ما يتماشى مع معايير المحاسبة المالية ذات الصلة، أو مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، وذلك في غياب معايير المحاسبة المالية التي تتناول هذا الموضوع.

منهجية مدير الاستثمار بالوكالة

من الممكن تطبيق منهجية مدير الاستثمار بالوكالة عندما، وإذا كانت عقود وكالة الاستثمار تستوفي شروط الأداة القابلة للتحويل، ويخضع الاستثمار للتغيير باستمرار وفقاً لتقديرات وقرارات الوكيل. في حال اختيار هذه المنهجية، يقوم الأصيل (المستثمر) باحتساب الاستثمار بالوكالة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

الوكيل

يتطلب المعيار من الوكيل إما اتباع منهجية خارج الميزانية العمومية، أو منهجية الميزانية العمومية (فقط في حال الاستثناءات، بناءً على اعتبارات إضافية ملحقة بعقد وكالة الاستثمار).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ب) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية (يتبع)

معيار المحاسبة المالي رقم (٣١) - وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار) (يتبع)

منهجية خارج الميزانية العمومية

عند بداية المعاملة، يجب على الوكيل احتساب اتفاقية وكالة بموجب منهجية خارج الميزانية العمومية، حيث أن الوكيل لا يسيطر على الموجودات ذات العلاقة/الأعمال التجارية، وبالتالي لا يحتسب الموجودات، والإيرادات والمصروفات ذات العلاقة في دفاتره المحاسبية. يجب أن لا يقوم الوكيل باحتساب الموجودات و/أو المطلوبات التي يملكها المستثمر (الأصيل) في دفاتره المحاسبية.

إذا كان الوكيل يمتلك هذه الموجودات سابقاً بشكل مباشر، أو من خلال حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار في الميزانية العمومية، أو بأدوات مماثلة، يجب على الوكيل إلغاء احتساب الموجودات (والمطلوبات) من دفاتره المحاسبية.

منهجية الميزانية العمومية

يجوز للوكيل الاحتفاظ بترتيبات استثمار متعددة المستويات بناءً على معاملات مستقلة مسموح بها مع الوكيل ذاته. بغض النظر عن متطلبات هذا المعيار فيما يتعلق بترتيبات وكالة الاستثمار، يجب احتساب هذه المعاملات الثانوية بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة في دفاتر الوكيل.

يجب أن يعتبر الوكيل ترتيبات وكالة الاستثمار كشبة أداة حقوق ملكية للأغراض المحاسبية، وذلك إذا كانت أداة وكالة الاستثمار، بموجب اعتبارات إضافية ملحقة بالأداة، خاضعة لجميع مطلوبات الوكيل.

ليس من المتوقع أن يكون لهذا المعيار تأثير جوهري على المصرف. سيكون هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، مع السماح بالتطبيق المبكر.

أحكام انتقالية:

قد تختار المنشأة عدم تطبيق هذا المعيار، على مثل هذه امعاملات فقط:

أ. التي تم تنفيذها فعلا قبل تاريخ تطبيق هذا المعيار للمنشأة؛ و

ب. استحقاقاتها الأصلية لا تتجاوز ١٢ شهراً بعد تاريخ تطبيق هذا المعيار للمنشأة.

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) - الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض وإفصاحات الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على استثمارات المؤسسات سواء كانت في هيئة أدوات دين، أو أسهم حقوق ملكية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (٢٥) - الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة، ويقدم توجيهاً معدلاً لتصنيف وقياس الاستثمارات، لتتماشى مع الممارسات الدولية.

يصنف المعيار الاستثمارات إلى عدة أنواع هي استثمارات حقوق الملكية، واستثمارات أدوات الدين، وأدوات استثمارية أخرى. استثمارات حقوق الملكية يجب أن تكون بالقيمة العادلة، ولن تخضع لمخصصات انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (٣٠)- "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية". في حالات محدودة، وحين تكون المؤسسة المالية غير قادرة على تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية، من الممكن اعتبار التكلفة كأفضل تقدير للقيمة العادلة.

يمكن تصنيف وقياس الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تعتمد فئات التصنيف الآن على اختبارات نموذج العمل، ولن يسمح بإعادة التصنيف إلا في حال تغيير نموذج العمل، وسيتم تطبيقه بأثر مستقبلي.

أحكام انتقالية:

سيكون المعيار قابلاً للتطبيق بأثر رجعي. على الرغم من ذلك، فإن الأثر التراكمي، إن وجد، المنسوب لأصحاب المصلحة الذين يتحملون الربح أو الخسارة، بما في ذلك حاملي حسابات الاستثمار للفترات السابقة، يجب تعديله مع احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المتعلق بهذه الفئة من أصحاب المصلحة.

لا يزال المصرف يقدر تأثير تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية الموحدة. سيكون هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ب) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية (يتبع)

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٤) - التقارير المالية لحاملي الصكوك

الهدف من هذا المعيار هو إرساء مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير للموجودات والأعمال المعنية بالصكوك لضمان تقديم تقارير شفافة وعادلة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، وبخاصة حاملي الصكوك.

سيطبق هذا المعيار على الصكوك، وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء الصادرة عن المؤسسة المالية الدولية، أو مؤسسة أخرى (تسمى "المُنشئ") مباشرة، أو من خلال استخدام شركة ذات أغراض خاصة، أو آلية مماثلة. فيما يتعلق بالصكوك التي يحتفظ بها المُنشئ في الميزانية العمومية، تماشياً مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم (٢٩) - الصكوك في سجلات المُنشئ، وقد يختار المُنشئ عدم تطبيق هذا المعيار.

يصنف المعيار الصكوك باعتبارها صكوكاً تجارية وصكوكاً غير تجارية، و يوضح المعالجة المحاسبية لكل منهما.

ليس من المتوقع أن يكون لهذا المعيار تأثير جوهري على المصرف. هذا المعيار ساري المفعول للسنوات التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، مع السماح بالتطبيق المبكر.

أحكام انتقالية

قد تختار المنشأة عدم تطبيق هذا المعيار فقط بالنسبة للمعاملات التالية:

أ. التي تم تنفيذها فعلاً قبل تاريخ تطبيق هذا المعيار للمنشأة؛ و
ب. لا يتجاوز تاريخ استحقاقها أكثر من ١٢ شهراً بعد تاريخ تطبيق هذا المعيار للمنشأة.

أ) أساس التوحيد

(١) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة المصرف. توجد السيطرة عندما يكون للمصرف سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة من أجل الحصول على المنافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يُفترض وجود السيطرة عندما يمتلك المصرف أكثر من ٥٠٪ من حقوق التصويت في المنشأة.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق أصول معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو استثمار وعادة تكون حقوق التصويت ذات أهمية لتشغيل هذه الشركات. يتم تحديد ما إذا كان المستثمر يتصرف كمدير أو وكيل بناءاً على إمتلاكه سلطة إتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد وبالتالي مدى العلاقة بين السلطة والعوائد. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير أو وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد. إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة. تقوم المجموعة بوصفها مؤتمنة بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الاستثمار الأخرى نيابة عن المستثمرين.

لايتم إضافة البيانات المالية للشركات ذات الأغراض الخاصة ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة إلا في حالة سيطرة المجموعة على هذه الشركات. يتضمن الإيضاح رقم ٢٦ معلومات عن الموجودات المُدارة من قبل المجموعة والمحتفظ بها بصفة الأمانة.

(٢) الاستثمارات في الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي مؤسسات تمارس المجموعة سلطة مؤثرة عليها ولكن من دون التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على منافع من أنشطتها.

يتم إحتساب قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم زيادة أو خفض هذه القيمة بإحتساب حصة المُستثمِر من ربح أو خسارة الشركة المُستثمَر فيها بعد تاريخ الإستحواذ. تنخفض القيمة الدفترية للاستثمار بالتوزيعات المستلمة من الشركة المُستثمَر فيها. قد يكون من الضروري عمل تسويات للقيمة الدفترية عند وجود أي تغيير في حصة المستثمر في الشركة والتي قد تنتج عن تغيرات في ملكية الشركة المُستثمَر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الشركة الزميلة، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى صفر، ويتم وقف إحتساب أي خسائر إضافية، بإستثناء في الحالات التي يكون على المجموعة إلتزامات قانونية أو إعتبارية أو في حالة قيام المجموعة بدفع مبالغ نيابة عن الشركة الزميلة.

يتم تقييم إنخفاض القيمة الدفترية للاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية بحسب السياسة المبينّة في إيضاح رقم ٥ (ك).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أ) أساس التوحيد (يتبع)

(٣) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لاتكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

ب) معاملات بالعملات الأجنبية

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة ("عملة التعامل").

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن فرق العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية والتي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل وبسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم إحتساب فروقات العملة الناتجة عن البنود غير المالية والتي تظهر بالقيمة السوقية، كبعض الاستثمارات في أسهم حقوق ملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، في إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات. إن العملات المستخدمة من قبل شركات المجموعة هي إما الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي والذي يرتبط بالدينار البحريني. وعليه، لن تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة تعامل تختلف عن العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

ج) استثمارات في أوراق مالية

تشتمل هذه الاستثمارات على استثمارات في أسهم حقوق ملكية، واستثمارات في سندات دين، واستثمارات في صكوك. يُستثنى من الاستثمارات في الأوراق المالية كلاً من استثمارات في شركات تابعة واستثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية (إيضاح رقم ٥ (ع)).

(١) التصنيف

تصنف المجموعة استثماراتها في الأوراق المالية إلى أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون وأدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية. الأدوات المصنفة كاستثمارات في ديون هي الاستثمارات التي تكون مدفوعات الأرباح ورأس المال فيها ثابتة أو معلومة، وتشمل أدوات تملك مصلحة في موجودات المنشأة، بعد طرح المطلوبات. أدوات حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين.

أدوات الدين:

يتم تصنيف وقياس أدوات الدين بالتكلفة المطفأة فقط عندما تتم إدارة هذه الأدوات بتعاقدات على أساس العائد، أو عندما لايتم الإحتفاظ بها لغرض المتاجرة أو عندما لاتكون ضمن الفئة التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تتضمن استثمارات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة على استثمارات في صكوك.

الاستثمارات في حقوق الملكية :

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية إلى الفئات التالية: ١) تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو ٢) تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، متناسقة مع إستراتيجية الاستثمار.

يمتلك البنك استثماراً واحداً في أسهم حقوق ملكية مصنّف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، وتصنّف باقي الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(٢) الإحتساب وإلغاء الإحتساب

يتم إحتساب الاستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي تقوم المجموعة فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الموجودات، أو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة.

يتم إلغاء إحتساب الاستثمار عندما تنعدم حقوق إستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

(٣) القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً إحتساب تكاليف معاملات الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروفات في بيان الدخل. أما الاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتها ضمن الإحتساب المبدئي.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها هذه التغيرات وذلك في بيان الدخل. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار. عند بيع الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو عند إنخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستبعادها، يتم تحويل أرباح تلك الاستثمارات أو خسائرها المتراكمة والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس الاستثمارات في ديون والتي لايتم تصنيفها ضمن الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة بإستخدام معدل الربح الفعلي بعد طرح أي مخصصات الإنخفاض في القيمة.

(٤) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

إن التكلفة المطفأة للاصل أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الالتزام المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس. تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار.

تستخدم المجموعة للاستثمارات الغير مدرجة بالقيمة العادلة، تقنيات تقييم معروفة لإحتساب القيمة العادلة. قد لايمكن ملاحظة جميع البيانات التي يتم إدخالها في هذه النماذج أو بعضها سوقياً، ولكن يتم تقديرها بناءًا على فرضيات. المعلومات التي يتم إدخالها في نماذج التقييم تمثل توقعات السوق وقياس العوائد والمخاطر الملازمة لهذه الاستثمارات.

يتم تسجيل تعديلات التقييم للحصول على عائد من فروقات العرض والطلب، ومخاطر السيولة، وغيرها من العوامل. تعتقد الإدارة بأن تعديلات التقييم هذه ضرورية ومناسبة لقياس قيمة الاستثمارات بصورة عادلة.

إذا لم تتوفر أسعار مدرجة أو طرق أخرى مناسبة لإحتساب القيمة العادلة، تظهر الاستثمارات بالتكلفة مطروحاً منها مخصصات انخفاض القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

د) موجودات التمويلات

موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، وإستصناع، ووكالة. يتم قياس موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

هـ) إيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى المصرف على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

و) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد، وأرصدة لدى البنوك، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، تستحق خلال ثلاثة أشهر أو اقل من تاريخ شرائها وهي غير معرضة لتغير القيمة العادلة، و تستخدم من قبل المجموعة لإدارة الالتزامات قصيرة الأجل.

ز) موجودات مشتراة لغرض التأجير

تظهر الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك)، بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المُؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم إحتساب الإستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت بمعدلات تقلل من تكلفة الأصول المؤجرة بصورة منتظمة على مدى فترة التأجير. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشتراة لغرض التأجير. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) والقيمة القابلة للإسترداد المقدرة. تُحمّل خسائر الإنخفاض في القيمة (إن وجدت) على بيان الدخل الموحد. تأخذ تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية بعين الإعتبار في حال الإعتماد على عميل واحد تقييم الإئتمان للعميل بالإضافة إلى عوامل أخرى.

ح) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير، أو لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، أو المحتفظ بها لكلا الغرضين كاستثمارية عقارية. يتم تقييم الاستثمارات العقارية بسعر التكلفة بعد طرح مصروفات الاستهلاك ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. يشتمل سعر التكلفة على مصروفات لها علاقة مباشرة بعملية إقتناء الاستثمار العقاري. تتضمن الاستثمارات العقارية قطع أراضي محتفظ بها لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، وفلل و مباني محتفظ بها لتحصيل الايجارات. الأرض لايتم إستهلاكها. المباني يتم إستهلاكها خلال ٢٥ سنة.

ط) عقارات قيد التطوير

تتكون عقارات قيد التطوير من فلل تم تطويرها لغرض البيع في سياق العمل الاعتيادي، والتكاليف المتكبدة لتصل بالعقارات إلى الوضعية القابلة للبيع. يتم إحتساب عقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الانتهاء من التطوير ومصروفات البيع.

ي) عقارات ومعدات

تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة، بعد طرح الإستهلاك المتراكم ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل العقارات على أرض لايتم إستهلاكها. يتم إستهلاك المعدات الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الإفتراضي المقدر لها والذي يتراوح ما بين ٣ إلى ٥ سنوات. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإفتراضي للموجودات وتعديلها إذا تطلب الأمر في تاريخ كل بيان للمركز المالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ك) إنخفاض قيمة الأدوات المالية

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على:

- نقد وأرصدة لدى البنوك
- إيداعات لدى المؤسسات المالية
- موجودات التمويلات
- موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)
- استثمار في الصكوك – أدوات دين بالتكلفة المطفأة
- التزامات تمويلية غير مسحوبة وعقود الضمانات المالية الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً:

- أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ التقرير؛
- أدوات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تتعرض مخاطرها الائتمانية (أي مخاطر العجز عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية) للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على التجربة السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تسييل الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها) ؛ أو
- الموجودات المالية المستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً.

تعتبر المجموعة أن أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون التصنيف الائتماني مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً "الدرجة الاستثمارية". تعتبر المجموعة أن هذه الدرجة تساوي BBB- أو أعلى حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بورز.

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان. ترحّل الأصول من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً

المرحلة الأولى تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان عند الاحتساب المبدئي، والتي لم يكن لها أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، أو ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التعثر المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، وهي ليست أحداث العجز النقدي المتوقعة خلال فترة الإثني عشر شهراً، لكن مجموع الخسائر الائتمانية على الأصل الموزون باحتمالية حصول حدث الخسارة خلال الإثني عشر شهراً القادمة.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة

المرحلة الثانية تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من أحداث التعثر المحتملة على مدى الحياة المتوقعة للأداة المالية. الخسائر الائتمانية هي المتوسط الموزون للخسائر الائتمانية مع احتمالية حدوث التعثر في السداد لمدى الحياة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ك) إنخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة

المرحلة الثالثة تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها أدلة موضوعية على انخفاض القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي، وفقاً للمؤشرات المحددة في كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. أقصى فترة تؤخذ بالاعتبار عن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية تتعرض خلالها المجموعة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية كما يلي:

- الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير غير منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- موجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- الالتزامات المالية غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة لو تم سحب الالتزامات، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.
- عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض حامل العقد، مطروحاً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأداة المالية.

التعرضات المنخفضة ائتمانياً

في تاريخ كل بيان للمركز المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان منخفضة ائتمانياً. يعتبر التعرض "منخفض ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للتعرض.

الأدلة على أن التعرض ضعيف ائتمانياً تشمل المعلومات القابلة للرصد التالية:

- صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو المصدر؛
- خرق للعقد، مثل العجز أو التأخر في السداد، أو استحقاق الأصل المالي لفترة تفوق ٩٠ يوماً؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفة من قبل البنك بشروط لا تعتبرها البنك في ظروف أخرى؛
- من المحتمل أن المقترض أو المُصدر سيعلن إفلاسه أو أي إعادة هيكلة مالية أخرى؛
- ركود أو اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم طرح مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، والموجودات المشتراة لغرض التأجير من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.

ل) الاستثمارات في حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة، يعتبر وجود أي إنخفاض جوهري أو أي إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة للأوراق المالية وبسعر أقل من سعر التكلفة دليلاً على حدوث إنخفاض في قيمتها. تَعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض بنسبة تفوق ٣٠٪ من تكلفته، ولمدة تتجاوز تسعة أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة. وفي حالة وجود مثل هذه الدلائل، يتم تحويل الخسائر المتراكمة – والتي تظهر بحساب الفرق بين تكلفة الإستحواذ وبين القيمة العادلة الحالية، بعد طرح أي خسائر إنخفاض في قيمة ذلك الاستثمار تم إحتسابها سابقاً في بيان الدخل – من بيان حقوق الملكية إلى بيان الدخل. يتم لاحقاً عكس خسائر الإنخفاض في قيمة أدوات الاستثمار في حقوق الملكية، والتي تم إحتسابها في بيان الدخل، من خلال حقوق الملكية.

بالنسبة للاستثمارات التي تظهر بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الإنخفاض في القيمة بسبب عدم توفر أدوات قياس موثوقة للقيمة العادلة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة كل استثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية أو التشغيلية أو الإقتصادية. يتم إحتساب مخصص إنخفاض في القيمة إذا كانت القيمة التقديرية القابلة للإسترداد أقل من تكلفة الاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

م) إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية (الموجودات المالية الغير مبينة أعلاه) في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث إنخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إستردادها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترداد لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر، وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم تخفيض التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية بإستخدام معدل خصم يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية قيمتها التقديرية المتوقع إسترجاعها. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إسترجاعها. لايتم إطفاء الشهرة المحتسبة على حده وإنما يتم إختبارها سنوياً لإنخفاض القيمة ويتم إحتسابها بالتكلفة بعد طرح الخسائر المتراكمة للإنخفاض في القيمة. لايتم عكس خسائر الإنخفاض في قيمة الشهرة المحتسبة على حده. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، لم يحتسب المصرف أي شهرة.

ن) حسابات جارية للعملاء

يتم إحتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الاستثمارية) عند إستلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قِبل المجموعة بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

س) حقوق أصحاب حقوق حسابات الاستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حسابات استثمار غير مقيدة، وله حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال.

تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الاستثمار من إجمالي الإيراد من حسابات الاستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار بعد توفير المخصصات، والإحتياطيات (إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار) وبعد طرح حصة المجموعة كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المصرف ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار فقط بين حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. تتحمل المجموعة المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه الأموال ولايتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار.

تفرض المجموعة مخصصاً محدداً ومخصصاً جماعياً على حقوق ملكية المساهمين. لا تخضع المبالغ المستردة من هذه الموجودات منخفضة القيمة للتخصيص بين حاملي حسابات الاستثمار وحقوق ملكية المساهمين.

تظهر حسابات الاستثمار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمارات، إن وجدت. إحتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات المضاربة، قبل إحتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الاستثمارات . إحتياطي مخاطر الاستثمار هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات أصحاب حسابات الاستثمار، بعد إحتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الاستثمار. ينتج عن إنشاء هذه الاحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

ع) حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال أصحاب هذه الحسابات المقيدة وما شابهها حيث تقوم المجموعة بصفتها مدير استثمار بإدارتها إما على أساس عقود مضاربة أو وكالة. يتم استثمار أموال حسابات الاستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءاً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات. لايتم إدراج الموجودات المحتفظ بها تحت هذا التصنيف ضمن موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

ف) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تُلزم المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مَدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم إحتساب عقد الضمان المالي من تاريخ إصداره. يتم إحتساب المطلوبات الناشئة من عقود الضمانات المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، وذلك عندما يصبح تسديد هذه الدفعات وفقاً لعقد الضمان محتملاً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ص) أسهم الخزينة

يتم إحتساب المبلغ المدفوع والذي يشمل جميع المصروفات التي لها علاقة مباشرة بعملية الإستحواذ على أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لا يتم إحتساب أي ربح أو خسارة في بيان الدخل من بيع أسهم الخزينة.

ق) الإحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل نسبة ١٠ بالمائة من ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني والذي لايتم توزيعه عادة إلا في حال التصفية. يجوز إيقاف هذا الإستقطاع عندما يبلغ الإحتياطي نسبة ٥٠ بالمائة من رأس مال المصرف المدفوع.

ر) إحتساب الإيراد

يتم إحتساب **إيراد عقود المرابحات والوكالات** على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد بإستخدام معدل الربح الفعلي.

يتم إحتساب أرباح وخسائر المجموعة المتعلقة **بعقود المشاركة والمضاربة** التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفيتها (إنتهاء العقد). إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية، يتم إحتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة ووفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في العقد.

يحتسب **إيراد الإستصناع** وهامش الربح بإستخدام طريقة نسبة الإنجاز.

يتم إحتساب **إيراد الموجودات المشتراة لغرض التأجير** (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتناسب مع الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم إحتساب **إيراد من الصكوك وكذلك إيرادات وتكاليف الإيداعات** بإستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

يتم إحتساب **إيرادات أرباح الأسهم** عند نشوء حق الإستلام.

يتم إحتساب **إيراد الإيجار** بطريقة القسط الثابت على فترة عقد الإيجار.

تعتبر **الرسوم وإيرادات العمولات** جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم إحتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

ش) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بعدم إحتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، تُجَنّب جميع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي تستخدمها المجموعة في أعمال الخير.

ت) الزكاة

تقوم المجموعة بإحتساب الزكاة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٩) "الزكاة"، وبإستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بإخراج الزكاة على الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة في نهاية السنة، في حين يتوجب على المساهمين إخراج ما تبقى من مبلغ الزكاة. تقوم المجموعة بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بصورة سنوية. كما تقوم المجموعة بدفع الزكاة عن رصيد أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ نهاية السنة، بناءً على الحصة التناسبية للزكاة. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على النسبة التي تم إحتسابها لإخراج الزكاة. إن إخراج الزكاة عن الاستثمارات غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ث) منافع الموظفين

(١) المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم إحتسابها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة في الأرباح إذا كان على المجموعة إلتزام قانوني أو حكمي نتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها وأن هذا الإلتزام يمكن قياسه بطريقة موثوقة.

(٢) منافع نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو "نظام إشتراكات محددة"، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من المصرف ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة المجموعة كمصروف في بيان الدخل متى إستُحِقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

تصنف هذه المنافع على أساس "نظام منافع محددة" ويتم إحتساب أي زيادة أو نقص فيها في بيان الدخل.

يوجد لدى المجموعة كذلك نظام توفير إختياري للموظفين، حيث يساهم المجموعة والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. تتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء أعضاؤه موظفون في المجموعة. يصنف هذا البرنامج في طبيعته كنظام إشتراكات محددة، ويتم إحتساب مساهمات المجموعة كمصروفات في بيان الدخل متى إستُحِقت.

(٣) برنامج مكافأة الموظفين على أساس منح أسهم المصرف

يتم إحتساب الأسهم الممنوحة للموظفين وفق برنامج حوافز الموظفين على أساس مَنح أسهم، كمصروف بالقيمة العادلة للأسهم بتاريخ المنح مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق الموظفين لهذه المنح. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء غير سوقي لها، ليكون المبلغ المحتسب في الأخير وفقاً لعدد المنح التي تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء غير السوقي لها بتاريخ المنح.

بالنسبة للمنح التي لاتملك شروط استحقاق، فإنه يتم قياسها بالقيمة العادلة بتاريخ المنح لتعكس مثل هذه الشروط، ولا يوجد هناك ما يصل الفرق بين النتائج المتوقعة والفعلية.

خ) أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

ذ) الإحتساب في تاريخ التداول

يتم احتساب جميع معاملات البيع والشراء "الاعتيادية" بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل.

ض) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما تكون هناك حقوق تسوية قانونية أو حقوق تسوية من وحي الشريعة قابلة للتنفيذ وتعتزم المجموعة القيام إما بسداد صافي المبلغ، أو بتسجيل الموجودات وسداد المطلوبات معاً.

ظ) المخصصات

يتم إحتساب مخصصات، بناءاً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو حُكمية على المجموعة يمكن قياسها بطريقة موثوقة مع إحتمال الحاجة لتدفقات ذات منافع إقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

غ) برنامج حماية الودائع وحسابات أصحاب الاستثمار

يتم تغطية الأموال التي تحتفظ بها لدى المجموعة في حسابات استثمار والحسابات الجارية ببرنامج حماية الودائع و حسابات الاستثمار ("البرنامج") الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠.

يطبق البرنامج على كل الحسابات المستحقة التي يحتفظ بها لدى المجموعة وتخضع لإستبعادات معينة ومحددة، وسقف لمجموع المبالغ وغيرها من الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

أ) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على موجودات التمويلات متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل.

أب) تمويل متوسط الأجل

يمثل التمويل المتوسط الأجل تمويل تم الحصول عليه من خلال عقد مرابحة. يتم إحتساب التمويل في تاريخ التعاقد ويسجل بالتكلفة المطفأة.

٦. نقد وأرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
نقد	٥،٢٩٩	٨،١٣٠
أرصدة لدى البنوك	٤٢،٦٠١	٥٥،٥٥١
حسابات لدى مصرف البحرين المركزي:		
– حساب جاري	٣١،٠٤٧	١٤،٩٥٠
– حساب الإحتياطي	٢٥،٤٣٠	٢٠،٨٢٠
يطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة	(١)	(٥٠)
	١٠٤،٣٧٦	٩٩،٤٠١

حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٧. إيداعات لدى مؤسسات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
إجمالي ودائع المرابحات والوكالات المستحقة	٦٥,٥٢٤	٤٣,٦٨٩
يُطرح: أرباح مؤجلة	(١٥)	(٥٠)
يطرح: مخصص إنخفاض القيمة	(١)	(٢)
	٦٥,٥٠٨	٤٣,٦٣٧

بلغ متوسط الربح السنوي على الإيداعات لدى مؤسسات مالية لسنة ٢٠١٩ نسبة ٣,٠٧٪ (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٢,٩٢٪).

بلغت الإيداعات المالية المستحقة خلال ٩٠ يوم أو أقل لا شيء دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٤٢,٥٩٠ دينار بحريني).

٨. موجودات التمويلات

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
مرابحة	٣٥٤,٥١٠	٣٣٨,٠١٢
مشاركة	١.٤	٣,٥٤١
وكالة	٥,٠٠٧	٥,٠٠٧
مضاربة	١,٠٤٧	١,٠٤٩
إستصناع	١,٧٣٣	٢,٠٥٤
	٣٦٢,٤٠١	٣٤٩,٦٦٣
يُطرح: مخصص إنخفاض القيمة	(٣٨,٠٤٦)	(٢٢,٠٢٣)
	٣٢٤,٣٥٥	٣٢٧,٦٤٠

تظهر ذمم المرابحات المدينة صافي من أرباح مؤجلة تبلغ ٢٥,٧٢٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٢٥,٠٨٨ ألف دينار بحريني).

الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كما يلي:

٢٠١٩	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**المجموع**
في ١ يناير ٢٠١٩	٤,٧٦٢	٣,٦٩٥	١٣,٥٦٦	**٢٢,٠٢٣**
صافي الحركة بين المراحل	(٢٠)	(١,٢٢١)	١,٢٤١	**-**
صافي المخصص للسنة	(١٦١)	٢٥٦	١٥,٩٢٨	**١٦,٠٢٣**
شطب	-	-	-	**-**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٤,٥٨١**	**٢,٧٣٠**	**٣٠,٧٣٥**	**٣٨,٠٤٦**

٢٠١٨	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
في ١ يناير ٢٠١٨	٢,٦٤٧	٩,٦٢١	٧,٧٧٨	٢٠,٠٤٦
صافي الحركة بين المراحل	٢,٥٤٥	(٤,٧٩٢)	٢,٢٤٧	-
صافي المخصص للسنة	(٤٣٠)	(١,١٣٤)	٥,١٠٧	٣,٥٤٣
شطب	-	-	(١,٥٦٦)	(١,٥٦٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٤,٧٦٢	٣,٦٩٥	١٣,٥٦٦	٢٢,٠٢٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٩. استثمارات في الصكوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أدوات دين – بالتكلفة المطفأة		
– صكوك مُسعرة *	١٩٥,٠٦١	١٦١,٣٢٧
– صكوك غير مُسعرة	١,٣١٧	١,٣١٧
يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة	(١,٣٢٨)	(١,٣٢٠)
	١٩٥,٠٥٠	١٦١,٣٢٤

** صكوك بقيمة ٤٨,٨٨٨ ألف دينار مرهونة مقابل تمويل متوسط الأجل بقيمة ٤١,٣٥٧ ألف دينار بحريني التي تم سدادها خلال السنة. (راجع الإيضاح ١٦)*

١٠. موجودات مشتراة لغرض التأجير

	٢٠١٩	٢٠١٨
التكلفة		
في ١ يناير	١٣٨,٩٥٢	١١٩,٩٩٥
إضافات خلال السنة	٥٣,٦٨٨	٣١,٤٤٦
سداد/تسويات خلال السنة	(٢٤,٣٣١)	(١٢,٤٨٩)
في ٣١ ديسمبر	**١٦٨,٣٠٩**	١٣٨,٩٥٢
الإستهلاك المتراكم		
في ١ يناير	٣٠,٢٧٤	٢٢,٨٠٢
إستهلاك السنة	١٦,٧١٤	١١,٤٠٠
سداد خلال السنة	(٧,٧٧٦)	(٣,٩٢٨)
في ٣١ ديسمبر	**٣٩,٢١٢**	٣٠,٢٧٤
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر	**١٢٩,٠٩٧**	١٠٨,٦٧٨

بلغت أقساط الإيجارات المستحقة ١٧,١٠٢ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ١١,٥٢٥ ألف دينار بحريني). أقساط الإيجارات المستحقة هي صافية من الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة او ٢ بمبلغ ٥١٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٢٤٥ ألف دينار بحريني) والخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ٣ بمبلغ ٢,٧٠٥(٢٠١٨: ٢,٢١١ ألف دينار بحريني). بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة المحتسبة على أقساط الإيجارات المستحقة خلال السنة ٧٦٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٧٢٥ ألف دينار بحريني). (إيضاح ٢٣).

يتضمن صافي القيمة الدفترية لموجودات مشتراة لغرض التأجير على تمويلات للمستهلكين بلغت ٨٤,٩٥٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٨٥,٦٤٤ ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

١١. استثمارات في أسهم حقوق الملكية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		
– أسهم حقوق ملكية غير مُسعرة	١١،١٧٤	١٣،٤٨
بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية		
– إجمالي القيمة الدفترية لأسهم حقوق ملكية غير مسعرة (تظهر بالتكلفة ويُطرح منها الإنخفاض في القيمة)*	٥٠،٥٦٣	٥١،٩٧٢
يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة	(١٧،٧٤٨)	(١٥،٠٨١)
	٤٣،٩٨٩	٥٠،٣٩

** تتضمن أسهم حقوق الملكية الغير المسعرة والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية على استثمارات في شركات مقفلة. يتم إحتساب هذه الاستثمارات بالتكلفة بعد طرح مخصص إنخفاض القيمة وذلك لعدم توفر سعر السوق أو أداة قياس موثوقة للقيمة العادلة. تنوي المجموعة التخارج من هذه الاستثمارات أساساً إما عن طريق عروض خاصة، أو عمليات بيع إستراتيجية، أو بيع الأصول الأساسية.*

بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة التي تم إحتسابها خلال السنة ٢،٦٦٧ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٢،٢٠٥ ألف دينار بحريني) على أسهم حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة. (إيضاح ٢٣).

١٢. استثمارات عقارية

	أراضي	مباني	٢٠١٩ المجموع	٢٠١٨ المجموع
التكلفة				
في ١ يناير	١٨،٠٨١	–	١٨،٠٨١	٢٠،٩٩٢
إضافة	–	–	–	١٠٥
بيع	–	–	–	(٣،١٦)
الانخفاض في القيمة (إيضاح ٢٣)	(٣٠٠)	–	(٣٠٠)	–
في ٣١ ديسمبر	**١٧،٧٨١**	**–**	**١٧،٧٨١**	١٨،٠٨١
إستهلاك متراكم				
في ١ يناير	–	–	–	١،٣٧١
إستهلاك السنة	–	–	–	–
بيع	–	–	–	(١،٣٧١)
في ٣١ ديسمبر	**–**	**–**	**–**	–
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر	**١٧،٧٨١**	**–**	**١٧،٧٨١**	١٨،٠٨١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

١٣. موجودات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
استرداد حيازة الموجودات	١٣،٥١٣	٨٥٣
الاستثمار في الشركات الزميلة	٤،٥٢٤	٤،٥٧٥
ربح مستحق على صكوك	٣،٢٥٠	٢،٨٢٠
مستحق من الاستثمارات	٩٨٥	١،٠٧٠
النفقات المدفوعة مسبقا	٧٧٦	٧٦٥
ذمم مدينة أخرى	٥،٤٤٣	٦،٤١٥
	٢٨،٤٩١	١٦،٤٩٨

الذمم المدينة الأخرى هي صافي مخصص انخفاض القيمة البالغ ١،٧٤٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٩٥٤ ألف دينار بحريني).

١٤. عقارات ومعدات

	أرض	أثاث و تجهيزات	أجهزة حاسوب	مركبات ومعدات أخرى	أعمال جارية	٢٠١٩ الإجمالي	٢٠١٨ الإجمالي
التكلفة							
في ١ يناير	٦،٧١٤	٤،٤٧٢	٥،٠٨٥	٥٧٢	–	١٦،٨٤٣	١٦،١٦٩
إضافات	–	٦	٢٦٧	٤	١٧٥	٤٥٢	٦٧٤
استبعادات	–	(٧)	(٩٨)	–	–	(١٠٥)	–
في ٣١ ديسمبر	**٦،٧١٤**	**٤،٤٧١**	**٥،٢٥٤**	**٥٧٦**	**١٧٥**	**١٧،١٩٠**	١٦،٨٤٣
الإستهلاك المتراكم							
في ١ يناير	–	٤،٢٨٥	٤،٣٣٤	٤٥٩	–	**٨،٩٧٨**	٨،٤١٤
إستهلاك السنة (إيضاح ٢٢)	–	٧٢	٤٤٧	٤٨	–	٥٦٧	٥٦٤
استبعادات	–	(٧)	(٩٨)	–	–	(١٠٥)	–
في ٣١ ديسمبر	**–**	**٤،٣٥٠**	**٤،٥٨٣**	**٥٠٧**	**–**	**٩،٤٤٠**	٨،٩٧٨
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٦،٧١٤	١٢١	٦٧١	٦٩	١٧٥	**٧،٧٥٠**	٧،٨٦٥
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٦،٧١٤	١٨٧	٨٥١	١١٣	–	**٧،٨٦٥**	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ / بآلاف الدنانير البحرينية

١٥. إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
مؤسسات غير مالية	٥١,٦٦٠	٤٨,٣٢٥
أفراد	٨٢,٩٩٤	٧٢,١٤٥
	١٣٤,٦٥٤	١٢٠,٤٧٠

تمثل هذه المبالغ إيداعات في صيغة عقود مرابحة ووكالة، وتظهر صافي من أرباح مؤجلة بقيمة ٥,٢١٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٤,١٨٨ ألف دينار بحريني).

١٦. تمويل متوسط الأجل

خلال ٢٠١٨ حصل المصرف على تسهيلين مرابحة متوسطة الأجل بمبلغ ٤١,٣٥٧ ألف دينار بحريني مضمونة باستثمارات في صكوك بقيمة ٤٨,٨٨٨ ألف دينار بحريني التي تم سدادها خلال للعام.

١٧. مطلوبات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أرباح مضاربات مستحقة	٨,٩١١	٤,٢٧٨
مقدم مستلم من عملاء	٣,٢٧٤	٣٦١
ذمم دائنة للموظفين*	١,٢٥١	٢٤٥
أعمال خيرية وزكاة مستحقة الدفع	٧١٤	٧٠٨
مستحقات عقود إستصناع	٢٧	٢٧
ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة	٥,٦٢١	٤,٨٩٣
	١٩,٧٩٨	١٠,٥١٢

** خلال الربع الأخير، قدم البنك خطة تقاعد تطوعية لموظفيه. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغ إجمالي تكلفة إعادة التخفيض ٨٢٥ ألف دينار بحريني.*
الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة هي صافي مخصص انخفاض القيمة البالغ ٢٦٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٣٨٠ ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

١٨. حقوق أصحاب حسابات الأستثمار

تدمج المجموعة الأموال المستلمة من حاملي حسابات الاستثمار وتقوم باستثمارها بصورة مشتركة في الموجودات التالية كما في ٣١ ديسمبر:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أرصدة لدى البنوك	٤٢،٦٠١	٥٥،٥٥٠
حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي	٢٥،٤٣٠	٢٠،٨٢٠
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥،٥٠٨	٤٣،٦٣٧
أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون - صكوك	١٩٥،٠٥٠	١٦١،٣٢٧
موجودات التمويلات	١٨٣،٢٤٦	٦٥،٠٣٩
	٥١١،٨٣٥	٣٤٦،٣٧٣

بلغ رصيد إحتياطي معادلة الأرباح ورصيد إحتياطي مخاطر الاستثمار لا شيء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: لاشيء). لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول غير العاملة إلى صندوق أصحاب حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة لحقوق الملكية.

لا يتم أيضًا استرداد المبالغ المستردة من الأصول المالية غير العاملة لأصحاب حسابات الأستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب فقط من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار بين حقوق ملكية حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار.

فيما يلي متوسط الأرباح الموزعة بين مساهمي المجموعة و أصحاب حسابات الاستثمار:

	٢٠١٩		٢٠١٨	
	مساهمي المصرف	أصحاب حسابات الاستثمار	مساهمي المصرف	أصحاب حسابات الاستثمار
مضاربة شهرية *	٨٠،٦١٪	١٩،٣٩٪	٧٨،٦٦٪	٢١،٣٤٪
مضاربة ٣ شهور	٦٥،٣٨٪	٣٤،٦٢٪	٥٤،٤١٪	٤٥،٥٩٪
مضاربة ٦ أشهر	٦٠،٠٠٪	٤٠،٠٠٪	٤٩،٣١٪	٥٠،٦٩٪
مضاربة ١٢ شهر	٤٢،٩٦٪	٥٧،٠٤٪	٢٩،٥٠٪	٧٠،٥٠٪
مضاربة ١٨ شهر	٣٨،٦٥٪	٦١،٣٥٪	٢٣،٢٨٪	٧٦،٧٢٪
مضاربة ٢٤ شهر	٤٣،١١٪	٥٦،٨٩٪	٢١،١٥٪	٧٨،٨٥٪
مضاربة ٣٦ شهر	٣٢،٣٧٪	٦٧،٦٣٪	١٤،٧٠٪	٨٥،٣٠٪

** تتضمن حسابات التوفير والوافر وحسابات مضاربة تحت الطلب.*

خلال السنة، بلغ متوسط حصة المضارب كنسبة من إجمالي أرباح الاستثمار ٤٦،٥٦٪ (٢٠١٨: ٤١،٨٢٪) مقارنة بمتوسط حصة المضارب التعاقدية مع أصحاب حسابات الاستثمار. وبالتالي، فإن المجموعة تنازلت عن رسوم مضارب بلغ متوسطها ١٢،٨٣٪ (٢٠١٨: ٢٠،٣٨٪).

لا تتشارك المجموعة في الأرباح المحققة من استثمار الحسابات الجارية والأموال الأخرى المستلمة على أسس أخرى عدا عقود المضاربة.

جميع الأموال التي تم جمعها من أصحاب حسابات الاستثمار يتم تخصيصها للموجودات على أساس الأولوية، بعد تجنيب مبلغ نقدي محدد وإيداعات لدى البنوك بغرض إدارة السيولة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ / بآلاف الدنانير البحرينية

١٩. رأس المال

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
المصرح به:		
٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	**٣٠٠,٠٠٠**	٣٠٠,٠٠٠
الصادر والمدفوع بالكامل:		
١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي (٢٠١٨: ١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠) بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	**١٠٥,٠٠٠**	١٠٥,٠٠٠

يوجد لدى المجموعة فئة واحدة فقط من أسهم حقوق الملكية ويتمتع حملة هذه الأسهم بحقوق تصويت متساوية.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تحتفظ المجموعة بأسهم خزينة تبلغ ١,٠٥٥,٧٣٤,٤٧٦ سهماً (٢٠١٨: ١,٠٨١,٧١٤ سهما).

يمثل الجدول التالي بياناً بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحاً عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية:

الفئة *	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)
أقل من ١٪	١٣٧,٧٦٥,٤٧٦	٦٠٤	١٣,١٢
١٪ إلى أقل من ٥٪*	١٢٢,٠٤٩,٥٥٥	٥	١١,٦٢
٥٪ إلى أقل من ١٠٪**	٢٩٦,٦٩٤,٠٥١	٣	٢٨,٢٦
١٠٪ إلى أقل من ٢٠٪	–	–	–
٢٠٪ إلى أقل من ٥٠٪	٤٩٣,٤٩٠,٩١٨	١	٤٧,٠٠
	١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠	**٦١٣**	**١٠٠,٠٠**

** مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم المصرف المتداولة.*
*** تشمل أسهم الخزينة.*

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥٪ أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)
مجموعة جي إف إتش المالية *	البحرين	٤٩٣,٤٩٠,٩١٨	٤٧,٠٠
شركة الاستثمار غولديلوكس المحدودة	الإمارات	١٠٤,٧٧٩,١١٠	٩,٩٨
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	البحرين	١٠٣,٥٩٢,٥١٦	٩,٨٧
مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع	الإمارات	٨٨,٣٢٢,٤٢٥	٨,٤١

** كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تمثل هذه الأسهم ٤٧٪ من رأس مال المصرف (٢٠١٨: ٤٧٪) الذي تم الإحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للمصرف، لأغراض التقارير المالية.*

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠. إيراد من الصكوك

	٢٠١٩	٢٠١٨
أرباح من صكوك	١٠٠٦٨	٦٤٨٩
خسائر من بيع صكوك	(٣٧)	(١١٢)
	١٠٠٣١	٦٣٧٧

٢١. تكلفة الموظفين

	٢٠١٩	٢٠١٨
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	٧٠٧٣	٦٠٧٥
مصروفات تأمينات إجتماعية	٩٦٤	٩٢٩
مصروفات الموظفين الأخرى	١٢١	١٧١
	٨٠١٥٨	٧٠١٧٥

٢٢. مصروفات تشغيلية أخرى

	٢٠١٩	٢٠١٨
تكلفة المَكاتب	١٠٥٩	١٠٣٧
تكاليف إعلانات وتسويق	٦٦٠	٤٣٧
أتعاب مهنية	١٠١٩٤	٨٢٥
تقنية المعلومات	٥٣٦	٤٨٣
مصروفات مجلس الإدارة	٢٤٤	٤٤١
مصروفات الإتصالات	٢٨٦	٣٠٠
مصروفات قنوات التوزيع	٥٨٩	٤٩٥
مصروفات إستهلاك (إيضاح ١٤)	٥٦٧	٥٦٤
مصروفات إدارية أخرى	٩٠١	٦٧٠
	٦٠٠٣٦	٥٠٢٥٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٢٣. صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة

	٢٠١٩	٢٠١٨
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية (إيضاح ٦ و٧)	(٥٠)	٥٠
موجودات التمويلات (إيضاح ٨)	١٦,٠٢٣	٣,٥٤٣
استثمارات في صكوك (إيضاح ٩)	٨	(١٠٠)
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة) (إيضاح ١٠)	٧٦٥	٧٢٥
استثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (إيضاح رقم ١١)	٢,٦٦٧	٢,٢٠٥
استثمارات عقارية (إيضاح رقم ١٢)	٣٠٠	–
موجودات أخرى (إيضاح ١٣)	٧٨٨	–
إلتزامات وضمانات مالية	(١١٢)	(١٣٥)
	٢٠,٣٨٩	٦,٢٨٨

٢٤. نظام حوافز الموظفين بالأسهم

خلال ٢٠١٨، أسست المجموعة صندوق ائتمان، تحت إسم صندوق ائتمان موظفي المصرف الخليجي التجاري ("صندوق الائتمان")، للاحتفاظ بأسهم المستفيدين وفق النظام. سابقاً، كان يتم الاحتفاظ بهذه الأسهم في شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (م).

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٥ على نظام حوافز الموظفين بالأسهم ("النظام")، والذي يتفق مع الممارسات السليمة للمكافآت لمصرف البحرين المركزي. طبقاً لنظام الحوافز بالأسهم، يتم منح بعض الموظفين المؤهلين أسهم المصرف كمكافأة نظير أدائهم.

وفقاً للنظام، فإن أسهم المنحة لكل سنة أداء ستستحق مباشرة ولكن سيتم إصدارها على فترة ثلاث سنوات من تاريخ المنح. تخضع أسهم المنحة لفترة إحتفاظ إضافية تمتد لستة أشهر من تاريخ إنتهاء الفترة المؤجلة، وبعد ذلك يسمح للموظفين ببيعها في السوق بدون أي شروط. يسمح النظام للجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الإدارية التابعة لمجلس إدارة المصرف بمصادرة أو إلغاء الأسهم غير الممنوحة، إذا كان ذلك مناسباً، في بعض الحالات المعينة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، كانت شركة حوافز تحتفظ بما مجموعه ١,٩٨٠,٩٦٠ سهماً (٢٠١٨: ٢,٧٤٦,٩٥٧ سهماً). خلال السنة، تم منح ١,١٨٢,٥١٦ سهماً (٢٠١٨: ٩١٧,٦٢٨ سهماً) إلى الموظفين وفقاً لشروط النظام، وتخضع لفترة الثلاث سنوات. خلال السنة قامت المجموعة بتحويل ١,٤٦٥,٩٩٧ سهماً للموظفين (٢٠١٨: ١,٨٩٦,٨٠٨).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٢٥. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات

تقوم المجموعة بعمل تقديرات وإفتراضات تؤثر في مبالغ تم الإعلان عنها لموجودات ومطلوبات وذلك خلال الفترة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والإفتراضات بشكل مستمر وبناءاً على الخبرة وعوامل أخرى، كتوقعات لأحداث مستقبلية يُفترض بأنها معقولة في مثل تلك الظروف.

الأحكام

وضع المعايير التي تحدد ما إذا كانت مخاطر الائتمان على التعرضات الخاضعة لها قد ازدادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وتحديد منهجية دمج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، واختيار واعتماد النماذج المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مشروحة في إيضاح ٥(ك) وإيضاح (٣٥).

تصنيف الاستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء أي استثمار إما: ١) كاستثمار في أدوات دين تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالتكلفة المطفأة، أو ٢) كاستثمار في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يعكس تصنيف كل استثمار نية الإدارة تجاه هذا الاستثمار، ويخضع كل استثمار لمعالجة محاسبية مختلفة بناءاً على تصنيفه (راجع إيضاح رقم ٥ (جـ) (ل)).

فرضية الاستمرارية

أجرت إدارة المجموعة تقييماً لقدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة وهي على قناعة بأن المجموعة لديها الموارد اللازمة لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي شكوك جوهرية قد تلقي بظلال من الشك على قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. لذلك، يستمر إعداد البيانات المالية على أساس فرضية الاستمرارية.

التقديرات

الإنخفاض في قيمة موجودات التمويلات المحتسبة بالتكلفة المطفأة

تحديد المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تضمين معلومات تطلعية، مشروحة في إيضاح رقم (٥)(ك) وإيضاح (٣٥).

الإنخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تقوم المجموعة بتحديد الانخفاض في قيمة الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة عندما يكون هناك دليل موضوعي على انخفاض جوهري أو طويل الفترة في القيمة العادلة لأقل من سعر التكلفة. إن تحديد وجود أي إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة يتطلب القيام بتقديرات.

في حالة الأسهم المُسعرة، تَعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق ٣٠٪ من تكلفته، كما تَعتبر المجموعة أن أي إنخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز ٩ أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة.

في حالة الأسهم غير المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة مطروحاً منها الانخفاض في القيمة، تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كانت هناك أي أدلة موضوعية على إنخفاض قيمة كل استثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية أو التشغيلية أو الاقتصادية الأخرى. يتم إحتساب الإنخفاض عندما تكون القيمة المقدرة القابلة للإسترداد أقل من تكلفة الاستثمار. من الممكن، بناءاً على معلومات متوفرة، أن يتطلب التقييم الحالي لأي إنخفاض في القيمة تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للاستثمارات، وذلك خلال السنة المالية القادمة بسبب تغيرات جوهرية في التقديرات المستخدمة لهذه التقييمات.

تحديد القيمة العادلة لأسهم حقوق ملكية غير مُسعرة

تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة للاستثمارات غير المُسعَّرة بإستخدام أساليب تقييم. وتشمل إستخدام معاملات مع أطراف مُلمّة بالمعاملة ومستعدة للقيام بها (إن وجدت)، أو إستخدام تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو مضاعفات السوق لأدوات مشابهة. يتم أخذ توقعات القيمة العادلة في فترة محددة، بناءاً على حالة السوق والمعلومات المتوفرة عن الشركات التي تم الاستثمار فيها. هذه التوقعات مبنية على معلومات غير مؤكدة وأحكام مؤثرة، لذلك لايمكن تحديدها بدقة. لايمكن تأكيد أي أحداث مستقبلية (مثل مواصلة تحقيق الأرباح والإحتفاظ بالقوة المالية).من الممكن بحد معقول، بناءاً على المعلومات المتوفرة، أن تكون النتائج خلال السنة المالية القادمة مختلفة عن الإفتراضات، ما يتطلب تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للاستثمارات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ / بآلاف الدنانير البحرينية

٢٥. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات (يتبع)

تحديد القيمة العادلة لأسهم حقوق ملكية غير مُسعرة (يتبع)

تقوم المجموعة متمثلة في مجلس الإدارة بوضع الأحكام والقواعد الهامة لإختيار المنهج الذي يعكس أفضل قياس للقيمة العادلة للاستثمارات. إن إختيار النماذج المستخدمة للتقييم خلال الفترة المشمولة بالتقرير له تأثير جوهري على القيمة العادلة للاستثمارات وعلى المبالغ التي تم عرضها في البيانات المالية الموحدة. قامت المجموعة بتبني طريقة مضاعف اكتساب السعر لتقييم أسهم حقوق الملكية الغير مُسعّرة. خلال السنة، تبنت المجموعة طريقة القيمة الدفترية الصافية المعدلة لتقييم الأوراق المالية غير المسعرة بالمقارنة مع نهج السوق المتعدد المستخدم في السنة السابقة.

إن التأثير المحتمل لإستخدام البدائل الإفتراضية الممكنة لتقييم الاستثمارات والذي يؤدي إلى زيادة أو نقص بنسبة ٥٪ في مضاعفات السوق قد ينتج عنه زيادة أو نقص في القيمة العادلة التي تم عرضها بمبلغ ٥٥٨ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٦٥٧ ألف دينار بحريني). هذا التأثير سيقابله تسجيل أرباح أو خسائر من قِبل المجموعة.

٢٦. موجودات تحت الإدارة

تقدم المجموعة خدمات إدارة الشركات وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى شركاتها الاستثمارية والتي تتضمن اتخاذ القرارات نيابة عن تلك المؤسسات. لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها بهذه الصفة في هذه البيانات المالية الموحدة. في تاريخ التقرير، كانت لدى المجموعة موجودات تحت الإدارة بمبلغ ٢٦٢,٢٥ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٢٣٠,٧٢ مليون دينار بحريني). خلال السنة لم يحتسب البنك أية رسوم إدارة (٢٠١٨: لاشيء) لإدارة هذه الموجودات.

٢٧. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المَقدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشريعة، والإدارة التنفيذية بالمجموعة.

فيما يلي تفاصيل حصة أعضاء مجلس الإدارة في أسهم المصرف العادية في نهاية السنة:

الفئة *	عدد الأسهم	أعضاء مجلس الإدارة
أقل من ١٪	١,٠٥٠,٧٦٣	١

** موضحة كنسبة من مجموع أسهم المصرف المتداولة.*

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المجموعة. فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين:

	٢٠١٩	٢٠١٨
مكافأة ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة	٢٥٤	٤٣٣
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	١,١٥٠	١,٤٠٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٢٧. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذوي علاقة (بإستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة/موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
موجودات التمويلات	–	٢،٠١٧	٥،٧١٠	–	**٧،٧٢٧**
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	–	–	٢،٢٨٤	١٨،٠٥١	**٢٠،٣٣٥**
موجودات أخرى	٤،٦٤٥	–	–	٨٦٥	**٥،٥١٠**
المطلوبات					
إيداعات من مؤسسات مالية وأخرى	–	١،٧٨٤	–	–	**١،٧٨٤**
حسابات جارية للعملاء	١٩٤	٦١	٥،٦٣٤	١،٢٠٧	**٧،٠٩٦**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤٠٤	٥٩٨	١٢٢،٨٨٠	٣٨٠	**١٢٤،٢٦٢**

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة/موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
موجودات التمويلات	–	٢،٢٦٨	٥،٧١٠	–	٧،٩٧٨
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	–	–	٢،٢٨٤	٢٠،٧١٩	٢٣،٠٠٣
موجودات أخرى	١١٧	–	–	٨٥٣	٩٧٠
المطلوبات					
إيداعات من مؤسسات مالية وأخرى	–	–	٩٣،٩١٧	–	٩٣،٩١٧
حسابات جارية للعملاء	٦٧	٧٩٨	٦٩٥	١،٢٠٥	٢،٧٦٥
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤٨٠	١،٣٧٠	١،٧٧٩	٤٦٨	١٣،٠٩٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٢٧. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٢٠١٩	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة/موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الإيرادات					
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات					
مشتراة لغرض التأجير	–	١٢٨	٣٧٣	–	**٥٠١**
إيراد من استثمارات في أسهم حقوق ملكية	–	–	–	–	**–**
رسوم وإيرادات أخرى	(٤٢)	–	–	–	**(٤٢)**
المصروفات					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد	–	–	٢,٩٣١	–	**٢,٩٣١**
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	١٥	١٨	٤,١٥٣	١١	**٤,١٩٧**
تكلفة الموظفين	–	١,١٥٠	–	–	**١,١٥٠**
مصروفات أخرى	–	–	–	٣٢	**٣٢**

٢٠١٨	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة/موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الإيرادات					
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات					
مشتراة لغرض التأجير	–	١٣٣	٣٧٣	–	٥٠٦
إيراد من استثمارات في أسهم حقوق ملكية	–	–	–	١٤٣	١٤٣
رسوم وإيرادات أخرى	–	–	–	–	–
المصروفات					
مصروفات التمويل على ودائع من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد	–	–	٢,٢٧٨	–	٢,٢٧٨
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	١٢	٣١	٣٥٠	١١	٤٠٤
تكلفة الموظفين	–	١,٤٠٢	–	–	١,٤٠٢
مصروفات أخرى	–	–	–	٥٩	٥٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٢٨. العائد لكل سهم

يتم إحتساب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية القائمة خلال السنة بعد الأخذ في الإعتبار تأثير الأسهم التى تم إصدارها ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين.

العائد الأساسي لكل سهم	٢٠١٩	٢٠١٨
الربح العائد للشركة الأم للسنة (بآلاف الدنانير البحرينية)	(١٤,٩٣٧)	٦٥٩
المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية (بالآلاف)	٩٤١,٧٠٣	٩٥٦,٤٠٠
العائد الأساسي لكل سهم (بالفلس)	(١٥,٨٦)	٠,٦٩

لا تمتلك المجموعة أي أدوات مخفضًة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، و ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

٢٩. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للمصرف من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة مدى إلتزام أعمال المجموعة مع الأحكام الشرعية العامة والفتاوى والأحكام الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشتمل مراجعة الهيئة على فحص للمستندات والإجراءات المتبعة من قبل المجموعة لضمان إلتزام أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية.

٣٠. الزكاة

يتحمل المساهمون وأصحاب حسابات الاستثمار مسؤولية أداء فريضة الزكاة عن الأرباح الموزعة بصورة مباشرة. حالياً، لا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. تقوم المجموعة بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجُها بالطريقة التي تُقرها هيئة الرقابة الشرعية بالمجموعة، وتقوم المجموعة بإشعار المساهمين بهذا الشأن سنوياً. خلال السنة، قامت هيئة الرقابة الشرعية بإحتساب قيمة الزكاة المستحقة حيث بلغت ٢٢٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ١٩١ ألف دينار بحريني) من ضمنها الزكاة المستحقة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ الواجب إخراجها من قبل المجموعة على الرصيد المتراكم للإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة والتي تبلغ ٢١٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ١٨٧ ألف دينار بحريني). أما الرصيد المتبقي من الزكاة والبالغ ٤ آلاف دينار بحريني أو ٠,٠٠٣ فلس لكل سهم (٢٠١٨: ٤ آلاف دينار بحريني أو ٠,٠٠٤ فلس لكل سهم) فهو مستحق ويجب إخراجه من قبل المساهمين. ستدفع المجموعة مبلغ ٠,٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٠,٤ ألف دينار بحريني) على أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إستناداً إلى ٠,٠٠٣ فلس للسهم الواحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ / بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. بيان القطاع

القطاعات التشغيلية هي عبارة عن عناصر من المجموعة تقوم بأنشطة وأعمال قد تنتج عنها تحصيل إيرادات ودفع مصروفات، ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة بهدف إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لهذه القطاعات وتقييم أداءها بناءاً على معلومات مالية متوافرة منفصلة لها. تنقسم القطاعات التشغيلية إلى قطاع تجاري وقطاع جغرافي. تم تقسيم المجموعة بناءاً على أهداف إدارية إلى قطاعين تجاريين هامين:

أعمال مصرفية تجارية للشركات والأفراد

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على تقديم خدمات الزبائن كقبول ودائع مضاربة، وخدمات حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات تحويل الأموال، وخدمات دفع الفواتير. كما يقدم هذا القطاع خدمات تمويلية (في صيغة مرابحة السلع، والمشاركة، والإستصناع، والإجارة) لعملائه من الشركات والأفراد ذوي الملاءة العالية وكذلك منتجات تمويل المستهلكين. كما يتضمن هذا القطاع خدمات سوق المال والخزينة في صيغة مرابحات سلع قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية والشركات، وكذلك استثمارات في صكوك، كما تستخدم هذه الخدمات لإدارة أموال المجموعة.

أعمال مصرفية استثمارية

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على إبتكار استثمارات والقيام بدور المُرتب للاستثمار، والمدير الرئيسي، ومدير للصندوق (يشمل هيكلة الصفقات، وجمع الأموال من خلال عمليات طرح خاصة وإدارة أموال). كما تقدم المجموعة منتجات كحسابات استثمار مقيدة وإدارة أموال يتم جمعها من خلال حسابات الاستثمار المقيدة. كما تشتمل أعمال هذا القطاع على القيام باستثمارات إستراتيجية على هيئة مساهمات في حقوق الملكية (إما في صناديق قامت المجموعة بإنشائها وإدارتها أو في صناديق أُنشأت من قبل مؤسسات أخرى).

يتم قياس أداء كل قطاع بناءاً على نتائج كل قسم كما هو مذكور في التقارير الإدارية الداخلية والتي يتم مراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يتم إستخدام نتائج القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة بأن هذه المعلومات لها أهمية كبيرة وتساعد على تقييم نتائج بعض القطاعات التي لها صلة بالشركات الأخرى التي تزاول أنشطتها في هذه القطاعات.

تقوم المجموعة ببيان الإيرادات والمصروفات المنسوبة بصفة مباشرة إلى المعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم التعامل مع المصروفات غير المباشرة والنفقات العامة كمصروفات غير موزعة. تم تصميم التقارير الإدارية الداخلية لتعكس الإيرادات والمصروفات الفعلية لكل قطاع مقارنة بميزانيتها التقديرية.

تزاول المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين، ولا تمتلك أي فروع أو أقسام خارج المملكة. لقد تم بيان التمركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٣٣ (ب) من البيانات المالية الموحدة.

تسعى المجموعة لإلغاء قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. بيان القطاع (يتبع)

تُعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات، إن وجدت، بين القطاعات بشروط تجارية عادلة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعـــة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	١	١.٤،٣٧٥	–	**١.٤،٣٧٦**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١،١٨٤	٦٤،٣٢٤	–	**٦٥،٥٠٨**
موجودات التمويلات	–	٣٢٤،٣٥٥	–	**٣٢٤،٣٥٥**
استثمارات في الصكوك	–	١٩٥،٠٥٠	–	**١٩٥،٠٥٠**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	–	١٤٦،١٩٩	–	**١٤٦،١٩٩**
استثمارات في اسهم حقوق ملكية	٤٣،٩٨٩	–	–	**٤٣،٩٨٩**
استثمارات عقارية	١٧،٧٨١	–	–	**١٧،٧٨١**
عقارات قيد التطوير	٦،٢٥١	–	–	**٦،٢٥١**
موجودات أخرى	١٨،٤٣٠	٤،١٨٢	٥،٨٨١	**٢٨،٤٩٣**
عقارات ومعدات	–	–	٧،٧٥٠	**٧،٧٥٠**
إجمالي موجودات القطاع	**٨٧،٦٣٦**	**٨٣٨،٤٨٥**	**١٣،٦٣١**	**٩٣٩،٧٥٢**
إيداعات من مؤسسات مالية	–	١٢٧،٤٥٣	–	**١٢٧،٤٥٣**
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	–	١٣٤،٦٥٤	–	**١٣٤،٦٥٤**
تمويل متوسط الأجل	–	–	–	**–**
حسابات جارية للعملاء	١،١٨٤	٥٦،٩٢١	–	**٥٨،١٠٥**
مطلوبات أخرى	١،٨٤٧	١٣،٦٤٧	٤،٣٠٤	**١٩،٧٩٨**
إجمالي مطلوبات القطاع	**٣،٠٣١**	**٣٣٢،٦٧٥**	**٤،٣٠٤**	**٣٤٠،٠١٠**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	–	**٥١١،٨٣٥**	–	**٥١١،٨٣٥**
إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة	**١٠،٦٨١**	–	–	**١٠،٦٨١**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. بيان القطاع (يتبع)

٢٠١٩	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعــة	المجموع
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات				
مشتراة لغرض التأجير	١.٢	٣١.٢٣٢	–	**٣١.٣٣٤**
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	٣٩	٢.١٤٤	–	**٢.١٨٣**
إيراد من الصكوك	–	١٠.٠٣١	–	**١٠.٠٣١**
إيراد من استثمارات في أسهم حقوق ملكية	(١.٦٨٧)	–	–	**(١.٦٨٧)**
رسوم وإيرادات أخرى	(٥١)	٥.٧٧٧	–	**٥.٧٢٦**
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	**(١.٥٩٧)**	**٤٩.١٨٤**	**–**	**٤٧.٥٨٧**
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة المصرف كمُضارب	–	(٢٣.٥٤٤)	–	**(٢٣.٥٤٤)**
حصة المصرف كمضارب	–	٨.٤٥٧	–	**٨.٤٥٧**
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	**–**	**(١٥.٠٨٧)**	**–**	**(١٥.٠٨٧)**
يُطرح:				
مصروفات على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	–	(١١.٧٠٣)	–	**(١١.٧٠٣)**
مصروفات التمويل على تمويل متوسط الأجل	–	(١.٢٤١)	–	**(١.٢٤١)**
إجمالي إيرادات القطاع	(١.٥٩٧)	٢١.١٥٣	–	**١٩.٥٥٦**
تكلفة الموظفين	٨١٦	٣.٢٦٣	٤.٠٧٩	**٨.١٥٨**
مصروفات تشغيلية أخرى	١.١	١.٢٦٢	٤.٦٧٣	**٦.٠٣٦**
إجمالي مصروفات القطاع	**٩١٧**	**٤.٥٢٥**	**٨.٧٥٢**	**١٤.١٩٤**
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	**(٢.٥١٤)**	**١٦.٦٢٨**	**(٨.٧٥٢)**	**٥.٣٦٢**
صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة	**(٢.٩٦٨)**	**(١٧.٤٢١)**	**–**	**(٢٠.٣٨٩)**
نتائج القطاع	**(٥.٤٨٢)**	**(٧٩٣)**	**(٨.٧٥٢)**	**(١٥.٠٢٧)**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. بيان القطاع (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعـــة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	١	٩٩,٤٠٠	–	٩٩,٤٠١
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١,١٧٥	٤٢,٤٦٢	–	٤٣,٦٣٧
موجودات التمويلات	–	٣٢٧,٦٤٠	–	٣٢٧,٦٤٠
استثمارات في الصكوك	–	١٦١,٣٢٤	–	١٦١,٣٢٤
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	–	١٢,٠٢٠,٣	–	١٢,٠٢٠,٣
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	٥٠,٠٣٩	–	–	٥٠,٠٣٩
استثمارات عقارية	١٨,٠٨١	–	–	١٨,٠٨١
عقارات قيد التطوير	٦,٢٥١	–	–	٦,٢٥١
موجودات أخرى	١١,٣٢٠	٣,٩٥٨	١,٢٢٠	١٦,٤٩٨
عقارات ومعدات	–	–	٧,٨٦٥	٧,٨٦٥
إجمالي موجودات القطاع	٨٦,٨٦٧	٧٥٤,٩٨٧	٩,٠٨٥	٨٥٠,٩٣٩
إيداعات من مؤسسات مالية	–	١٥٨,٣٤٩	–	١٥٨,٣٤٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	–	١٢,٠٤٧٠	–	١٢,٠٤٧٠
تمويل متوسط الأجل	–	٤١,٣٥٧	–	٤١,٣٥٧
حسابات جارية للعملاء	١,١٧٥	٦٩,٢٤١	–	٧٠,٤١٦
مطلوبات أخرى	٢,١٧١	٦,٢٢٠	٢,١٢١	١٠,٥١٢
إجمالي مطلوبات القطاع	٣,٣٤٦	٣٩٥,٦٣٧	٢,١٢١	٤٠١,١٠٤
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	–	٣٤٦,٣٧٣	–	٣٤٦,٣٧٣
إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة	١٠,٦٨١	–	–	١٠,٦٨١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. بيان القطاع (يتبع)

٢٠١٨	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعـــة	المجموع
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات				
مشتراة لغرض التأجير	–	٢٦,٥٦٥	–	٢٦,٥٦٥
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢٥	٩٣٠	–	٩٥٥
إيراد من الصكوك	–	٦,٣٧٧	–	٦,٣٧٧
إيراد من استثمارات في أسهم حقوق ملكية	١,٤٢٢	–	–	١,٤٢٢
رسوم وإيرادات أخرى	(٣٥)	٢,٨٧٧	–	٢,٨٤٢
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	١,٤١٢	٣٦,٧٤٩	–	٣٨,١٦١
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة المصرف كمُضارب	–	(١٤,٢٢١)	–	(١٤,٢٢١)
حصة المصرف كمضارب	–	٥,٦١٩	–	٥,٦١٩
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	–	(٨,٦٠٢)	–	(٨,٦٠٢)
يُطرح:				
مصروفات على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	–	(٨١٩)	–	(٨١٩)
مصروفات التمويل على تمويل متوسط الأجل	–	(٢,٠٥٤)	–	(٢,٠٥٤)
إجمالي إيرادات القطاع	١,٤١٢	١٧,٩٠٣	–	١٩,٣١٥
تكلفة الموظفين	٧١٨	٢,٨٧٠	٣,٥٨٧	٧,١٧٥
مصروفات تشغيلية أخرى	٩٢	٩٥١	٤,٢٠٩	٥,٢٥٢
إجمالي مصروفات القطاع	٨١٠	٣,٨٢١	٧,٧٩٦	١٢,٤٢٧
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	٦٠٢	١٤,٠٨٢	(٧,٧٩٦)	٦,٨٨٨
صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة	(٢,٢٠٥)	(٤,٠٨٣)	–	(٦,٢٨٨)
نتائج القطاع	(١,٦٠٣)	٩,٩٩٩	(٧,٧٩٦)	٦٠٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٢. مواعيد الاستحقاق

تم عرض مواعيد إستحقاق كل من الإيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، وموجودات التمويلات، والموجودات المشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)، وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار بإستخدام التدفقات النقدية التعاقدية. أما بالنسبة للأرصدة الأخرى، فقد تم عرض مواعيد إستحقاقها بناءاً على التدفقات النقدية المتوقعة أو مواعيد سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
نقد وأرصدة لدى البنوك	٩،٠٦٠	٤،٧٢٧	٥،٤٨٥	٣،٥٥٩	–	**١٠٤،٣٧٦**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥،٥٠٨	–	–	–	–	**٦٥،٥٠٨**
موجودات التمويلات	٧٥،٦٣٤	٢٤،١٦٨	٣٨،٤٢٥	١٢١،٥٠٩	٦٤،٦١٩	**٣٢٤،٣٥٥**
استثمارات في الصكوك	١٩٥،٥٠	–	–	–	–	**١٩٥،٥٠**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٦،١٠٦	١١،١٩١	٨،٣٥٨	٣٨،٧٢٩	٨١،٨١٥	**١٤٦،١٩٩**
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	–	–	٧،٠٥٦	١٥،٥٤٩	٢١،٣٨٤	**٤٣،٩٨٩**
استثمارات عقارية	–	–	–	–	١٧،٧٨١	**١٧،٧٨١**
عقارات قيد التطوير	–	–	–	–	٦،٢٥١	**٦،٢٥١**
موجودات أخرى	٨٤٤	١،٠٦١	١،٩٩٣	٢٢،٩٧٥	١،٦٢٠	**٢٨،٤٩٣**
عقارات ومعدات	–	–	–	–	٧،٧٥٠	**٧،٧٥٠**
إجمالي الموجودات	**٤٣٣،٧٤٧**	**٤١،١٤٧**	**٦١،٣١٧**	**٢٠٢،٣٢١**	**٢٠١،٢٢٠**	**٩٣٩،٧٥٢**
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	٣،٧٧٤	–	١٥،٦٣٧	١٠٨،٠٤٢	–	**١٢٧،٤٥٣**
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٣٧،٩١٤	٣٩،٦٢٣	٤١،٥٩٤	١٢،٢٣٢	٣،٢٩١	**١٣٤،٦٥٤**
تمويل متوسط الأجل	–	–	–	–	–	**–**
حسابات جارية للعملاء	١٧،٨٦٤	٥،٦٥٥	٦،١٤١	٧،١٨	٢١،٤٢٧	**٥٨،١٠٥**
مطلوبات أخرى	٦،٧٣١	٢،١٦٤	٣،٣٠٥	٧،٥٩٨	–	**١٩،٧٩٨**
إجمالي المطلوبات	**٦٦،٢٨٣**	**٤٧،٤٤٢**	**٦٦،٦٧٧**	**١٣٤،٨٩٠**	**٢٤،٧١٨**	**٣٤٠،١٠**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١٢٠،٣٩٨	٨٦،٣١١	١٢٦،١١٥	٨٦،٢٧٤	٩٢،٧٣٧	**٥١١،٨٣٥**
حسابات الاستثمار المقيدة	–	–	–	١٠،٦٨١	–	**١٠،٦٨١**
إلتزامات و ضمانات مالية	٣٢،٤٢٢	٧،٥٧٩	٥،٢٠٣	٣٥،٤٠٦	١٠٢	**٨٠،٧١٢**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٢. مواعيد الاستحقاق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٨٧,٢٥٣	٣,٥٩١	٦,٠٦٥	٢,٤٩٢	–	٩٩,٤٠١
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٤٢,٥٩٠	–	١,٠٤٧	–	–	٤٣,٦٣٧
موجودات التمويلات	٧٣,٠٥٧	٢٦,٧٣١	٦٩,٨٤٨	١١٩,٤٠٥	٣٨,٥٩٩	٣٢٧,٦٤٠
استثمارات في الصكوك	١١٢,٤٣٦	–	٤٨,٨٨٨	–	–	١٦١,٣٢٤
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٤,٨٠٥	٣,٥٤٩	٧,٠٦٩	٣٤,٥٧٢	٧,٠٢٠٨	١٢٠,٢٠٣
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	–	–	–	٢٥,٢٧٣	٢٤,٧٦٦	٥٠,٠٣٩
استثمارات عقارية	–	–	–	–	١٨,٠٨١	١٨,٠٨١
عقارات قيد التطوير	–	–	–	–	٦,٢٥١	٦,٢٥١
موجودات أخرى	١,٩٣٩	–	٩	١٢,٠٢٨	٢,٥٢٢	١٦,٤٩٨
عقارات ومعدات	–	–	–	–	٧,٨٦٥	٧,٨٦٥
إجمالي الموجودات	٣٢٢,٠٨٠	٣٣,٨٧١	١٣٢,٩٢٦	١٩٣,٧٧٠	١٦٨,٢٩٢	٨٥٠,٩٣٩
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	٣١,٣١٢	١٧,٦٦٤	١٠٩,٣٧٣	–	–	١٥٨,٣٤٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٣٥,١٧٢	٣٨,٠٥٧	٣٤,٣١٤	١٠,١٠٨	٢,٨١٩	١٢٠,٤٧٠
تمويل متوسط الأجل	–	–	٤١,٣٥٧	–	–	٤١,٣٥٧
حسابات جارية للعملاء	٢١,٦٤٩	٦,٨٥٣	٧,٤٤٢	٨,٥٠٥	٢٥,٩٦٧	٧٠,٤١٦
مطلوبات أخرى	٣,٢٣٣	١,٣٠٤	١,١٣١	٤,٨٤٤	–	١٠,٥١٢
إجمالي المطلوبات	٩١,٣٦٦	٦٣,٨٧٨	١٩٣,٦١٧	٢٣,٤٥٧	٢٨,٧٨٦	٤٠١,١٠٤
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٦٩,٠٨٩	٤٣,٨١٥	٩٨,٧٠٣	٥٥,٥١٢	٧٩,٢٥٤	٣٤٦,٣٧٣
حسابات الاستثمار المقيدة	–	–	–	١٠,٦٨١	–	١٠,٦٨١
إلتزامات و ضمانات مالية	٢٠,٢٨٤	٣,٩٨٦	١٦,٢٠٤	٥,٥٧٧	٦	٤٦,٠٥٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٣. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة

(أ) القطاع الصناعي

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	١.٤٠٣٧٦	–	–	**١.٤٠٣٧٦**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥٠٥٠٨	–	–	**٦٥٠٥٠٨**
موجودات التمويلات	٧٠٨٥٧	٧٢٠٠٤٣	٢٤٤٠٤٥٥	**٣٢٤٠٣٥٥**
استثمارات في الصكوك	١١٠٧٣٧	٧٠٥٣٩	١٧٥٠٧٧٤	**١٩٥٠٠٥٠**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	–	١٣٣٠٦٥٧	١٢٠٥٤٢	**١٤٦٠١٩٩**
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	١١٠١٧٤	٢٩٠١٤٧	٣٠٦٦٨	**٤٣٠٩٨٩**
استثمارات عقارية	–	١٧٠٧٨١	–	**١٧٠٧٨١**
عقارات قيد التطوير	–	٦٠٢٥١	–	**٦٠٢٥١**
موجودات أخرى	٩٥٤	١٩٠٣٩٥	٨٠١٤٤	**٢٨٠٤٩٣**
عقارات ومعدات	–	٦٠٧٣٩	١٠٠١١	**٧٠٧٥٠**
إجمالي الموجودات	**٢٠١٠٦٠٦**	**٢٩٢٠٠٥٢**	**٤٤٥٠٥٩٤**	**٩٣٩٠٧٥٢**
المطلوبات				
إيداعات من مؤسسات مالية	١٢٧٠٤٥٣	–	–	**١٢٧٠٤٥٣**
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	–	–	١٣٤٠٦٥٤	**١٣٤٠٦٥٤**
تمويل متوسط الأجل	–	–	–	**–**
حسابات جارية للعملاء	٤٠٦٦١	٧٠٤٢٢	٤٦٠٢٢	**٥٨٠١٠٥**
مطلوبات أخرى	١٧	٥٨٨	١٩٠١٩٣	**١٩٠٧٩٨**
إجمالي المطلوبات	**١٣٢٠١٣١**	**٨٠٠١٠**	**١٩٩٠٨٦٩**	**٣٤٠٠١٠**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	**٨٠٤٣٧**	**١١٩٠٤٦٣**	**٣٨٣٠٩٣٥**	**٥١١٠٨٣٥**
حسابات الاستثمار المقيدة	–	٩٠٦٨٨	٩٩٣	**١٠٠٦٨١**
إلتزامات وضمانات مالية	–	٥١٠٧٧٩	٢٨٠٩٣٣	**٨٠٠٧١٢**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٣. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(أ) القطاع الصناعي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	٩٩,٤٠١	–	–	٩٩,٤٠١
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٤٣,٦٣٧	–	–	٤٣,٦٣٧
موجودات التمويلات	١٠,٣٥٨	٥١,٦٣٠	٢٦٥,٦٥٢	٣٢٧,٦٤٠
استثمارات في الصكوك	١١,٧٩٥	٧,٥٤٠	١٤١,٩٨٩	١٦١,٣٢٤
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	–	١١٨,٦١٥	١,٥٨٨	١٢٠,٢٠٣
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	١٣,١٤٨	٣٣,٢٢٣	٣,٦٦٨	٥٠,٠٣٩
استثمارات عقارية	–	١٨,٠٨١	–	١٨,٠٨١
عقارات قيد التطوير	–	٦,٢٥١	–	٦,٢٥١
موجودات أخرى	١,٠٤٠	٦,٨٢٢	٨,٦٣٦	١٦,٤٩٨
عقارات ومعدات	–	٦,٧٣٩	١,١٢٦	٧,٨٦٥
إجمالي الموجودات	١٧٩,٣٧٩	٢٤٨,٩٠١	٤٢٢,٦٥٩	٨٥٠,٩٣٩
المطلوبات				
إيداعات من مؤسسات مالية	١٥٨,٣٤٩	–	–	١٥٨,٣٤٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٠١	–	١٢٠,٣٦٩	١٢٠,٤٧٠
تمويل متوسط الأجل	٤١,٣٥٧	–	–	٤١,٣٥٧
حسابات جارية للعملاء	٤,٩٢٠	٧,٨٣٢	٥٧,٦٦٤	٧٠,٤١٦
مطلوبات أخرى	–	٢٧	١٠,٤٨٥	١٠,٥١٢
إجمالي المطلوبات	٢٠٤,٧٢٧	٧,٨٥٩	١٨٨,٥١٨	٤٠١,١٠٤
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١٤,٥٤٣	١٢,٨٩٤	٣١٨,٩٣٦	٣٤٦,٣٧٣
حسابات الاستثمار المقيدة	–	٩,٦٨٨	٩٩٣	١٠,٦٨١
إلتزامات وضمانات مالية	٥١٣	١٢,٩١٣	٣٢,٦٣١	٤٦,٠٥٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٣. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التمركز الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٩١,٩٧١	١,٥٩٣	١٠,٧٨٦	٢٦	–	**١٠٤,٣٧٦**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥,٥٠٨	–	–	–	–	**٦٥,٥٠٨**
موجودات التمويلات	٣٢٠,٠٨٣	٤,٢٥٨	–	١٤	–	**٣٢٤,٣٥٥**
استثمارات في الصكوك	١٩٥,٠٥٠	–	–	–	–	**١٩٥,٠٥٠**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	١٤٦,١٦٠	–	–	٣٩	–	**١٤٦,١٩٩**
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	٢٥,٩٣٨	–	–	١٤,٣٨٣	٣,٦٦٨	**٤٣,٩٨٩**
استثمارات عقارية	١٧,٧٨١	–	–	–	–	**١٧,٧٨١**
عقارات قيد التطوير	٦,٢٥١	–	–	–	–	**٦,٢٥١**
موجودات أخرى	٢٧,٧٢٧	١٥	–	٧٥٠	١	**٢٨,٤٩٣**
عقارات ومعدات	٧,٧٥٠	–	–	–	–	**٧,٧٥٠**
إجمالي الموجودات	**٩٠٤,٢١٩**	**٥,٨٦٦**	**١٠,٧٨٦**	**١٥,٢١٢**	**٣,٦٦٩**	**٩٣٩,٧٥٢**
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	١٢٧,٤٥٣	–	–	–	–	**١٢٧,٤٥٣**
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٣٤,٦٥٤	–	–	–	–	**١٣٤,٦٥٤**
تمويل متوسط الأجل	–	–	–	–	–	**–**
حسابات جارية للعملاء	٥٧,٢٣٠	٢٥٧	–	٦١٨	–	**٥٨,١٠٥**
مطلوبات أخرى	١٩,٧٩٨	–	–	–	–	**١٩,٧٩٨**
إجمالي المطلوبات	**٣٣٩,١٣٥**	**٢٥٧**	**–**	**٦١٨**	**–**	**٣٤٠,٠١٠**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٥٠٩,٣٠٠	٦٩٤	–	١,٨٤١	–	**٥١١,٨٣٥**
حسابات الاستثمار المقيدة	٩,٦٨٨	–	–	–	٩٩٣	**١٠,٦٨١**
إلتزامات وضمانات مالية	٨٠,٧١٢	–	–	–	–	**٨٠,٧١٢**

يتم قياس التمركز حسب الموقع لموجودات التمويلات بناءاً على موقع الطرف الآخر، حيث توجد علاقة وثيقة لهذا الموقع بالضمان المتوفر لهذا التعرض.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٣. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التمركز الجغرافي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٧٣,٨٢٧	٧,٢٣٠	١٨,٣٠٦	٣٨	–	٩٩,٤٠١
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٤٣,٦٣٧	–	–	–	–	٤٣,٦٣٧
موجودات التمويلات	٣١٣,٦٤٢	١٣,٩٦٠	–	٣٨	–	٣٢٧,٦٤٠
استثمارات في الصكوك	١٦١,٣٢٤	–	–	–	–	١٦١,٣٢٤
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	١٢,١٦٢	–	–	٤١	–	١٢,٢٠٣
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	٢٩,٣٢٠	–	–	١٧,٠٥١	٣,٦٦٨	٥٠,٠٣٩
استثمارات عقارية	١٨,٠٨١	–	–	–	–	١٨,٠٨١
عقارات قيد التطوير	٦,٢٥١	–	–	–	–	٦,٢٥١
موجودات أخرى	١٥,٧٩٤	١٥	–	٦٨٩	–	١٦,٤٩٨
عقارات ومعدات	٧,٨٦٥	–	–	–	–	٧,٨٦٥
إجمالي الموجودات	٧٨٩,٩٠٣	٢١,٢٠٥	١٨,٣٠٦	١٧,٨٥٧	٣,٦٦٨	٨٥٠,٩٣٩
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	١٥٨,٣٤٩	–	–	–	–	١٥٨,٣٤٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٢,٤٧٠	–	–	–	–	١٢,٤٧٠
تمويل متوسط الأجل	٤١,٣٥٧	–	–	–	–	٤١,٣٥٧
حسابات جارية للعملاء	٦٩,٩١٦	٢٧٤	–	٢٢٦	–	٧٠,٤١٦
مطلوبات أخرى	١٠,٥١٢	–	–	–	–	١٠,٥١٢
إجمالي المطلوبات	٤٠٠,٦٤	٢٧٤	–	٢٢٦	–	٤٠١,١٠٤
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٣٤٣,٥٨٩	٥٤٥	–	٢,٢٣١	٨	٣٤٦,٣٧٣
حسابات الاستثمار المقيدة	٩,٦٨٨	–	–	٩٩٣	–	١٠,٦٨١
إلتزامات وضمانات مالية	٤٥,٨٠١	٢٥٦	–	–	–	٤٦,٠٥٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٤. القيمة العادلة

أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام، بين طرفين ملمّين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة.

القيَم العادلة للصكوك المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة ١٩٥،٠٦١ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ١٦١،٣٢٧ ألف دينار بحريني) بلغت ٢٠٤،١٩٨ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ١٦١،٦٤٤ ألف دينار بحريني).

في حالة موجودات التمويلات ومستحقات الإيجار، يكون متوسط معدل الربح للمحفظة متوافق مع قيم السوق الحالية للتسهيلات المشابهة، وبناءاً على ذلك وبعد الأخذ بعين الإعتبار التعديلات المتعلقة بمخاطر المبالغ المدفوعة مقدماً وتكاليف المخصصات، يتوقع ألا تتغير القيمة الحالية جوهرياً مقارنة بالقيمة العادلة لهذه الموجودات. بإستثناء الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة والبالغة ٣٢،٨١٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٣٦،٨٩١ ألف دينار بحريني)، فإن القيمة العادلة المقدّرة للأدوات المالية الأخرى للمجموعة لاتختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية، نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يحلل الجدول التالي أدوات الاستثمار التي تظهر بالقيمة العادلة، حسب طريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المُسعَّرة (غير المعدّلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متطابقة.
- المستوى الثاني: مُدخلات أخرى غير الأسعار المُسعَّرة المشمولة في المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها على الموجودات أو المطلوبات، سواءاً بطريقة مباشرة (كالأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مُدخلات لموجودات أو مطلوبات تكون غير مبنية على ملاحظة بيانات السوق (مُدخلات غير مُلاحَظة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	–	–	١١،١٧٤	١١،١٧٤
	–	**–**	**١١،١٧٤**	**١١،١٧٤**

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	–	–	١٣،١٤٨	١٣،١٤٨
	–	–	١٣،١٤٨	١٣،١٤٨

يعرض الجدول التالي تسوية التغيرات في قيمة الاستثمارات التي تم قياسها بإستخدام المستوى الثالث:

	٢٠١٩	٢٠١٨
في ١ يناير	١٣،١٤٨	١٣،١٤٨
خسارة القيمة العادلة في بيان الدخل	(١،٩٧٤)	–
في ٣١ ديسمبر	**١١،١٧٤**	١٣،١٤٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر

مقدمة ونظرة عامة

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية نتيجة إستخدامها لأدوات مالية:

- مخاطر الإئتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرضات المجموعة لكل المخاطر المشار إليها أعلاه، وأهدافها، والسياسات والإجراءات التي يتخذها المصرف لقياس وإدارة المخاطر وكيفية إدارة رأس المال.

إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسؤول بشكل رئيسي عن وضع إطار لإدارة المخاطر والإشراف على تنفيذه. قام مجلس الإدارة بإنشاء لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر، مسؤوليتها وضع سياسات لإدارة مخاطر المجموعة المشار إليها أعلاه ومتابعتها. تقوم هذه اللجنة أيضاً وبصفة مستمرة بمتابعة التنفيذ المنتظم للسياسات التي أقرها مجلس الإدارة. وتقوم برفع تقارير عن أي حالات إنحراف للمجلس، إن وجدت. تتكون هذه اللجنة من رؤساء الشركات والأقسام المعنية الأخرى في المجموعة. تتكون اللجان مما يلي: لجنة الإدارة (المخاطر التشغيلية)، واللجنة التنفيذية للائتمان والاستثمار، ولجنة الأصول والخصوم (مخاطر السوق ورأس المال). بالإضافة لهذه اللجان، أنشأ مجلس الإدارة إدارة مستقل لإدارة المخاطر، مسئوليتها العامة تشمل تحديد، وقياس، والسيطرة على المخاطر، والتوصية بالسياسات والإجراءات التصحيحية المناسبة. يرفع قسم إدارة المخاطر تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لقد تم وضع سياسات لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بهدف معرفة وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة، ولوضع حدود وضوابط ملائمة لهذه المخاطر، وكذلك لمراقبة المخاطر ومدى الإلتزام بالحدود الموضوعة. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة المتعلقة بها بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. تهدف المجموعة من خلال برامجها التدريبية ومن خلال المعايير والإجراءات الإدارية التي تتبعها إلى إيجاد بيئة ملتزمة وبناءة حيث يُلم جميع الموظفين فيها بالأدوار المنوطة بهم والإلتزامات الواجبة عليهم.

تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة المجموعة بمراقبة مدى الإلتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، كما تقوم بمراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر وملاءمته للمخاطر التي تواجه المجموعة. يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة بمساعدة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على القيام بهذه المسؤوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة دورية ومتى تطلب الأمر لإجراءات وأساليب إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

مخاطر الإئتمان

مخاطر الإئتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي قد تتعرض لها المجموعة إذا فشل العميل أو الطرف الآخر لأدوات مالية بالوفاء بإلتزاماته التعاقدية، وتنشأ أساساً من تعرضات المجموعة لإيداعات لدى مؤسسات مالية، ومن موجودات التمويلات، ومن موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)، ومن استثمارات في صكوك، ومن ذمم مدينة أخرى. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، تقوم المجموعة بالأخذ في الإعتبار ودمج كل عناصر مخاطر الإئتمان (كمخاطر التعرضات الفردية والجماعية، ومخاطر التمركز الجغرافي والقطاع الصناعي، وتعرضات الأطراف ذات العلاقة، إلخ).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

تدير المجموعة مخاطر الائتمان من خلال وحدات العمل المختلفة، وقسم منفصل لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة الائتمان والاستثمار.

يتضمن إطار إدارة مخاطر الائتمان ما يلي:

- صياغة استراتيجيات وسياسات مخاطر الإئتمان والرغبة في المخاطرة، والتي يتم تطويرها بعد تقييم دقيق للسوق، ومتطلبات رأس المال، والقواعد التنظيمية، ورغبة مجلس الإدارة في تحمل المخاطر. يتم ترميز استراتيجيات المخاطر والرغبة في المخاطرة إلى سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. يتضمن إطار سياسة الائتمان المجموعة، من جملة أمور أخرى، ما يلي: بالتشاور مع وحدات العمل ذات العلاقة، وإطار إدارة مخاطر الائتمان، والحد من مخاطر الائتمان، وتصنيف مخاطر الائتمان، وتسعير مخاطر الائتمان، والخسائر الائتمانية المتوقعة، وسياسة الأعمال التجارية عبر الحدود، وبرامج منتجات التمويل الشخصي، ومصفوفات سلطات الاعتماد، والكثير غيرها.

- عملية منح الائتمان: يتم افتراض جميع تعرضات الائتمان بعد التقييم الدقيق للمخاطر. يتم بدء مقترحات الأعمال من قبل وحدات العمل من خلال طلبات الائتمان الرسمية. توفر هذه الطلبات الائتمانية معلومات كافية حول التعرض المقترح، بما في ذلك وصف للمخاطر المحتملة والعوامل المخففة. يتم مراجعة جميع طلبات الائتمان بشكل مستقل من قبل وحدة مراجعة الائتمان، لتقييم مدى كفاية إجراءات العناية الواجبة التي تتم، وتقييم مستقل للمخاطر والمخففات، وضمان الالتزام بالحدود والسياسات. تقوم وحدة مراجعة الائتمان بإصدار رأياً رسمياً فيما يتعلق بالمقترحات، والذي قد يشمل توصيات لتعزيز موقف المجموعة. ثم يتم عرض المقترحات على السلطات المسئولة عن الموافقة والاعتماد لاتخاذ اللازم (أنظر النقطة القادمة أدناه). عند الحاجة والضرورة، يتم مراجعة طلبات الائتمان أيضاً من قبل مسئول الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لضمان الالتزام بها.

- إنشاء هيكل الترخيص للموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها. يتم توثيق سلطات الموافقة في سياسة سلطات الائتمان للمجموعة، والتي تصف سلطات الموافقة المختلفة، والشروط، وحدود اعتماد المعاملات التجارية الناتجة من أنشطة الاستثمار والائتمان ضمن المجموعة. توجد ٥ مستويات رئيسية لسلطات الائتمان والاستثمار في المجموعة هي: مجلس الإدارة، ولجنة الاستثمار والائتمان، واللجنة التنفيذية للاستثمار والائتمان، والرئيس التنفيذي، ورؤساء وحدات الأعمال. يتم تحديد سلطات الموافقة بناء على حجم المخاطر وحجم المعاملات، وفي نفس الوقت السماح بالقيام بعمليات تجارية سلسة.

- إدارة التمركزات. تركز المجموعة بشكل كبير على تنويع محفظتها من خلال تطبيق استراتيجية المحفظة التي تقوم من خلالها بنشر أعمال موجوداتها ومطلوباتها، بحيث تصبح نتائج التقلبات في هذه الأعمال خاضعة للتحكم والسيطرة، وتساهم في النمو في مصالح المساهمين طويل الأجل. من العناصر المهمة في استراتيجية المحفظة هذه هي وضع حدود تتمكّن الإدارة من خلالها من أن تدير أعمالها، من حيث المبدأ، يجب على المجموعة الالتزام بكل الحدود القصوى التي تحددها الجهات التنظيمية. في نفس الوقت، قامت المجموعة بتحديد ضوابطها الداخلية للسيطرة على ما يلي: تمركز مخاطر الائتمان، وحدود الأطراف المقابلة، وحدود القطاع، وحدود البلد، وحدود تمركز الضمانات، ومزيج المنتجات، وحدود الاستحقاق، وغيرها. يتم مراجعة هذه الضوابط والحدود الداخلية بشكل دوري، مع مراعاة العوامل التالية: شهية المجموعة لتحمل المخاطر، وخطط العمل والميزانية، تصنيف مخاطر الطرف المقابل، وتصنيف مخاطر بلد الطرف المقابل، والمراكز المالية للمجموعة، بما في ذلك السيولة وكفاية راس المال، وظروف السوق العامة، والعوامل الأخرى التي يحددها مجلس الإدارة، أو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

بشكل عام، تطبق المجموعة علاقة عكسية بين المخاطر والحدود، بحيث يتم تحديد حدود أدنى للمخاطر الأعلى.

- منهجيات قياس الائتمان. تحدد المجموعة مخاطر الائتمان باستخدام مقياسين رئيسيين: الخسارة المتوقعة، وراس المال الاقتصادي. الخسارة المتوقعة تعكس متوسط قيمة الخسائر المقدرة (أي تكلفة الأعمال) وترتبط بسياسة المجموعة بشأن المخصصات، بينما رأس المال الاقتصادي هو مبلغ رأس المال الضروري لتغطية الخسائر غير المتوقعة (أي إذا كانت الخسائر الفعلية أعلى من الخسائر المتوقعة). كجزء من تقنيات التقييم، تقوم المجموعة بإجراء اختبار ضغط مناسب على محفظتها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

- تصنيف مخاطر الائتمان. من الأدوات المهمة لمراقبة جودة الائتمان بصورة فردية، بالإضافة إلى إجمالي المحفظة، هو استخدام أنظمة تصنيف مخاطر الائتمان. تطبق المجموعة نظاماً داخلياً منظم جيداً لمراجعة المخاطر الذاتية، كوسيلة للتمييز بين درجات مخاطر الائتمان في تعرضات الائتمان المختلفة للمجموعة، لإتاحة المجال لتحديد أدق للخصائص العامة لمحفظة الأصول، والتمركزات، وحدود الإدارة، والأصول ذات المشاكل، والتسعير، وكفاية احتياطيات الخسارة (المخصصات). بالإضافة لتحديد المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل والتسهيلات الائتمانية، فإن مراجعة المخاطر الذاتية توفر مُدخلاً رئيسياً لتكاليف رأس المال وأوزان المخاطر. تم توثيق منهجية المجموعة لتصنيف مخاطر الائتمان في سياسة تصنيف مخاطر الائتمان، والذي يهدف لتحقيق مايلي: (أ) إنشاء معيار لتقييم الجدارة الائتمانية ذات العلاقة بالمنشأة المصنفة، وقياس مخاطر الائتمان ذات العلاقة بالسوق، (ب) الوصول لنظام يستند على المخاطر لتسعير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المجموعة، (ج) مراقبة مخاطر الائتمان العامة المتضمنة في محفظة ائتمان المجموعة، (د) إنشاء معيار لاحتساب الدخل المستحق على موجودات الائتمان، (هـ) ربط وتيرة مراجعة الأصول ومستويات سلطات الموافقة من جهة، مع مخاطر الائتمان وتأكيد التركيز على الإدارة الفعالة للأصول الضعيفة، (و) توفير وسيلة للربط بين كفاية راس المال الداخلية مع مخاطر الائتمان للمحفظة.

- تصنيف وتحديد التعرضات المتعثرة. قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠)/المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لتصنيف التعرضات ضمن ثلاث فئات، يتم نقل الحسابات إلى مراحل أعلى، اعتماداً على حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. التعرضات المستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً يتم تصنيفها كتعرضات متعثرة.

- الإدارة التصحيحة. جميع التعرضات المفترضة من قبل المجموعة يتم اخذها بالاعتبار بعد تحليل دقيق للمخاطر والمكافآت، مناسب لحجم وطبيعة العمل الذي يتم النظر فيه. مع ذلك، وبالرغم من جميع إجراءات العناية الواجبة للحد من المخاطر، من المحتم أن تواجه بعض التعرضات انتكاسات لأسباب مختلفة، مثل تغيرات أساسية في ظروف السوق، تغييرات في القوانين والأحكام، وتغييرات في أحوال الأطراف المقابلة (مثل الوفاة، أو فقدان الوظيفة، أو فرض العقوبات، أو مصادرة العمل، أو الإفلاس)، والتأخر في تسليم المخرجات (مثل التأخير في إنجاز المشاريع) أو الأخطاء غير المقصودة في الافتراضات الرئيسية. من وجهة نظر التأثير على الأعمال، سيكون لهذه التعرضات تكاليف عالية نتيجة لتعليق الأرباح، أو تكاليف كل من التخصيص، أوالسيولة، أوالسمعة، أو تكاليف الفرص البديلة. لتجنب مثل هذا الأثر التجاري الضار، طورت المجموعة استراتيجية تصحيحية حكيمة، مناسبة للحجم والطبيعة وفترة التأخير. يتم توثيق هذه الاستراتيجية في سياسة الإدارة التصحيحية. من خلال قسم الإصلاح والتحصيل، تقوم المجموعة بمتابعة أساليب استرداد متنوعة، بما في ذلك: المطالبة بالسداد، وإعادة الجدولة، وإعادة الهيكلة،وإغلاق الرهن، والإجراءات القانونية، والتسوية النقدية، وغيرها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الإئتمان

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣*	المجموع
تسهيلات التمويل				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	٧١،٢٨٩	**٧١،٢٨٩**
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٣٣،٦٢٤	٦،٧٩٠	٥٦	**٤٠،٤٧٠**
درجة ٧ قائمة المراقبة	٩	٦،٨٦٧	٦	**٦،٨٨٢**
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	٣٠،٠٤٩	٤،٠٤٧	١٨	**٣٤،١١٤**
٣٠ – ٦٠ يوماً	١٨	١،٨٥٨	٤١	**١،٩١٧**
٦٠ – ٩٠ يوماً	٣،٥٦٦	٧،٧٥٢	٣	**١١،٣٢١**
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٢٢٩،٠٤١	١٢،١١٧	٧٣٤	**٢٤١،٨٩٢**
درجة ٧ قائمة المراقبة	٨٧	١،٧٨٠	١	**١،٨٦٨**
إجمالي القيمة الدفترية	**٢٦٢،٧٦١**	**٢٧،٥٥٤**	**٧٢،٠٨٦**	**٣٦٢،٤٠١**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٤،٥٨١)	(٢،٧٣٠)	(٣٠،٧٣٥)	**(٣٨،٠٤٦)**
صافي القيمة الدفترية	**٢٥٨،١٨٠**	**٢٤،٨٢٤**	**٤١،٣٥١**	**٣٢٤،٣٥٥**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	٣٥،١٣٧	**٣٥،١٣٧**
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٢،٦٤٨	٧،٥٠١	٧٦٩	**٢٠،٩١٨**
درجة ٧ قائمة المراقبة	–	٣،٢٧٢	–	**٣،٢٧٢**
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	١١،٢٢٠	٧،٤٦٢	١٠٥	**١٨،٧٨٧**
٣٠ – ٦٠ يوماً	١،٤٢٨	٢،٦٠٩	٦٦٤	**٤،٧٠١**
٦٠ – ٩٠ يوماً	–	٧٠٢	–	**٧٠٢**
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٨٦،٣١٥	٢،٢٤٩	١٠٨	**٨٨،٦٧٢**
درجة ٧ قائمة المراقبة	–	١،٤٢١	–	**١،٤٢١**
إجمالي القيمة الدفترية	**٩٨،٩٦٣**	**١٤،٤٤٣**	**٣٦،١٤**	**١٤٩،٤٢٠**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٤٠)	(٣٧٦)	(٢،٧٠٥)	**(٣،٢٢١)**
صافي القيمة الدفترية	**٩٨،٨٢٣**	**١٤،٠٦٧**	**٣٣،٣٠٩**	**١٤٦،١٩٩**

* *تشمل تسهيلات تمويلات خاضعة لفترة السماح بمبلغ ٤٦٩٠٠ ألف دينار بحريني.*

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
استثمار في الصكوك				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	١،٣١٧	**١،٣١٧**
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٩٥،٠٦١	–	–	**١٩٥،٠٦١**
إجمالي القيمة الدفترية	١٩٥،٠٦١	–	١،٣١٧	**١٩٦،٣٧٨**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١١)	–	(١،٣١٧)	**(١،٣٢٨)**
صافي القيمة الدفترية	**١٩٥،٠٥٠**	**–**	**–**	**١٩٥،٠٥٠**
أرصدة لدى البنوك وإيداعات				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٦٤،٥٨٧	–	–	**١٦٤،٥٨٧**
إجمالي القيمة الدفترية	١٦٤،٥٨٧	–	–	**١٦٤،٥٨٧**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢)	–	–	**(٢)**
صافي القيمة الدفترية	**١٦٤،٥٨٥**	**–**	**–**	**١٦٤،٥٨٥**
التزامات وضمانات مالية				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	١،٤١٥	**١،٤١٥**
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٧٧،٣٠٩	١،٩٥٠	١٣	**٧٩،٢٧٢**
درجة ٧ تحت المراقبة	–	٢٥	–	**٢٥**
إجمالي القيمة الدفترية	**٧٧،٣٠٩**	**١،٩٧٥**	**١،٤٢٨**	**٨٠،٧١٢**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٧٥)	(١٧)	(٧٦)	**(٢٦٨)**
صافي القيمة الدفترية	**٧٧،١٣٤**	**١،٩٥٨**	**١،٣٥٢**	**٨٠،٤٤٤**
مجموع صافي القيمة الدفترية	**٧٩٣،٧٧٢**	**٤٠،٨٤٩**	**٧٦،٠١٢**	**٩١٠،٦٣٣**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣*	المجموع
تسهيلات التمويل				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	١,٠٧١	٧٠	٧١,٦٢٨	٧٢,٧٦٩
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٢٨,١٥٨	١,٠٧٣٢	٣,٣٤٩	٤٢,٢٣٩
درجة ٧ قائمة المراقبة	١٤	١٥,٤٠٣	–	١٥,٤١٧
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	٢٧,٢٨٧	١٥,٨٦٦	–	٤٣,١٥٣
٣٠ – ٦٠ يوماً	٨٨٥	١,٧٤٣	–	٢,٦٢٨
٦٠ – ٩٠ يوماً	–	٨,٥٢٦	٣,٣٤٩	١١,٨٧٥
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٩٦,٩٢٥	١٨,٨٢٩	–	٢١٥,٧٥٤
درجة ٧ قائمة المراقبة	١٣٩	٣,٣٤٥	–	٣,٤٨٤
إجمالي القيمة الدفترية	٢٢٦,٣٠٧	٤٨,٣٧٩	٧٤,٩٧٧	٣٤٩,٦٦٣
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٤,٧٦٢)	(٣,٦٩٥)	(١٣,٥٦٦)	(٢٢,٠٢٣)
صافي القيمة الدفترية	٢٢١,٥٤٥	٤٤,٦٨٤	٦١,٤١١	٣٢٧,٦٤٠
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	٣١٦	١٨,٦١٣	١٨,٩٢٩
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٢,٩٩٠	٢,٣٨٨	–	١٥,٣٧٨
درجة ٧ قائمة المراقبة	–	٣,٨٤٦	–	٣,٨٤٦
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	١٢,٢١٢	١,٩٢٦	–	١٤,١٣٨
٣٠ – ٦٠ يوماً	٧٧٨	٣,٢٢٧	–	٤,٠٠٥
٦٠ – ٩٠ يوماً	–	١,٠٨٠	–	١,٠٨٠
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٨٢,٤١٧	٢,٠٤١	–	٨٤,٤٥٨
درجة ٧ قائمة المراقبة	–	٤٨	–	٤٨
إجمالي القيمة الدفترية	٩٥,٤٠٧	٨,٦٣٩	١٨,٦١٣	١٢٢,٦٥٩
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٠٦)	(١٣٩)	(٢,٢١١)	(٢,٤٥٦)
صافي القيمة الدفترية	٩٥,٣٠١	٨,٥٠٠	١٦,٤٠٢	١٢٠,٢٠٣

** تشمل تسهيلات تمويلات خاضعة لفترة السماح بمبلغ ٣١,١٣٣ ألف دينار بحريني.*

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ / بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاصعة لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
استثمار في الصكوك				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	١,٣١٧	١,٣١٧
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٦١,٣٢٧	–	–	١٦١,٣٢٧
إجمالي القيمة الدفترية	١٦١,٣٢٧	–	١,٣١٧	١٦٢,٦٤٤
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣)	–	(١,٣١٧)	(١,٣٢٠)
صافي القيمة الدفترية	١٦١,٣٢٤	–	–	١٦١,٣٢٤
أرصدة لدى البنوك وإيداعات				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٣٤,٩٦٠	–	–	١٣٤,٩٦٠
إجمالي القيمة الدفترية	١٣٤,٩٦٠	–	–	١٣٤,٩٦٠
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥٢)	–	–	(٥٢)
صافي القيمة الدفترية	١٣٤,٩٠٨	–	–	١٣٤,٩٠٨
التزامات وضمانات مالية				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	١,٦٧٠	١,٦٧٠
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٤١,٧٣٣	٢,٦٣٩	–	٤٤,٣٧٢
درجة ٧ تحت المراقبة	–	١٥	–	١٥
إجمالي القيمة الدفترية	٤١,٧٣٣	٢,٦٥٤	١,٦٧٠	٤٦,٠٥٧
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٧٦)	(٨٤)	(١٢٠)	(٣٨٠)
صافي القيمة الدفترية	٤١,٥٥٧	٢,٥٧٠	١,٥٥٠	٤٥,٦٧٧
مجموع صافي القيمة الدفترية	٦٥٤,٦٣٥	٥٥,٧٥٤	٧٩,٣١٣	٧٨٩,٧٥٢

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد للأداة المالية والأصل المشترى لغرض التأجير قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية بالاعتبار:

١. تخفيض تصنيف المخاطر وفقاً للسياسة المعتمدة للخسائر الائتمانية المتوقعة.
٢. التسهيلات التي تم إعادة هيكلتها خلال الإثني عشر شهراً الماضية.
٣. مؤشرات نوعية.
٤. تسهيلات مستحقة لأكثر من ٣٠ يوماً كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي تخضع للطعن في الظروف المناسبة.

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية، بناء على معلومات مختلفة، والتي تم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق احكام واجتهادات ائتمانية ذات خبرة. يتم تحديد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض.

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر في السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية، وعلى سبيل المثال، فإن الفرق بين مخاطر التعثر في السداد بين تصنيف المخاطر الائتماني ١ و ٢ أصغر من الفرق بين تصنيف المخاطر الائتماني ٢ و ٣.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية (يتبع)

يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. يتم تصنيف التعرضات على الدرجات من ١ إلى ١٠، بحيث تكون الدرجة ١ جيدة، والدرجة ٧ على قائمة المراقبة، والدرجات ٨ و٩ و١٠ هي درجات التعثر. تتضمن المراقبة عادة البيانات التالية:

تعرضات الشركات

- المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال المراجعة الدورية لملفات العميل، أي البيانات المالية المدققة، والحسابات الإدارية، والميزانيات والتوقعات. ومن الأمثلة على مجالات التركيز بوجه خاص: هوامش الربح الإجمالي، والنسب المالية، وتغطية خدمة الديون، والالتزام بشروط الائتمان، وجودة الإدارة، وتغييرات الإدارة العليا.
- معلومات من وكالات التصنيف الائتمانية، والمقالات الصحفية، والتغييرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية.
- أسعار السندات المدرجة ومقايضات التعثر الائتمانية للمُقترض، عند توفرها.
- التغييرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية، والتنظيمية، والتقنية للمُقترض، أو في أنشطته التجارية.

تعرضات التجزئة

- المعلومات التي يتم تجميعها داخلياً عن سلوك العملاء، على سبيل المثال الاستفادة من تسهيلات البطاقات الائتمانية.
- القدرة على تحمل التكاليف.
- معلومات خارجية من وكالات التصنيف الائتمانية، بما في ذلك درجات الائتمان للقطاع.

جميع التعرضات

- سجل الدفع، ويشمل وضع المتأخرات، بالإضافة لمجموعة من المتغيرات حول نِسب الدفع
- الاستفادة من الحد الأقصى الممنوح.
- طلبات ومَنح التسامح.
- التغييرات الحالية والمتوقعة في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية.

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مدخلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب المنطقة، وحسب نوع المنتج والمُقترض، بالإضافة لدرجة التصنيف الائتماني.

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

هذا التحليل يتضمن تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد، والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي، بالإضافة للتحليل المتعمق في أثر بعض العوامل الأخرى (على سبيل المثال الخبرة في منح التسامح) على مخاطر التعثر في السداد. لمعظم التعرضات، عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الفائدة وأسعار النفط القياسية. بالنسبة للتعرضات للصناعات و/أو المناطق المعينة، قد يمتد التحليل إلى أسعار السلع و/أو العقارات.

بناء على نصيحة لجنة مخاطر السوق بالمجموعة، والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (رجاء الرجوع للمناقشات أدناه حول دمج المعلومات التطلعية). ثم تستخدم المجموعة هذه التوقعات لتعديل تقديراتها لاحتمالات حدوث التعثر في السداد.

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية

معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية تختلف حسب المحفظة، وتشمل تغييرات كمية في احتمالات حدوث التعثر في السداد، وعوامل نوعية، بما في ذلك الدعم على أساس التعثر.

تحدد المجموعة باستخدام احكامها وتقديراتها الائتمانية، وكلما أمكن، الخبرات السابقة ذات الصلة، أن تعرضاً ما قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وذلك بناءً على مؤشرات نوعية معينة، والتي تعتبرها المجموعة مؤشراً على ذلك، والتي قد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل على التحليل الكمي في الوقت المناسب.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ / بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية (يتبع)

المؤشرات النوعية تشمل معايير مختلفة تستخدم لبطاقات الائتمان لمحافظ مختلفة، والعقارات التجارية، إلخ.

على سبيل الدعم، تعتبر المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث موعد أقصاه لا يتجاوز عندما يكون الأصل مستحقاً لأكثر من ٣٠ يوماً. يتم تحديد أيام الاستحقاق من خلال حساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ مستحق لم يتم استلام الدفع الكامل له. يتم تحديد مواعيد الاستحقاق بدون الأخذ بالاعتبار لأي فترة سماح قد تكون متاحة للمُقترض.

تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال المراجعة الدورية للتأكد من:

- المعايير قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح التعرض متعثراً.
- لا تتوافق المعايير مع النقطة الزمنية عندما يكون الأصل مستحقاً لأكثر من ٣٠ يوماً.
- لا يوجد تقلب غير مبرر في مخصص الخسائر من التحويلات بين احتمالات حدوث التعثر في السداد لأثني عشر شهراً (المرحلة ١) و احتمالات حدوث التعثر في السداد لمدى الحياة (المرحلة ٢).

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل استحقاق الأداة، (إذا كان يتم الاحتفاظ بها).
- كان على المُقترض التزامات مستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة.
- أصبح من المحتمل أن يقوم المقترض بإعادة هيكلة الأصل نتيجة للإفلاس، بسبب عدم قدرة المقترض على سددا التزاماته الائتمانية.

عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عواملاً نوعية وكمية. إن تعريف التعثر يتماشى مع التعريف المطبق من قبل المجموعة لأغراض رأس المال التنظيمي.

دمج معلومات تطلعية

تقوم المجموعة بدمج معلومات تطلعية في كل من تقييمها لما إذا كانت المخاطر الائتمانية لأداة ما قد زادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بناء على نصيحة لجنة مخاطر السوق بالمجموعة والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من السيناريوهات الأخرى المتوقعة. هذه العملية تشمل وضع سيناريوهات اقتصادية إضافية، والاخذ بالاعتبار للاحتمالات النسبية لكل نتيجة.

المعلومات الخارجية تتضمن المعلومات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الجهات الحكومية والسلطات النقدية التي تعمل فيها المجموعة، والمنظمات فوق الوطنية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، وبعض خبراء التنبؤات في القطاع الخاص والأكاديمي.

الحالة الأساسية تمثل النتيجة الأكثر ترجيحاً وتتماشى مع المعلومات المستخدمة من قبل المجموعة لأغراض أخرى، مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانيات. السيناريوهات الأخرى تمثل نتائج أكثر تفاؤلاً، ونتائج أكثر تشاؤمية. تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط بشكل دوري للصدمات الأكثر تطرفاً، لمعايرة تحديدها لهذه السيناريوهات التمثيلية الأخرى.

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من الأدوات المالية. وقدرت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية، باستخدام تحليل المعلومات التاريخية. تضمنت السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ المؤشرات الرئيسية للبلدان المختارة مثل معدلات البطالة ومعدلات الربح ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للقرض لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، والاحتفاظ بالعملاء، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين:

- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة.
- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول القروض مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية (يشار إليها "بأنشطة منح التسامح") لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر في السداد. بموجب سياسة المجموعة لمنح التسامح، يتم منح التسامح على أساس انتقائي إذا كان المدين متخلفاً عن السداد حالياً، أو إذا كان هناك مخاطر كبيرة للتخلف عن السداد، أو إذا كان هناك دليل على أن المدين قد بذل جميع الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، ويتوقع أن يتمكن المدين من الوفاء بالشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق، وتغيير توقيت دفعات الفوائد، وتغيير شروط القرض. تخضع كل من قروض الأفراد والشركات لسياسة منح التسامح.

يعد التسامح مؤشراً نوعياً على الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وقد يمثل توقع التسامح دليلاً أن على التعرض ضعيف ائتمانياً/متعثر (راجع إيضاح رقم ٥). يحتاج العميل إلى إظهار وإثبات سلوك دفع جيد بثبات، على مد فترة من الوقت (١٢ شهراً) قبل أن يتم التوقف عن اعتبار التعرض ضعيف ائتمانياً /متعثراً، أو إذا انخفضت احتمالية حدوث التعثر في السداد بحيث يتم قياس مخصص الخسارة مرة أخرى بمبلغ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر في السداد
- الخسارة في حالة التعثر في السداد
- قيمة التعرض للتعثر في السداد

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. عند توفر معلومات السوق، من الممكن استخدامها لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد للأطراف الأخرى من الشركات الكبيرة. إذا كان الطرف الآخر أو التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة مُعاملات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد تأخذ بالاعتبار هيكل، وضمانات، وأقدمية المطالبة، والقطاع التشغيلي للطرف الآخر، وتكاليف الاسترداد لأي ضمانات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للموجودات التمويلية المضمونة بعقارات للتجزئة، فإن معدلات قيمة القرض إلى قيمة العقار هي معامل أساسي في تحديد الخسارة في حالة التعثر في السداد. وتحتسب على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي كمعامل الخصم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (يتبع)

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة، والتغييرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للأصل المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة للالتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الملاحظات التاريخية.

الجدول التالي يوضح التسويات من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية لمخصص الخسائر: الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً، والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، والضعيفة ائتمانياً.

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٥،٠٩٩	٣،٩١٨	١٧،٢١٤	**٢٦،٢٣١**
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لأثني عشر شهراً	١،٣٣٨	(١،١١٨)	(٢٢٠)	**-**
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست ضعيفة ائتمانية	(٥٠٠)	٦٠٤	(١٠٤)	**-**
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ضعيفة ائتمانية	(٨٦٣)	(٨٥٦)	١،٧١٩	**-**
صافي المحول	**(٢٥)**	**(١،٣٧٠)**	**١،٣٩٥**	**-**
صافي اعادة قياس مخصص الخسائر	(١٦٥)	٥٧٥	١٦،٣٠٤	**١٦،٧١٤**
استرداد/إعادة	-	-	(٨٠)	**(٨٠)**
شطب	-	-	-	**-**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٤،٩٠٩**	**٣،١٢٣**	**٣٤،٨٣٣**	**٤٢،٨٦٥**

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي وخارج الميزانية العمومية:

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك (إيضاح ٦)	١	-	-	**١**
إيداعات لدى المؤسسات المالية (إيضاح ٧)	١	-	-	**١**
موجودات التمويلات (إيضاح ٨)	٤،٥٨١	٢،٧٣٠	٣٠،٧٣٥	**٣٨،٠٤٦**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة) (إيضاح ١٠)	١٤٠	٣٧٦	٢،٧٠٥	**٣،٢٢١**
استثمار في الصكوك (إيضاح ٩)	١١	-	١،٣١٧	**١،٣٢٨**
التزامات وعقود ضمانات مالية	١٧٥	١٧	٧٦	**٢٦٨**
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٤،٩٠٩**	**٣،١٢٣**	**٣٤،٨٣٣**	**٤٢،٨٦٥**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	٢,٨٦٠	١٠,٥٣٧	١٠,٣١٧	٢٣,٧١٤
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لأثني عشر شهراً	٣,١٨٨	(٣,٠٨٦)	(١٠٢)	–
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست ضعيفة ائتمانية	(٣١٦)	٣٩٨	(٨٢)	–
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ضعيفة ائتمانية	(٢٢٩)	(٢,٤٦٣)	٢,٦٩٢	–
صافي المحول	٢,٦٤٣	(٥,١٥١)	٢,٥٠٨	–
صافي اعادة قياس مخصص الخسائر	(٤٠٤)	(١,٤٦٨)	٧,٦٦٨	٥,٧٩٦
استرداد/إعادة	–	–	(١,٧١٣)	(١,٧١٣)
شطب	–	–	(١,٥٦٦)	(١,٥٦٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٥,٠٩٩	٣,٩١٨	١٧,٢١٤	٢٦,٢٣١

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي:

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك (إيضاح ٦)	٥٠	–	–	٥٠
إيداعات لدى المؤسسات المالية (إيضاح ٧)	٢	–	–	٢
موجودات التمويلات (إيضاح ٨)	٤,٧٦٢	٣,٦٩٥	١٣,٥٦٦	٢٢,٠٢٣
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة) (إيضاح ١٠)	١٠٦	١٣٩	٢,٢١١	٢,٤٥٦
استثمار في الصكوك (إيضاح ٩)	٣	–	١,٣١٧	١,٣٢٠
التزامات وعقود ضمانات مالية	١٧٦	٨٤	١٢٠	٣٨٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٥,٠٩٩	٣,٩١٨	١٧,٢١٤	٢٦,٢٣١

موجودات مالية منخفضة القيمة

إن الموجودات المالية منخفضة القيمة هي تلك التي يحددها المصرف على إفتراض عدم مقدرته على التحصيل الكلي أو الجزئي للمبالغ والأرباح المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لتلك التعرضات. بصفة عامة، يتم تصنيف مخاطر هذه الموجودات بين درجة ٨ و٩ و١٠ وبالنسبة للموجودات المالية الأخرى يتم تقييم الإنخفاض في القيمة على أساس فردي لكل تعرض بناءاً على النظام الداخلي لتصنيف درجات مخاطر الإئتمان بالمصرف.

تعرضات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة

تتعلق هذه التعرضات بموجودات التمويل التي إنقضى موعد إستحقاق أرباحها أو أصولها التعاقدية ولكن يعتقد المصرف بأنه من غير المناسب إحتساب إنخفاض في قيمتها وذلك بناءاً على توقعاته بتحصيل هذه المبالغ مستقبلاً، أو مستوى الضمان المتوفر أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للبنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ / بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها

بلغ مجموع التسهيلات التي تم أعادة التفاوض بشأنها ٣٧،٩١٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ١٦،٨٩٦ ألف دينار بحريني) منها ١،٠٩٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٨،٨٠٦ ألف دينار بحريني) تسهيلات مصنفة كتسهيلات غير مخفضة وغير متأخرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. تتطلب شروط إعادة التفاوض عادة إما سداد الأرباح المستحقة على التسهيلات حتى تاريخه أوسداد جزء من مبلغ التمويل أو الحصول على ضمانات إضافية للتغطية، أو جميع هذه الشروط معاً. تكون هذه التسهيلات التي تم إعادة التفاوض عليها عرضة لإعادة تقييم الإئتمان وللمراجعة المستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، من إجمالي التسهيلات المتأخرة والبالغة ١٦٦،٠٣٣ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ١٤٢،٨٩٥ ألف دينار بحريني) تشكل الأقساط المتأخرة مبلغ ٣٦،٦٢٥ ألف دينار بحريني فقط (٢٠١٨: ٣٩،٢٦٩ ألف دينار بحريني).

مخصصات الإنخفاض في القيمة

يقوم المصرف بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و٩ و١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءاً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قام المصرف بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءاً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم التعرف عليها نظراً للظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية.

وضع عدم الإستحقاق

يقوم البنك بتصنيف موجودات التمويلات و الصكوك في وضع غير مستحق اذا ما انقضى موعد استحقاقها اكثر من ٩٠ يوما، أو كان هناك مجال معقول للشك في القدرة على تحصيل المبالغ المستحقة. لا يتم احتساب الربح على هذه التمويلات في قائمة الدخل الا عند سداد المستحقات من قبل المقترض او عند رفع درجة التعرض للوضع العادي.

سياسة الشطب

يقوم المصرف بشطب أي موجودات أو استثمارات (بعد خصم أي مخصصات إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الاستثمارات غير قابلة للتحصيل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الإعتبار لمعلومات متوفرة كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرته على دفع إلتزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ الإلتزام. خلال السنة، قام المصرف بشطب تسهيلات مالية بمبلغ لا شيء ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ١،٥٦٦ ألف دينار بحريني) والتي تمت تغطيتها بمخصصات الإنخفاض في القيمة بالكامل. قام البنك باسترداد ٩٦٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٩٩ ألف دينار بحريني) مقابل تسهيلات مالية مشطوبة في سنوات سابقة.

الضمانات

يحتفظ المصرف بضمانات تتعلق بموجودات التمويلات وذمم مدينة تتعلق بموجودات مشتراة لغرض التأجير على هيئة رهن عقاري، أو أوراق مالية مدرجة ، أو أصول وضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقيّمة بتاريخ التمويل، وتتم مراجعتها وتحديثها بصفة دورية غالباً ماتكون سنوية. غالباً لايتم الإحتفاظ برهن مقابل التعرض لمخاطر من بنوك ومؤسسات مالية أخرى. القيمة العادلة للرهن والضمانات الأخرى المحتفظ بها في مقابل الموجودات المالية موضحة في الجدول التالي. ويتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك، ولايتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه من الصعب تحديد قيمها. قيمة الضمانات التي تم إعتبارها لغرض الإفصاح مقيدة إلى حد التعرضات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)
الضمانات *(يتبع)*

	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩			في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	موجودات التمويلات	**موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)**	**الإجمالي**	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	الإجمالي
مقابل موجودات منخفضة القيمة						
عقارات	٢٠،١٨١	٣٢،٤٦٤	**٥٢،٦٤٥**	٤٠،٤٧١	١٦،٥٨٧	٥٧،٠٥٨
أخرى	١،٨٨٨	–	**١،٨٨٨**	٢،١٩٣	–	٢،١٩٣
مقابل موجودات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة						
عقارات	٣٥،٤٢٠	٢٣،٩٤٩	**٥٩،٣٦٩**	٢١،٣٩٧	١٩،٢٣٢	٤٠،٦٢٩
أخرى	١،١٥٧	–	**١،١٥٧**	٢،٩٢٩	–	٢،٩٢٩
مقابل موجودات غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة						
عقارات	٩٦،٧٣٠	٨٩،٦٨١	**١٨٦،٤١١**	٨٧،٦٣٧	٨٢،٦٨٠	١٧٠،٣١٧
أخرى	٩،٢٨٠	–	**٩،٢٨٠**	١٢،٤١٦	–	١٢،٤١٦
الإجمالي	**١٦٤،٦٥٦**	**١٤٦،٠٩٤**	**٣١٠،٧٥٠**	١٦٧،٠٤٣	١١٨،٤٩٩	٢٨٥،٥٤٢

بلغ معدل متوسط تغطية الضمان على التسهيلات الآمنة نسبة ١٣٠،٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ١٣٦،٠٥ ٪).

لتحليل تمركز الموجودات والمطلوبات، راجع إيضاح رقم ٣٣.

يقوم المصرف بمراقبة تمركز مخاطر الإئتمان لموجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير حسب القطاع والموقع الجغرافي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الضمانات (يتبع)

الجدول التالي يبين تحليل تمركزات مخاطر الإئتمان في تاريخ إعداد هذه البيانات:

	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩			في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
التمركز القطاعي	**موجودات التمويلات**	**موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط مستحقة)**	**الإجمالي**	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	الإجمالي
القطاع المصرفي والمالي	٧,٨٥٧	–	**٧,٨٥٧**	١,٣٥٨	–	١,٣٥٨
عقارات	٧٢,٠٤٣	١٣٣,٦٥٧	**٢٠٥,٧٠٠**	٥١,٦٣٠	١١٨,٦١٥	١٧٠,٢٤٥
إنشاءات	٥١,٠٣٨	–	**٥١,٠٣٨**	٥٤,٨٠٣	–	٥٤,٨٠٣
متاجرة	٥٧,٢٢٤	–	**٥٧,٢٢٤**	٧٨,٠٠٩	–	٧٨,٠٠٩
تصنيع	١٣,٩٥٥	–	**١٣,٩٥٥**	١٣,٨٨٠	–	١٣,٨٨٠
أخرى	١٢٢,٢٣٨	١٢,٥٤٢	**١٣٤,٧٨٠**	١١٨,٩٦٠	١,٥٨٨	١٢٠,٥٤٨
إجمالي القيمة الدفترية	**٣٢٤,٣٥٥**	**١٤٦,١٩٩**	**٤٧٠,٥٥٤**	٣٢٧,٦٤٠	١٢٠,٢٠٣	٤٤٧,٨٤٣

مخاطر السداد

قد ينشأ عن أنشطة المصرف مخاطر عند سداد المعاملات وعمليات المتاجرة. مخاطر السداد هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن فشل شركة ما في دفع إلتزاماتها كتسديدات نقدية، أوأدوات مالية وموجودات أخرى متفق عليها حسب العقد.

تشكل حدود السداد جزءاً من عملية الموافقة على الإئتمان ومراقبة الحدود الإئتمانية التي تم ذكرها سابقاً. يتطلب قبول مخاطر السداد على متاجرات خالية من السداد موافقة خاصة من قسم إدارة المخاطر على المعاملة أو الطرف الآخر.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة المصرف على سداد إلتزاماته المالية والتي إما أن يتم تسديدها نقداً أو بموجودات مالية أخرى.

إدارة مخاطر السيولة

يهدف المصرف من خلال إدارته للسيولة إلى التأكد قدر الإمكان من توافر السيولة في جميع الأحوال لسداد إلتزاماته عند حلول أجلها، سواء في الظروف الإعتيادية أو الصعبة، دون تكبّد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالسمعة التجارية للمصرف.

تقوم إدارة الرقابة المالية في المصرف بجمع البيانات من كل من إدارة الخزينة ووحدات العمل الأخرى ذات العلاقة حول وضع السيولة لموجوداتها وإلتزاماتها المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من الأنشطة التجارية المستقبلية المتوقعة. تقوم إدارة الرقابة المالية بإبلاغ إدارة الخزينة بهذه المعلومات والتي تقوم بدورها بإدارة محفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل بالمصرف، والمكونة على نحو كبير من ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك وتسهيلات أخرى بين البنوك، لضمان إحتفاظ المصرف بسيولة كافية في جميع الأحوال.

تقوم إدارة الرقابة المالية بمراقبة السيولة على نحو يومي. يمتلك المصرف خطة طوارئ بالنسبة للسيولة، حيث يتم إختبار عناصر هذه الخطة بشكل دوري. يتم تنفيذ إختبارات جهد منتظمة على مختلف السيناريوهات. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمُراجعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف ويتم الموافقة على هذه السياسات والإجراءات من قبل الأشخاص المخولين بذلك. يتم تقديم تقرير ملخص يتضمن أية إستثناءات وإجراءات علاجية تم إتخاذها إلى أعضاء لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة

تعتبر نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مقياساً رئيسياً يستخدمه المصرف لإدارة مخاطر السيولة. لإحتساب هذه النسبة، يحتوي صافي الموجودات السائلة على النقد وأرصدة البنوك وعلى الودائع لدى مؤسسات مالية واستثمارات في صكوك مطروحاً منها الصكوك المضمونة مقابل التمويلات متوسطة الأجل وبعد خصم الودائع من المؤسسات المالية، في حين تتكون ودائع العملاء من حسابات جارية، وعلى ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد وعلى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

فما يلي بيان تفاصيل نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء ، والحسابات الجارية كما في تاريخ إعداد هذه البيانات المالية وخلال السنة:

	٢٠١٩ ٪	٢٠١٨ ٪
٣١ ديسمبر	٣٣.٧٠	١٦.٧٩
المتوسط للفترة	٢٩.١١	١٣.٠٩
الحد الأقصى للفترة	٣٣.٧٠	١٩.٥٥
الحد الأدنى للفترة	٢٢.٣٢	٦.٦٠

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات راجع الإيضاح رقم ٣٢.

وضع مصرف البحرين المركزي نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر قيد الاستخدام خلال ٢٠١٩.

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر سيولة المصرف. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن البنك يملك مخزون كافي من الموجودات السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من موجودات التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة ٣٠ يوماً. إن مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للمصرف من البقاء ٣٠ يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة لأزمة السيولة. تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج على مدار ٣٠ يوماً تقويمياً. اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠١٩، يتعين على البنك الاحتفاظ بنسبة تغطية سيولة أكبر من ١٠٠٪ . كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت نسبة تغطية السيولة للمصرف ٧٣٣.٩٣٪.

نسبة صافي التمويل المستقر تهدف لتعزيز مرونة محافظ مخاطر سيولة المصرف، وتحفيز القطاع المصرفي على مدى فترة زمنية أطول. ستتطلب نسبة صافي التمويل من البنوك الاحتفاظ محفظة تمويل مستقرة فيما يتعلق بتكوين موجوداتها وأنشطتها خارج الميزانية العمومية. إن هيكل التمويل المستقر يهدف للتقليل من احتمالية أن تؤدي أي اضطرابات في مصادر التمويل المعتادة للمصرف، إلى تدهور وضع السيولة بطريقة ستؤدي لزيادة مخاطر فشله، وربما تؤدي لضغوط نظامية بشكل أوسع. إن حدود نسبة صافي التمويل المستقر تحد من مخاطر المبالغة في التمويلات بالجملة قصيرة الأجل، ويشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة والبنود خارج الميزانية العمومية، ويدعم استقرار التمويل.

إن نسبة صافي التمويل المستقر هي نسبة مئوية محتسبة "كالتمويل المستقر المتاح" مقسوماً بـ "التمويل المستقر المطلوب". اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، يتطلب من البنك الاحتفاظ بصافي نسبة التمويل المستقر أكبر من ١٠٠٪. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت صافي نسبة التمويل المستقر للمصرف ١٠٨.٥٪.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ / بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل الربح، وأسعار أسهم حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات المصرف، أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع: مخاطر عملات، ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار الأخرى. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرضات المصرف لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

يقوم المصرف بفصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محفظتين إحداهما للمتاجرة والأخرى لغير المتاجرة. لايوجد لدى المصرف مراكز متاجرة في أسهم حقوق الملكية أو السلع والمصدر الرئيسي للمخاطر التي يتعرض لها المصرف هي تعرضات للعملات الأجنبية وفجوة معدل الربح.

لايقوم المصرف بإجراء أية متاجرة في العملات الأجنبية. كما لايقوم بالمتاجرة في مشتقات العملات الأجنبية. تقوم إدارة الخزينة بإحتساب جميع إيرادات وخسائر العملات الأجنبية الناشئة عن تعاملات العملاء وإعادة تقييم الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي. وتقع مسؤولية متابعة وإدارة هذه المخاطر أيضاً على إدارة الخزينة.

إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف مسؤولة كلياً عن إدارة مخاطر السوق. إن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن وضع سياسات مفصلة لإدارة المخاطر (خاضعة للمراجعة والإعتماد من قبل الجهة المختصة) في حين أن إدارة الرقابة المالية مسؤولة عن المتابعة اليومية لتنفيذ هذه السياسات.

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ غير التجارية هو خطر الخسائر الناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغيّر في معدلات الربح السوقية. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بصفة رئيسية عبر متابعة فجوات معدل الربح وعن طريق الحصول على حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف بمتابعة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر بمساعدتها في أعمال المتابعة اليومية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

فيما يلي ملخص بمركز فجوة هامش الربح للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥،٥٠٨	–	–	–	–	**٦٥،٥٠٨**
موجودات التمويلات	٦٢،٧٣٣	١٥،٣٩٥	٢٥،٠٤٦	٥٨،٠٧٥	١٦٣،١٠٦	**٣٢٤،٣٥٥**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)	١	٦،٥٩٧	١٣٣	٢،٠٣٠	١٣٧،٤٣٨	**١٤٦،١٩٩**
استثمارات في أوراق مالية (صكوك)	١،٩٥١	–	–	١٨،٠٩٦	١٧٥،٠٠٣	**١٩٥،٠٥٠**
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	**١٣٠،١٩٣**	**٢١،٩٩٢**	**٢٥،١٧٩**	**٧٨،٢٠١**	**٤٧٥،٥٤٧**	**٧٣١،١١٢**
المطلوبات و حسابات الاستثمار						
إيداعات من مؤسسات مالية	٣،٧٧٤	–	١٥،٦٣٧	١٠٨،٠٤٢	–	**١٢٧،٤٥٣**
تمويل متوسط الأجل	–	–	–	–	–	**–**
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٢٩،٣٨٢	٢١،٠٥٦	٣٨،٣٠٧	٤٥،٩٠٩	–	**١٣٤،٦٥٤**
حسابات جارية للعملاء	١،١٩٣	–	–	–	–	**١،١٩٣**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٢٦٢،٩٦١	١٠٤،٧٤٦	٩٩،٧٣٥	٤٤،٣٩٣	–	**٥١١،٨٣٥**
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح	**٢٩٧،٣١٠**	**١٢٥،٨٠٢**	**١٥٣،٦٧٩**	**١٩٨،٣٤٤**	**–**	**٧٧٥،١٣٥**
فجوة معدل هامش الربح	**(١٦٧،١١٧)**	**(١٠٣،٨١٠)**	**(١٢٨،٥٠٠)**	**(١٢٠،١٤٣)**	**٤٧٥،٥٤٧**	**(٤٤،٠٢٣)**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٤٢,٥٩٠	–	١,٠٤٧	–	–	٤٣,٦٣٧
موجودات التمويلات	٤٠,٨٨١	٩,٣٤٥	٣٦,٥٨٨	٦٦,٠٠٣	١٧٤,٨٢٣	٣٢٧,٦٤٠
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)	١٥	٧	٢٣٠	٧,٥٢٨	١١٢,٤٢٣	١٢٠,٠٢٣
استثمارات في أوراق مالية (صكوك)	–	–	–	١٦,٢٢٧	١٤٥,٠٩٧	١٦١,٣٢٤
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	٨٣,٤٨٦	٩,٣٥٢	٣٧,٨٦٥	٨٩,٧٥٨	٤٣٢,٣٤٣	٦٥٢,٨٠٤
المطلوبات و حسابات الاستثمار						
إيداعات من مؤسسات مالية	٣١,٣١٢	١٧,٦٦٤	١٠٩,٣٧٣	–	–	١٥٨,٣٤٩
تمويل متوسط الأجل	–	–	٤١,٣٥٧	–	–	٤١,٣٥٧
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٣٧,١٨٠	٢١,١٦٣	٢٧,٧٢٢	٣٤,٤٠٥	–	١٢٠,٤٧٠
حسابات جارية للعملاء	١,١٩٩	–	–	–	–	١,١٩٩
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١٥٤,١٣٣	٧٣,١٠٢	٩٨,٨٣٠	٢,٠٣٠,٨	–	٣٤٦,٣٧٣
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح	٢٢٣,٨٢٤	١١١,٩٢٩	٢٧٧,٢٨٢	٥٤,٧١٣	–	٦٦٧,٧٤٨
فجوة معدل هامش الربح	(١٤٠,٣٣٨)	(١٠٢,٥٧٧)	(٢٣٩,٤١٧)	٣٥,٠٤٥	٤٣٢,٣٤٣	(١٤,٩٤٤)

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل هامش الربح عن طريق متابعة حساسية موجودات ومطلوبات المصرف المالية تجاه السيناريوهات المتعددة لمعدل الربح المعياري وغير المعياري. تشتمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على ١٠٠ نقطة من الإنخفاض أو الإرتفاع المتوازي مع جميع منحنيات العوائد و ٥٠ نقطة من الإرتفاع أو الإنخفاض مع منحنيات العوائد.

فيما يلي تحليل لحساسية المصرف تجاه إرتفاع أو إنخفاض معدلات الربح (على إفتراض ثبات العوامل المتغيرة الأخرى المؤثرة على منحنيات العوائد والثبات في بيان المركز المالي):

	١٠٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض متوازي	٥٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**± ٤٣٣**	**± ٢١٦**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	± ١٤٩	± ٦٧

تقوم إدارة الخزينة بإدارة مراكز مخاطر معدل الربح للمَحافظ غير التجارية، حيث تستخدم أدوات مالية استثمارية قصيرة الأجل، و إيداعات لدى البنوك و إيداعات من البنوك لإدارة المركز الناشيء من أنشطة المصرف غير التجارية. يتم إجراء مراجعة وتعديل أساسيين لمعايير معدلات الأرباح الجوهرية على مستوى عالمي. يوجد عدم يقينية من حيث توقيت والطرق الانتقالية لاستبدال معدلات الأرباح المعيارية السائدة بين البنوك حالياً، بمعدلات بديلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

نتيجة لحالات عدم اليقينية هذه، من الممكن أن يكون هناك أثر على قيمة العقود المالية التي يبرمها المصرف. بينما يستمر استخدام معدلات الأرباح المعيارية السائدة بين البنوك كمعدل مرجعي في الأسواق المالية، وتستخدم في تقييم الأدوات ذات فترات الاستحقاق التي تفوق التاريخ المتوقع لانتهاء معدلات الأرباح السائدة بين البنوك. يجب على المصرف أن يقوم بتقييم الأثر. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، يقوم البنك بتقييم الأثر على أدواته المالية التي تستحق بعد تاريخ الانتهاء المتوقع لمعدلات الأرباح السائدة بين البنوك.

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغيّر قيمة الأدوات المالية جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. لدى المجموعة صافي تعرضات جوهرية مقيّمة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٩ بما يعادلها بالدينار البحريني	٢٠١٨ بما يعادلها بالدينار البحريني
دولار أمريكي*	**١٤٥،٨٦٨**	٢٨،٩٠٥
عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى*	**(٦٣،٧٣٢)**	٢،٢٢٦
يورو	**(٢٨٠)**	(٤٠٢)
دولار أسترالي	**٤،٦٠٨**	٤،٦٢٧
دينار كويتي	**٣،٣٢٢**	٣،٣٧٩
جنيه إسترليني	**١،٤٤٣**	(٥٧٩)
روبية هندية	**٣٠**	٣٨

(*) لاتوجد أي مخاطر من أسعار الصرف للتعرضات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وذلك لأن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى باستثناء الدينار الكويتي مرتبطة بالدولار الأمريكي.

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرضات عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمصرف تجاه السيناريوهات المتعددة لأسعار صرف العملات الأجنبية. تشتمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على نسبة ٥٪ إرتفاع أو هبوط في معدلات سعر صرف العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي تحليل حساسية المصرف إلى الإرتفاع أو الإنخفاض في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية (على إفتراض ثبات جميع العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح):

	٢٠١٩ بما يعادلها بالدينار البحريني	٢٠١٨ بما يعادلها بالدينار البحريني
يورو	**± ١٤**	± ٢٠
دولار أسترالي	**± ٢٣٠**	± ٢٣١
دينار كويتي	**± ١٦٦**	± ١٦٩
جنيه إسترليني	**± ٧٢**	± ٢٩
روبية هندية	**± ٢**	± ٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرضات إلى مخاطر أسعار السوق الأخرى - محافظ غير تجارية

يقوم قسم إدارة المخاطر بمتابعة مخاطر الإئتمان للاستثمارات في ديون بصورة دورية، غير أن هذه المخاطر ليست جوهرية مقارنة بالنتائج العامة والوضع المالي للمصرف.

تتعرض استثمارات المجموعة في الأسهم غير المُسعّرة والتي تظهر بالتكلفة لمخاطر التغير في قيمتها. راجع الإيضاح رقم ٢٥ والمتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتقييم إنخفاض قيمة الاستثمار في الأسهم غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة. تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة لأداء هذه الأوراق المالية. يتم إعداد تقييم للأداء بشكل ربع سنوي ويُعرض على لجنة الاستثمار والإئتمان بمجلس الإدارة.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل في الأنظمة والتحكم، وعمليات إحتيال وأخطاء بشرية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية وخسائر للسمعة، وما يتبعها من مُساءلات قانونية ورقابية. يقوم المصرف بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة، وتأصيل مبدأ فصل المهام والرقابة الداخلية، بما في ذلك التدقيق الداخلي ورقابة الإلتزام. تقع مسؤولية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية في المصرف على قسم إدارة المخاطر. لدى المصرف سياسة معتمدة للقيام بهذه المهام حيث تتوافر جميع البنى التحتية والتنظيمية والمادية للقيام بها.

إستكمل المصرف عملية تقييم ذاتية لمراقبة مخاطر العمليات في معظم أقسام المصرف لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية والمؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. سيقوم المصرف بمواصلة عملية التقييم الذاتية هذه على فترات منتظمة ولجميع الأقسام التابعة له وسيتم إجراء عملية مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر سنوياً. يستخدم المصرف برنامجاً للحاسب الآلي لمراقبة هذه المحفزات وتسجيل الخسائر المحققة والخسائر التي كان بالإمكان تفاديها. يهدف المصرف على المدى المتوسط في إعداد بيانات موثوقة إحصائياً لرفع مستوى الأساليب المتطورة لمراقبة مخاطر العمليات لأجل ممارسة أفضل لإدارة المخاطر والحد من الإلتزامات الرأسمالية.

إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال المصرف بصورة شاملة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من المصرف المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبةً إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على مبادئ بازل ٣ وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ينقسم رأس مال المصرف التنظيمي إلى فئتين:

- الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن فئة حقوق الملكية العادية ١ والفئة الإضافية (١).
تشمل فئة حقوق الملكية العادية ١ على أسهم رأس المال العادية والتي تستوفي التصنيف كأسهم عادية للأغراض التنظيمية، والإحتياطيات المعلنة والتي تشمل علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات العامة والإحتياطي القانوني، والأسهم العادية الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة. بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد التسويات التنظيمية المتعلقة بالشهرة والبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال.

  تشمل الفئة الإضافية (١) الأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير التصنيف ضمن الفئة الإضافية (١)، (والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الإضافية (١)).

- الفئة الثانية لرأس المال، وتتضمن الأدوات الصادرة عن المصرف والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، وفائض الأسهم الناتج من إصدار الفئة الثانية لرأس المال، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير محددة على التمويل وإحتياطي إعادة تقييم الأصول من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الثانية لرأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

إدارة رأس المال (يتبع)

تنص اللوائح على أوزان مخاطر أعلى لبعض التعرضات التي تفوق الحدود الجوهرية. إن هذه التسويات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالشهرة على حقوق خدمة الرهونات، وموجودات الضرائب المؤجلة، واحتياطي تحوط التدفقات النقدية، والربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة، وأصول ومطلوبات صندوق منافع التقاعد المحددة، والاستثمار في أسهم المصرف الخاصة، وإجمالي الحيازات المتبادلة في اسهم المؤسسات المصرفية والمالية، والاستثمار في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، وحيث لا يملك المصرف أكثر من ١٠٪ من أسهم حقوق الملكية العادية الصادرة لرأس مال المؤسسة، واستثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

كما في ٣١ ديسمبر٢٠١٩، قام المصرف بعمل تسويات تنظيمية بمبلغ ١٤،٣٥٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ١٣،٧٢٥ ألف دينار بحريني) وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

يتم تصنيف عمليات المصرف على أساس دفاتر متاجره أو ضمن دفاتر المصرف، و يتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءاً على متطلبات محددة بحيث تعكس المستويات المختلفه للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات المضمنّة و الغير مضمنّة في البيانات المالية.

فيما يلي بيان لرأس مال المصرف التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر	**٥٣٢،٧٩٣**	٦٥٣،٠٦٧
الفئة الأولى لرأس المال		
– فئة حقوق الملكية العادية الأولى قبل التعديلات التنظيمية	٩٧،٢١٥	١١٢،٤٠١
– يطرح: التعديلات التنظيمية	(١٤،٣٥٦)	(١٣،٧٢٥)
فئة حقوق الملكية العادية الأولى بعد التعديلات التنظيمية	٨٢،٨٥٩	٩٨،٦٧٦
فئة الإضافية (١)	–	–
الفئة الثانية لرأس المال	٥،٧٢٦	٧،٢٨٦
إجمالي رأس المال التنظيمي	**٨٨،٥٨٥**	١٠٥،٩٦٢
إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر	**١٦،٦٣٪**	١٦،٢٣٪
معدل تغطية السيوله	**٧٣٣،٩٣٪**	٣٩٥،٠٣٪
معدل صافي التمويل المستقر	**١٠٨،٥٪**	٨٨،٣١٪
معدل الرفع المالي	**٥،٤٠**	٤،٧٧

قام المصرف بالإلتزام بجميع متطلبات رأس المال التي فرضت عليه من جهات خارجية خلال السنة.

تخصيص رأس المال

تعتبر المتطلبات الرقابية محركاً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. يسعى المصرف من خلال سياسته في إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعدّل على المخاطر وإستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة المصرف في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩/بآلاف الدنانير البحرينية

٣٦. الإلتزامات

فيما يلي بيان بإلتزامات المصرف التي تم التعاقد عليها ضمن الأعمال الإعتيادية:

	٢٠١٩	٢٠١٨
إلتزامات غير مسحوبة لتمديد تمويلات *	٦٨،٨٧٦	٣٣،١٩٣
ضمانات مالية	١١،٨٣٦	١٢،٨٦٤
	٨٠،٧١٢	٤٦،٠٥٧

** تملك المجموعة الحق في إلغاء الالتزام غير المسحوب لتمديد التمويل قبل انتهاء مدته.*

إلتزامات بالأداء

قد تدخل المجموعة في إلتزامات بالأداء تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها المجموعة وذلك ضمن الأنشطة الإعتيادية للمصرف. من عادة المجموعة نقل هذه الإلتزامات إلى الشركات التي تمتلك هذه المشاريع متى أمكن ذلك. في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تكون هناك مطلوبات مستحقة على المجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ نتيجة أداء أي من مشروعاتها.

٣٧. المسؤولية الإجتماعية

يقوم المصرف بالوفاء بمسؤولياته الإجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى مؤسسات إجتماعية وخيرية من صندوق الزكاة والأعمال الخيرية.

٣٨. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية لإعطاء مقارنة عادلة مع السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على أرباح السنة، أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.

إفصاحات إدارة المخاطر

لقد تم إعداد هذه الإفصاحات وفقاً لنظام الإفصاح العام (PD Module)، المادة ١-٣: الإيضاحات في التقارير السنوية، مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. لتجنب أي إزدواجية، لم يتم إعادة عرض البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام (PD Module) والتي تم الإفصاح عنها في أقسام أخرى من التقرير السنوي. تعتبر هذه الإفصاحات جزءاً من التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ويجب قراءتها متزامنة مع البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والأقسام الأخرى من التقرير السنوي.

إفصاحات إدارة المخاطر

ملخص تنفيذي

بدأ تطبيق مبادئ ومقررات بازل ٣ التي إعتمدها مصرف البحرين المركزي بشأن إطار كفاية رأس المال للبنوك التي تأسست في مملكة البحرين في تاريخ ١ يناير ٢٠١٥. يستلزم البنك بالحفاظ على معدل كفاية رأس مال بنسبة ١٢,٥٪ على أساس التوحيد (بعبارة أخرى الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية – ٦,٥٪، الفئة الأولى الإضافية – ١,٥٪، الفئة الثانية – ٢٪ والإحتياطي الوقائي لرأس المال – ٢,٥٪) ومعدل كفاية رأس المال بنسبة ٨٪ على الأساس الفردي (بعبارة أخرى الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية – ٤,٥٪، الفئة الأولى الإضافية – ١,٥٪، الفئة الثانية – ٢٪). تم إعداد هذه الإفصاحات وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في نظام الإفصاح العام (PD Module) المادة ١-٣: الإيضاحات في التقارير السنوية، من مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. المادة ١-٣: الإيضاحات في التقارير السنوية. تعكس المادة ١-٣ متطلبات بازل ٢ – الركيزة ٣ والإفصاحات التي أوصى بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية للبنوك الإسلامية وتُبرز المادة ٣-١-٦ المتطلبات للإفصاحات الكمية الموضّحة في المادة ١-٣ على موقعهم الإلكتروني بالإضافة إلى البيانات المالية السنوية.

تأتي هذه الإفصاحات المبينة في هذا التقرير لتضيف، وفي بعض الحالات لتوضح الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، والتي تم عرضها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. لتجنب الإزدواجية، فإن البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام والتي تم بيانها في أقسام أخرى من التقرير السنوي لم يرد ذكرها ضمن هذه الإفصاحات.

إن جميع الأرقام الواردة في هذا القسم هي بآلاف الدنانير البحرينية وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ما لم يوجد نص بخلاف ذلك.

لقد تبنى المصرف الخليجي التجاري ("البنك") المنهج المعياري لكل من مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق في حين تبنى منهج النموذج المبسط لمخاطر التشغيل وذلك لتحديد متطلباته الرأسمالية، والتي تم بيانها بالتفصيل في البند رقم ٢ من هذا التقرير. يتناول هذا القسم بياناً توضيحياً لسياسات وإجراءات إدارة المخاطر وكفاية رأس المال بالبنك شاملة البيانات التفصيلية الكمية المتعلقة بعناصر المخاطر وكفاية رأس المال.

تلتزم الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية، والفئة الأولى الإضافية و مجموع معدلات كفاية رأس المال وإجمالي معدلات كفاية رأس المال في البنك بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفقاً لمبادئ ومقررات بازل ٣ المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي.

بلغ إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر ٥٣٢,٧٩٣ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. وشكلت مخاطر الإئتمان نسبة ٨٦,٠٪، ومخاطر السوق ١,٧٪، ومخاطر التشغيل ١٢,٣٪ من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. بلغت الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية وكذلك إجمالي رأس المال التنظيمي ٨٢,٨٥٩ ألف دينار بحريني و ٨٨,٥٨٥ ألف دينار بحريني على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

بلغ معدل الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية و الفئة الأولى الإضافية ومعدل إجمالي كفاية رأس المال نسبة ١٥,٥٥٪ ونسبة ١٥,٥٥٪ ونسبة ١٦,٦٣٪ على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

إفصاحات إدارة المخاطر

١ هيكل المجموعة

يمارس البنك أنشطته بموجب ترخيص صادر عن مصرف البحرين المركزي بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ كمصرف إسلامي (قطاع التجزئة). يوجد لدى البنك ٤ شركات تابعة، وهي ليست جوهرية للبنك. لقد تم إنشاء الشركات التابعة في هيئة شركات ذات أغراض خاصة وبرأس مال رمزي لغرض تنفيذ عمليات إستثمارية معينة. الشركات التابعة لها صفة تجارية وذلك حسب مبادئ وإرشادات مصرف البحرين المركزي ويتم وزن مخاطرها كإستثمارات لأغراض إحتساب كفاية رأس المال.

٢ مقدمة لمبادئ بازل ٣ وإدارة المخاطر

إشترط مصرف البحرين المركزي على جميع البنوك العاملة في مملكة البحرين تطبيق مبادئ ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية ("لجنة بازل") وتحديداً مبادئ ومقررات بازل ٣ والمعنية بإطار كفاية رأس المال من تاريخ ١ يناير ٢٠١٥. لقد قام البنك بإتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التقيد بهذه المتطلبات. إن الغرض من إطار بازل ٣ هو تعزيز وتقوية ممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

يعتمد إطار كفاية رأس المال الذي إعتمده مصرف البحرين المركزي على ثلاث ركائز أساسية، تتفق مع إطار بازل ٣ الذي تبنته لجنة بازل، وهي على النحو التالي:

- الركيزة الأولى: إحتساب الأصول موزونة المخاطر ومتطلبات رأس المال.
- الركيزة الثانية: إجراءات المراجعة الرقابية، شاملة الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.
- الركيزة الثالثة: قواعد الإفصاح عن بيانات إدارة المخاطر وكفاية رأس المال.

الركيزة الأولى

تعرف الركيزة الأولى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي لكل بنك لتغطية مخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل الملازمة لنموذج أعماله. كما تعرف هذه الركيزة أيضاً منهجية قياس هذه المخاطر والعناصر المختلفة لرأس المال المؤهل. يتم إحتساب معدل كفاية رأس المال بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول موزونة المخاطر. لقد إشترط مصرف البحرين المركزي حداً أدنى لهذه النسبة وهو ١٢,٥٪ وحدد نسبة ١٢,٥٪ كنسبة لبداية إتخاذ إجراءات تحوطية إضافية. عند إنخفاض معدل كفاية رأس المال عن ١٢,٥٪، يتم إعداد تقارير تحوّطية إضافية، كما يتم وضع خطة عمل رسمية لإعادة المعدل المذكور إلى مستوى أعلى من المستوى المستهدف وتقديم هذه الخطة إلى مصرف البحرين المركزي.

يبين الجدول التالي بإيجاز مخاطر الركيزة الأولى والمنهج الذي يستخدمه البنك لإحتساب الأصول موزونة المخاطر في كل حالة وفقاً لإطار كفاية رأس المال المنبثق عن مبادئ ومقررات بازل ٣ والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي:

نوع المخاطر	المنهج الذي يطبقه البنك
مخاطر الإئتمان	الأسلوب المعياري
مخاطر السوق	الأسلوب المعياري
مخاطر التشغيل	المؤشر الأساسي

الركيزة الثانية

تتناول الركيزة الثانية تعريف إجراءات المراجعة الرقابية لإطار إدارة المخاطر في المؤسسة، وبشكل أساسي كفاية رأسمالها.

وتتألف الركيزة الثانية من إجراءين:

- إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال، و
- إجراءات المراجعة الرقابية والتقييم.

لدى البنك إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال تساهم في إحتساب رأس المال الإقتصادي لجميع المخاطر، بما فيها تلك الغير مشمولة في الركيزة الأولى. يقوم البنك بإنتظام بمراقبة المعدل الداخلي لكفاية رأس المال لضمان وجود غطاء كافي لجميع المخاطر التي يواجهها البنك.

إفصاحات
إدارة المخاطر

٢ مقدمة لمبادئ بازل ٣ وإدارة المخاطر (يتبع)

الركيزة الثالثة

تُكمّل الركيزة الثالثة الركيزتين الأخريين وتركز على تعزيز الشفافية في إفصاح البنوك عن المعلومات لتعزيز إنضباط الأسواق. تشمل المعلومات التي يجب الإفصاح عنها جميع المجالات، بما فيها الأداء، وكفاية رأس المال، وإدارة المخاطر، ونحو ذلك. إن الغرض من هذه الإفصاحات هو تمكين أصحاب المصلحة والمشاركين في السوق من تقييم نطاق المخاطر وإحتمالات تعرض المؤسسة للمخاطر، وتشجيع البنوك والضغط عليها لإتخاذ إجراءات متقدمة لإدارة المخاطر.

خلال شهر أبريل ٢٠٠٨، قام مصرف البحرين المركزي بنشر ورقة تتناول بالتفصيل متطلبات الإفصاح التي على البنوك المرخصة في مملكة البحرين الإلتزام بها للتقيد بالركيزة الثالثة من إطار مبادئ ومقررات بازل ٢. لقد تم إعداد هذا التقرير وفقاً لهذه التوجيهات.

٢-١ مهمة إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة مسئولية إدارة المخاطر في البنك بصورة شاملة. يضع المجلس سياسات إدارة المخاطر للبنك ويحدد نطاق المخاطر من خلال المعرفة المناسبة لحدود المخاطر المختلفة ومقدار التحمّل المسموح به. يقوم المجلس بإدارة المخاطر من خلال لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس.

الإدارة العليا مسؤولة عن تشغيل البنك بطريقة فعالة وأخلاقية وقانونية تهدف إلى إنتاج قيمة لمساهمي البنك بما يتفق مع سياسات ومعايير البنك، بما في ذلك هذه السياسة. كما أن الإدارة العليا مسؤولة عن تطبيق الأحكام الإلزامية لسياسات ومعايير البنك والامتثال لها. إن الإدارة العليا مسؤولة عن فهم أنشطة البنك المدرة للدخل والمخاطر المادية التي يتكبدها البنك وهي مسؤولة عن تجنب تضارب المصالح مع البنك ومساهميه. أنشأ البنك اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار لمساعدة الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية في الاضطلاع بمسؤولياتهما المتعلقة بمخاطر الائتمان. وتتمثل الأهداف الرئيسية للجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار في مراجعة المعاملات والموافقة عليها ضمن سلطاتها التقديرية. كما أنها مسؤولة عن تقييم مخاطر الائتمان للبنك والتخفيف منها، وتوجيه استراتيجية الائتمان الخاصة بالبنك.

أما فيما يتعلق بعمليات إدارة المخاطر بصورة يومية فيتولى القيام بها قسم إدارة المخاطر في البنك. يتولى هذا القسم مسئولية ضمان تنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الإدارة بصفة ثابتة والقيام بمراجعة مدى ملاءمة هذه السياسات بصفة دورية. يعمل قسم إدارة المخاطر على مراقبة جميع الأنشطة التي تحفها المخاطر والتأكد من الإلتزام بحدود المخاطر التي قررها مجلس الإدارة. يضم قسم إدارة المخاطر موظفين متخصصين في مخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل. يعمل قسم إدارة المخاطر بصورة مستقلة عن جميع مهام المخاطر في البنك ويقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة من خلال اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار والتي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك والتي تعمل من خلال قسم الخزينة بمراقبة مركز السيولة في البنك وترفع توصياتها بالإجراءات المناسبة عند الضرورة إلى مجلس الإدارة. هناك تنسيق على مستويات عالية بين قسم إدارة المخاطر، و اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تساعد لجنة الموجودات والمطلوبات في البنك الإدارة في الإشراف على المخاطر مع مسؤوليتها الرئيسية المتمثلة في مخاطر السوق والسيولة للبنك.

يتولى قسم إدارة المخاطر مسئولية إعداد تقرير يتناول بالتفصيل مختلف المخاطر التي يواجهها البنك، حيث يقوم بعرض هذا التقرير على اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك على مجلس الإدارة على أساس نصف سنوي. بينما تتم مناقشة النظرة العامة للمخاطر الأكثر إلحاحًا على أساس ربع سنوي مع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

يعتبر البنك أن إستراتيجياته العامة المستخدمة لإدارة المخاطر كانت فعالة طوال فترة إعداد التقارير.

تخضع جميع السياسات التي لها تأثير جوهري على إطار الرقابة الداخلية الموجودة في البنك لمراجعة دورية وموافقة من مجلس الإدارة.

يقوم قسم إدارة المخاطر، بالتعاون مع قسم التدقيق الداخلي وقسم الإلتزام، بتقديم ضمانات مستقلة بأن جميع أنواع المخاطر قد تم قياسها وإدارتها وفق السياسات والقواعد الإسترشادية التي يضعها مجلس الإدارة.

إفصاحات إدارة المخاطر

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال

٣-١ إدارة رأس المال

تقوم سياسة البنك على المحافظة على قاعدة قوية لرأس المال لغرض كسب والحفاظ على ثقة المستثمرين، والدائنين والسوق ولضمان المقدرة على تطوير الأعمال في المستقبل. يُقدّر البنك تأثير المستوى العالي لرأس المال على عوائد المساهمين، مع مراعاة عدم إغفال حمايتهم وثقة السوق التي يمكن تحقيقها بقاعدة رأس مال قوية. يهدف البنك إلى الحفاظ على حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال تزيد كثيراً عن النسبة التي يشترطها مصرف البحرين المركزي.

٣-٢ الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

قام البنك بوضع إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال وذلك وفقاً للركيزة الثانية من مبادئ ومقررات بازل ٢. تم تصميم هذه الإجراءات الداخلية لضمان تحديد، وقياس، وتجميع ومراقبة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك. كما تحدد هذه الإجراءات أيضاً المستوى المناسب لرأس المال الداخلي مقارنة بمخاطر البنك وخطة عمله.

إطار الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

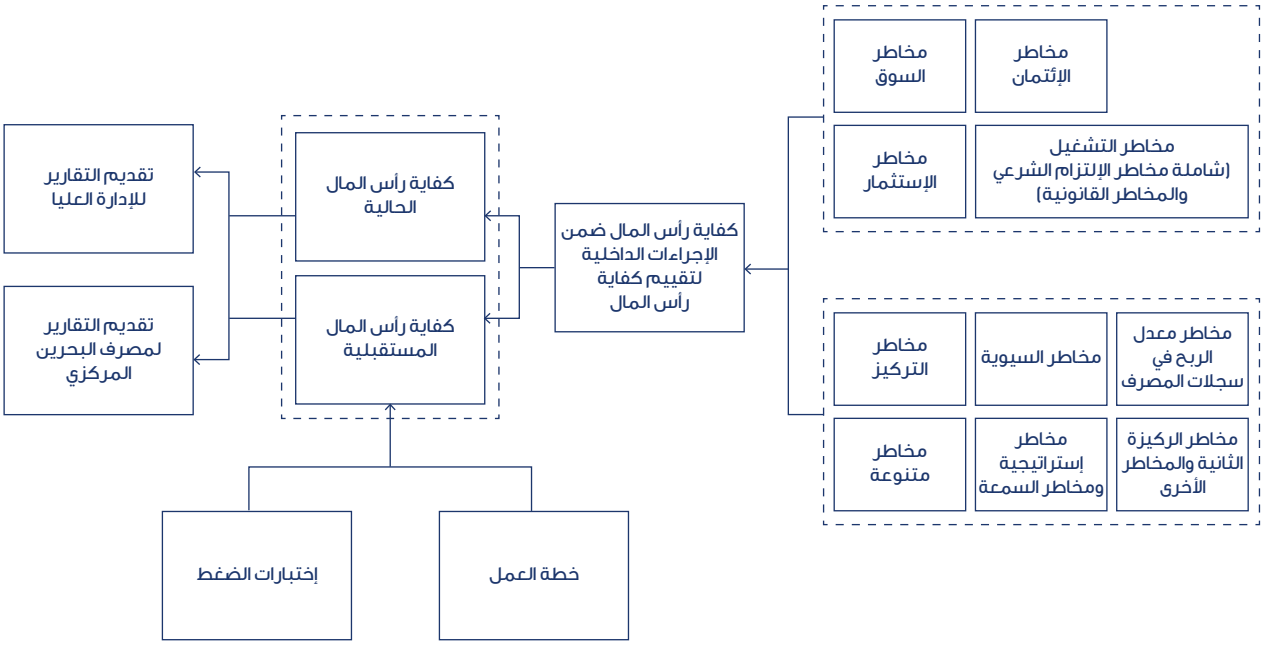

٣-٢-١ المخاطر التي تعالجها الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

نوع المخاطر	المعايير التي يتم على أساسها تخصيص رأس المال الداخلي
مخاطر الإئتمان مخاطر السوق مخاطر الإستثمار مخاطر التشغيل	تطبق قواعد نسبة كفاية رأس المال التنظيمي كأساس لرأس المال الداخلي لمخاطر الركيزة الأولى
مخاطر السيولة	نسبة فجوة الإستحقاق التراكمية، ومعدل السيولة، ونسبة التمويل إلى الودائع
مخاطر معدل الأرباح (دفاتر البنك)	إعادة تقييم/حساسية فجوات إعادة التسعير
مخاطر تركيز الإئتمان	الحدود والتعرضات للأطراف ذات العلاقة، والبلدان، والقطاعات
مخاطر الأمانة	حجم الأدوات الغير مضمنة في الميزانية العمومية (حسابات الإستثمار المقيدة) والمنتجات الإستثمارية الكبيرة
مخاطر السمعة	جودة الإئتمان، مخاطر التشغيل، خسارة لها علاقة بالسمعة
مخاطر أخرى (إستراتيجية، إلتزام شرعي/رقابي، دورة عمل)	رأس مال إضافي على أساس تعرضات مخاطر موزونة حسب الركيزة الأولى

إفصاحات إدارة المخاطر

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٣ بيان المركز المالي بموجب النطاق التنظيمي للتوحيد

يوضح الجدول التالي الصلة بين بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة (بيان المركز المالي المحاسبي) وبيان المركز المالي التنظيمي.

	بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة	بيان المركز المالي حسب التقارير التنظيمية	مرجع
الموجودات			
نقد و ارصدة لدى البنوك	١،٤٣٧٦	١،٤٣٧٧	
منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	(١)	–	أ
ايداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥،٥٠٨	٦٥،٥٠٩	
منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	(١)	–	ب
موجودات التمويل	٣٢٤،٣٥٥	٣٣٣،٣٠٩	
منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	(٧،٣١١)	–	ج
أي من التمويل لشركة تابعة (شركة تجارية)	(١،٦٤٣)	–	
استثمارات في الصكوك	١٩٥،٠٥٠	١٩٥،٦١	
منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	(١١)	–	د
موجودات مشتراه لغرض التأجير	١٢٩،٠٩٧	١٢٩،٠٩٧	
اجمالي أقساط إيجارات مستحقة	١٧،١٠٢	١٧،٦١٨	
منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	(٥١٦)	–	ه
استثمارات في أوراق مالية	٤٣،٩٨٩	٤٣،٩٨٩	
المتعلقة باستثمارات غير جوهرية في منشآت مالية	١١،١٧٤	١١،١٧٤	و
منها تسويات في راس المال المتعلقة بالاستثمار في منشآت مالية حيث الملكية أقل من ١٠٪ من راس مال الاسهم العادية الصادرة (المبلغ فوق ١٠٪ CET1a)	٢،٦٢٦	٢،٦٢٦	ز
المتعلق بالاستثمارات الأخرى	٣٢،٨١٥	٣٢،٨١٥	
استثمارات عقارية	١٧،٧٨١	١٧،٧٨١	
عقارات قيد التطوير	٦،٢٥١	٢٤٨	
أي من عقارات قيد التطوير لشركة تابعة (شركة تجارية)	٦،٠٠٣	–	
موجودات اخرى	٢٨،٤٩٣	٢٨،٥٩٢	
أي من الموجودات الأخرى لشركة تابعة (شركة تجارية)	(٩٩)	–	
عقارات و معدات	٧،٧٥٠	٧،٧٥٠	
اجمالي الموجودات	**٩٣٩،٧٥٢**	**٩٤٣،٣٣١**	
المطلوبات			
إيداعات من مؤسسات مالية	١٢٧،٤٥٣	١٢٧،٤٥٣	
ايداعات من مؤسسات غير مالية و أفراد	١٣٤،٦٥٤	١٣٤،٦٥٣	
مطلوبات متوسطة الأجل	–	–	
حسابات جارية للعملاء	٥٨،١٠٥	٥٨،١١٤	
أي من الحسابات لشركة تابعة (شركة تجارية)	(٩)	–	
مطلوبات اخرى	١٩،٧٩٨	١٧،٧٥٨	
منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	١٩٢	–	ح
أي من مطلوبات لشركة تابعة (شركة تجارية)	١،٨٤٧	–	
اجمالي المطلوبات	**٣٤٠،٠١٠**	**٣٣٧،٩٧٩**	
حقوق اصحاب حسابات الاستثمار	٥١١،٨٣٥	٥١١،٨٣٥	
حقوق الملكية			
راس المال	١٠٥،٠٠٠	١٠٥،٠٠٠	ط
إحتياطي قانوني	٨،٢٢٥	٨،٢٢٥	ي
أسهم الخزينة	(١١،٧٣٠)	(١١،٧٣٠)	ك
برنامج (أسهم) حوافز الموظفين	–	–	ل
أرباح مستبقاة	(١٥،٧٨٨)	(١٦،٠١٠)	م
أي من أرباح مستبقاة لشركة تابعة (شركة تجارية)	(٢٢٢)	–	
إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم	٨٥،٧٠٧	٨٥،٤٨٥	
الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	–	٨،٠٣٢	أ+ب+ج+د+ه+ح
حصة غير مسيطرة	٢،٢٠٠	–	
إجمالي المطلوبات وحقوق اصحاب حسابات الإستثمار و حقوق الملكية	**٩٣٩،٧٥٢**	**٩٤٣،٣٣١**	

إفصاحات
إدارة المخاطر

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٤ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩		المصدر بناء على أحرف المرجع في بيان المركز المالي بموجب النطاق الرقابي للتوحيد
رأس المال الأسهم العادية فئة ١: الأدوات والاحتياطيات		
رأس المال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرة بالاضافة الى فائض الأسهم ذات الصلة	١١٣،٢٢٥	ط+ي+ل
أرباح مستبقاة	(١٦،١٠٠)	م
الدخل الشامل الآخر المتراكم (والاحتياطيات الأخرى)	–	
لايمكن تطبيقه		
الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية عن الشركات التابعة والمحتفظ به من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة CET1)	–	
الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية قبل التعديلات التنظيمية	**٩٧،٢١٥**	
رأس المال الأسهم العادية فئة ١: التعديلات التنظيمية		
تعديلات التقييم التحوّطية	–	
الشهرة (صافي الالتزامات الضريبية)	–	
موجودات غير ملموسة أخرى بخلاف خدمة الرهن العقاري (صافية من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	–	
موجودات الضريبة المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء الموجودات الناشئة عن الفروقات المؤقتة (صافية من الالتزامات الضريبية)	–	
احتياطي تحوط التدفقات النقدية	–	
نقص المخصصات للخسائر المتوقعة	–	
ربح التوريق للبيع (كما هو موضح في الفقرة ٦٢ه من إطار عمل بازل ٢)	–	
لايمكن تطبيقه		
صافي موجودات المعاشات التقاعدية المحددة الاستحقاقات	–	
الاستثمارات في الأسهم الخاصة	(١١،٧٣٠)	ك
الحيازات المتبادلة في الأسهم العادية	–	
الاستثمارات في رأس المال من البنوك والمؤسسات المالية والتأمين التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، صافي المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الصادر (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)	١١،١٧٤	و
استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للكيانات المصرفية والمالية والتأمينية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)	(٢،٦٢٦)	ز
حقوق خدمة الرهن العقاري (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)	–	
موجودات الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروقات المؤقتة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪، صافي الالتزامات الضريبية)	–	
المبلغ الذي يتجاوز ١٥ ٪	–	
منها: استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للبيانات المالية	–	
منها: حقوق خدمة الرهن العقاري	–	
منها: أصول الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة	–	
التعديلات التنظيمية المحددة من مصرف البحرين المركزي	–	
التعديلات التنظيمية المطبقة على رأس المال الأسهم العادية فئة ١ بسبب عدم كفائة المستوى الإضافي ١ والمستوى ٢ لتغطية الخصومات	–	
إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس مال الأسهم العادية فئة ١	**(١٤،٣٥٦)**	
رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (CET1)	**٨٢،٨٦٠**	

إفصاحات إدارة المخاطر

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٤ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (يتبع)

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	المصدر بناء على أحرف المرجع في بيان المركز المالي بموجب النطاق الرقابي للتوحيد
رأس المال الاضافي فئة ١: الأدوات	
أدوات رأس المال الاضافي فئة ١ المؤهلة الصادرة مباشرة بالاضافة الى فائض الأسهم ذات الصلة	–
ومنها: المصنفة كأسهم حقوق الملكية بموجب السياسات المحاسبة المطبقة	–
منها: تصنف كمتطلبات بموجب المعايير المحاسبية المعمول بها	–
أدوات رأس المال الصادرة مباشرة قابلة للتخلص التدريجي من المستوى الإضافي ١	–
أدوات رأس المال الاضافي فئة ١ (وأدوات CET1 غير مدرجة في الصف ٥) صادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة AT1)	–
منها: الادوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي	–
رأس المال الإضافي فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية	**–**
رأس المال الاضافي فئة ١: التعديلات التنظيمية	
الاستثمارات في رأس المال الاضافي فئة ١ الخاصة	–
مقتنيات متبادلة في أدوات رأس المال الاضافي فئة ١	–
الاستثمارات في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الأسهم العادية للكيان (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)	–
استثمارات جوهرية في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)	–
التعديلات التنظيمية المحددة من مصرف بحرين المركزي	–
يتم تطبيق التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١ نظرًا لعدم كفاية رأس المال فئة ٢ لتغطية الخصومات	–
إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١	**–**
رأس المال الإضافي من الفئة ١ (AT1)	**–**
رأس المال من الفئة ١ (T1 = CET1 + AT1)	**٨٢،٨٦٠**
رأس المال فئة ٢: الأدوات والمخصصات	
ادوات مؤهلة من المستوى الثاني مباشرة بالإضافة إلى فائض المخزون	–
أدوات رأس المال الصادرة مباشرة والتي تخضع للتخلص التدريجي من الفئة ٢	–
أدوات المستوى ٢ (وأدوات CET1 و AT1 غير المدرجة في الصفوف ٥ أو ٣٤) الصادرة عن الشركات التابعة والتي تحتفظ بها أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة المستوى ٢)	–
منها: أدوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي	–
المخصصات	٥،٧٢٦
رأس المال فئة ٢ قبل التعديلات التنظيمية	**٥،٧٢٦**
رأس المال فئة ٢: التعديلات التنظيمية	
الاستثمارات في أدوات الفئة ٢ الخاصة	–
عمليات تبادل متبادلة في أدوات الفئة ٢	–
الاستثمارات في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الأسهم العادية للشركة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)	–

إفصاحات
إدارة المخاطر

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٤ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩		المصدر بناء على أحرف المرجع في بيان المركز المالي بموجب النطاق الرقابي للتوحيد
استثمارات جوهرية في البنوك الرأسمالية والكيانات المالية والتأمين الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)	–	
التعديلات التنظيمية الوطنية المحددة	–	
إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال فئة ٢	**–**	
رأس المال من الفئة ٢ (T2)	**٥،٧٢٦**	
إجمالي رأس المال (TC = T1 + T2)	**٨٨،٥٨٥**	
إجمالي الموجودات الموزونة للمخاطر	**٥٣٢،٧٩٣**	
نسب رأس المال واحتياطات		
رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٪١٥،٥٥	
رأس المال فئة ١ (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٪١٥،٥٥	
مجموع رأس المال (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٪١٦،٦٣	
متطلبات المخزون الأحتياطي المحدد للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الأسهم العادية فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الأحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية والى متطلبات المخزون الأحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٪٩	
منها: متطلبات المخزون الاحتياطي للمحافضة على رأس المال	٪٢،٥	
منها: متطلبات المخزون الاحتياطي المحدد للبنك لمواجهة التقلبات الدورية	N/A	
منها: متطلبات المخزون الاحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	N/A	
المستوى ١ من الأسهم العادية متاح لتلبية المخزون الأحتياطي (كنسبة مئوية من الأصول الموزونة للمخاطر)	٪٥،٥٥	
الحد الأدنى الوطني بما في ذلك CCB (حيث تختلف عن أتفاقية بازل ٣)		
نسبة الحد الأدنى لرأسمال الأسهم العادية فئة المصرف البحرين المركزي	٪٩،٠	
نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة ١ المصرف البحرين المركزي	٪١٠،٥	
مجموع نسبة الحد الادنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي	٪١٢،٥	
المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به للخصم (قبل أوزان المخاطر)		
استثمارات غير جوهرية في رأس المال لمؤسسات المالية الأخرى	١١،١٧٤	و
استثمارات جوهرية في الأسهم العادية لمؤسسات المالية	–	
حقوق خدمة الرهن (صافي الالتزامات الضريبية)	–	
الموجودات الضريبة المؤجلة الناتجة من الفروق المؤقتة (صافية من الالتزامات الضريبية ذات صلة)	–	
خسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١ و٢) في الفئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة لنهج موحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	٨،٠٣٢	أ+ب+ج+د+ه+ح
الحد الأقصى لإدراج الخسائر الائتمانية المتوقعة في فئة ٢ بموجب الأسلوب الموحد	٥،٧٢٦	
N/A	–	
N/A	–	
أدوات رأس المال الخاضعة لترتيبات التخلص التدريجي (تنطبق فقط بين ١ يناير ٢٠١٩ و ١ يناير ٢٠٢٣)		
الحد الحالي CET1 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	لا ينطبق	
المبلغ المستبعد من CET1 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	لا ينطبق	
الحد الحالي على أدوات AT1 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	لا ينطبق	
المبلغ المستبعد من AT1 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	لا ينطبق	
الحد الحالي على أدوات T2 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	لا ينطبق	
المبلغ المستبعد من T2 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	لا ينطبق	

إفصاحات إدارة المخاطر

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٥ المنشآت القانونية الغير موحدة لإعتبارات تنظيمية

أ) المنشآت القانونية التي يتم تضمينها في النطاق المحاسبي للتوحيد ولكن تُستثنى من النطاق التنظيمي للتوحيد

إسم المنشأة القانونية	تصنيف المنشأة حسب قواعد وإرشادات مصرف البحرين المركزي	طريقة معالجة البنك للإعتبارات التنظيمية	معلومات مُستخرجة من البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (بآلاف الدنانير البحرينية)	
			إجمالي الموجودات	إجمالي حقوق الملكية
هاربر ويست ٢ العقارية ش.ش.و.	منشأة تجارية	موزونة المخاطر (المنهج التحليلي)	٩،٠٠٦	٩،٠٠٦
هاربر ويست ٤ العقارية ش.ش.و.	منشأة تجارية	موزونة المخاطر (المنهج التحليلي)	٦،٠٤٢	٦،٠٤٢
صروح المحدودة	منشأة تجارية	موزونة المخاطر	٦،٠٤٢	٢،٧٣٤

إفصاحات إدارة المخاطر

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٦ نموذج الإفصاحات المتعلقة بالمميزات الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي

المُصدِّر	المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب
الرمز التعريفي	KHCB
القوانين المطبقة على الأدوات	جميع القوانين والأنظمة التي تنطبق في مملكة البحرين
المعالجة التنظيمية	
قواعد مصرف البحرين المركزي للمرحلة الإنتقالية	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
قواعد مصرف البحرين المركزي للمرحلة ما بعد الإنتقالية	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
مؤهلة لأساس فردي/موحّد/موحّد وفردي	الموحد والفردي
نوع الأداة (يتم تحديد النوع حسب كل إختصاص)	أسهم ملكية
المبلغ الذي تم إحتسابه في رأس المال التنظيمي (العملة بالملايين، كما في أحدث تاريخ لبيان المركز المالي)	١٠٥ مليون دينار بحريني
القيمة الإسمية للأداة	١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني
التصنيف المحاسبي	حقوق الملكية
تاريخ الإصدار الأصلي	متنوع
مستمر أو مؤرَّخ	مستمر
تاريخ الإستحقاق الأصلي	لا وجود للاستحقاق
الإستدعاء من قبل المصدِّر بعد موافقة الجهات الرقابية	لا
تاريخ إستدعاء إختياري، تواريخ إستدعاء إحتمالية ومبلغ الاسترداد	لا ينطبق
تواريخ إسترداد لاحقة، إذا ينطبق	لا ينطبق
كوبونات/أرباح أسهم	
كوبونات/أرباح أسهم ثابتة أو متغيرة	أرباح أسهم كما تم الإقرار عليه من قبل المساهمين
معدل الكوبون وأي مؤشر ذو علاقة	لا ينطبق
وجود مؤشر لإيقاف أرباح الأسهم	لا ينطبق
إختياري بالكامل/إختياري جزئياً أو إلزامي	إختياري بالكامل
وجود زيادة في معدل الربح أو حافز آخر للإسترداد	لا
غير تراكمي أو تراكمي	غير تراكمي
قابل للتحويل أو غير قابل للتحويل	غير قابل للتحويل
العامل المؤدّي للتحويل، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
تحويل كلي أو جزئي، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
سعر التحويل، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
تحويل إلزامي أو إختياري، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
نوع الأداة التي سيتحول إليها، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
المصدِّر للأداة التي سيتحول إليها، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
ميزة تخفيض القيمة	لا
العامل المؤدي لتخفيض القيمة، إذا كان قابل للتخفيض	لا ينطبق
تخفيض كلي أو جزئي، إذا كان قابل للتخفيض	لا ينطبق
تخفيض دائم أو مؤقت، إذا كان قابل للتخفيض	لا ينطبق
وصف آلية تخفيض القيمة، في حال التخفيض المؤقت	لا ينطبق
الترتيب في التبعية حسب هيكل التصفية (تحديد نوع الأداة التي تسبق الأداة مباشرة)	لا ينطبق
الميزات الإنتقالية غير المطابقة	لا
إذا كان الجواب نعم، تحديد الميزات غير المطابقة	لا ينطبق

إفصاحات إدارة المخاطر

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٧ هيكل رأس المال، والحد لأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال

رأس المال المؤهل	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية	
أسهم إعتيادية مصدرة ومدفوعة القيمة بالكامل	١٠٥,٠٠٠
مطروحاً: خطة أسهم حوافز الموظفين الممولة من قبل البنك (القائمة)	–
إحتياطي قانوني	٨,٢٢٥
أرباح مستبقاة	(٩١٦)
صافي الربح التراكمي الحالي المرحلي	(١٥,٠٩٤)
إجمالي رأس مال الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية قبل التعديلات التنظيمية	**٩٧,٢١٥**
يُطرح: استثمارات في أسهم ذاتية	(١١,٧٣٠)
يُطرح: استثمارات في منشآت مالية ذات نسبة ملكية < ١٠٪ من رأس المال العادي المُصدر (المبلغ أعلى من ١٠٪ من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية أ)	(٢,٦٢٦)
إجمالي الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية بعد التعديلات التنظيمية	٨٢,٨٥٩
مصادر رأس مال أخرى	
الفئة الأولى الإضافية	–
المخصصات العامة لخسائر التمويلات – (الفئة الثانية)	٥,٧٢٦
إجمالي الفئة الأولى الإضافية والفئة الثانية لرأس المال المتاح	**٥,٧٢٦**
إجمالي رأس المال	**٨٨,٥٨٥**
أصول موزونة المخاطر	
تعرضات موزونة لمخاطر الإئتمان	٤٥٨,٠٧٥
تعرضات موزونة لمخاطر السوق	٩,٤٠٣
تعرضات موزونة لمخاطر التشغيل	٦٥,٣١٥
إجمالي الأصول موزونة المخاطر	**٥٣٢,٧٩٣**
معدل كفاية رأس المال (الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية والفئة الأولى)	**١٥,٥٥٪**
معدل كفاية رأس المال (إجمالي رأس المال)	**١٦,٦٣٪**

تحتسب معدلات كفاية رأس المال أعلاه بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول موزونة المخاطر.

أصول موزونة المخاطر

مخاطر الإئتمان

لغرض إعداد التقارير الرقابية، يقوم البنك بإحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الإئتمان بإستخدام منهج الأسلوب المعياري. في إطار هذا المنهج، يتم تحديد أوزان مخاطر للبنود المُضَمّنة والغير مُضَمّنة في بيان المركز المالي بناءاً على نوع الطرف الآخر، ونوع التعرضات، ومصدر التمويل (سواءاً ممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أو ذاتية التمويل). لحساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة ١٠٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. تم تحديد أوزان المخاطر لأنواع الأطراف الأخرى والتعرضات من قبل مصرف البحرين المركزي.

إفصاحات إدارة المخاطر

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٧ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال (يتبع)

مخاطر السوق

يستخدم البنك منهج الأسلوب المعياري لقياس مخاطر السوق. إن مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك هي تعرضات الصرف الأجنبي والتي تعتبر مخاطر محددة. بناءاً على إرشادات مصرف البحرين المركزي، يتم إحتساب رأس المال لمخاطر الصرف الأجنبي بنسبة ٨٪ من الصافي الكلي لتعرضات البنك المفتوحة للعملات الأجنبية ويتم ضرب الناتج في ١٢,٥ لإشتقاق الأصول الموزونة لمخاطر السوق.

مخاطر التشغيل

يعتمد البنك منهج المؤشر الأساسي لتقييم تكاليف مخاطر التشغيل وفقاً لنموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي. في إطار هذا المنهج، يتم ضرب متوسط الدخل الإجمالي للبنك للسنوات المالية الثلاث السابقة في معامل ثابت (ألفا) والذي تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي بنسبة ١٥٪ للوصول إلى رأس المال المطلوب ثم يتم ضرب الناتج في ١٢,٥ لإشتقاق الأصول موزونة المخاطر التي تخضع لتكلفة رأس المال.

فيما يلي تفاصيل متطلبات رأس المال تبعاً لنموذج كفاية رأس المال والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

	التعرضات			أصول موزونة المخاطر [١]			متطلبات رأس المال (١٢,٥٪)		
تصنيف التعرضات	ذاتي التمويل [٢]	أصحاب حسابات الإستثمار [٣]	الإجمالي	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	الإجمالي	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	الإجمالي
مستحقات نقدية	٥,٢٩٩	–	٥,٢٩٩	–	–	–	–	–	–
أصول سيادية	٣١,٠٩٢	١٧٩,٤٧٩	٢١٠,٥٧١	–	–	–	–	–	–
شركات القطاع العام التي تعامل كأصول سيادية	٢٧,٨٤٨	٣٣,٤٧٢	٦١,٣٢٠	–	١,٩٢٤	١,٩٢٤	–	٢٤١	٢٤١
بنوك	–	١,٨١١	١,٨١١	–	١١,٠١٩	١١,٠١٩	–	١,٣٧٧	١,٣٧٧
شركات	٧٨,٧٣٩	١٨٠,٣٠١	٢٥٩,٠٤٠	٨٨,٨٦٧	٥٢,٩٦٠	١٤١,٨٢٧	١١,١٠٨	٦,٦٢٠	١٧,٧٢٨
تسهيلات متأخرة	٤٦,٩٧٣	–	٤٦,٩٧٣	٥٧,٤٨٣	–	٥٧,٤٨٣	٧,١٨٥	–	٧,١٨٥
إستثمارات في الملكية/ صكوك	١٢,٢١٧	–	١٢,٢١٧	١٨,٣٢٥	–	١٨,٣٢٥	٢,٢٩١	–	٢,٢٩١
عقارات مملوكة	٧٠,٩٣٤	–	٧٠,٩٣٤	٢٢٠,٨٨٥	–	٢٢٠,٨٨٥	٢٧,٦١١	–	٢٧,٦١١
موجودات أخرى	٦,٦١٣	–	٦,٦١٣	٦,٦١٣	–	٦,٦١٣	٨٢٧	–	٨٢٧
مخاطر إئتمانية	٢٧٩,٧١٥	٥٠١,٣٦٢	٧٨١,٠٧٧	٣٩٢,١٧٣	٦٥,٩٠٣	٤٥٨,٠٧٦	٤٩,٠٢٢	٨,٢٣٨	٥٧,٢٦٠
مخاطر السوق	٩,٤٠٣	–	٩,٤٠٣	٩,٤٠٣	–	٩,٤٠٣	١,١٧٥	–	١,١٧٥
مخاطر التشغيل	٦٥,٣١٥	–	٦٥,٣١٥	٦٥,٣١٥	–	٦٥,٣١٥	٨,١٦٤	–	٨,١٦٤
الإجمالي	**٣٥٤,٤٣٣**	**٥٠١,٣٦٢**	**٨٥٥,٧٩٥**	**٤٦٦,٨٩١**	**٦٥,٩٠٣**	**٥٣٢,٧٩٤**	**٥٨,٣٦١**	**٨,٢٣٨**	**٦٦,٥٩٩**

١. *لإحتساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة ١٠٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.*

٢. *تستثني مخففات مخاطر الإئتمان البالغة ألف ١٥٤,٣٥٩ دينار بحريني.*

٣. *تستثني مخففات مخاطر الإئتمان البالغة ١,٤٧٣ ألف دينار بحريني..*

إفصاحات إدارة المخاطر

٤ مخاطر الإئتمان

٤-١ إدارة مخاطر الإئتمان

تمثل مخاطر الإئتمان إمكانية التعرض لخسارة مالية نتيجة عدم وفاء أحد أطراف التعامل بإلتزاماته وفقاً لشروط وأحكام التسهيلات الإئتمانية الممنوحة له. الموجودات التالية تمثل مصادراً رئيسية لمخاطر الإئتمان التي قد يتعرض لها البنك:

- إيداعات لدى البنوك،
- موجودات التمويلات،
- موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)،
- إستثمارات في صكوك.

لغرض إحتساب كفاية رأس المال (إضافة إلى معلومات معينة تم بيانها في جداول أدناه) فقد تم إعتبار الفئات التالية جزءاً من مخاطر الإئتمان:

- إستثمارات في أسهم مدرجة وغير مدرجة،
- إستثمارات عقارية
- موجودات أخرى (شاملة عقارات ومعدات).

لدى البنك الإجراءات الداخلية اللازمة لتقييم، ومتابعة، والتحكم في مخاطر الإئتمان على مستوى التسهيلات الفردية وعلى مستوى المحفظة. يتم إعتماد حدود الإئتمان بعد إجراء عملية تقييم شاملة تأخذ بعين الإعتبار القوة المالية لطرف المعاملة، والجدوى الفنية والإقتصادية للنشاط التجاري الذي يتم تمويله، وكفاية وجودة التدفقات النقدية المتوفرة للسداد ونحو ذلك، إضافة إلى توفر ضمانات للحماية على هيئة أصول أو ضمانات مادية ملموسة. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة جميع طلبات التسهيلات الإئتمانية والتعليق عليها قبل إعتمادها من الجهة المخولة وذلك حسب مستويات الموافقة والإعتماد التي أقرها مجلس الإدارة.

على مستوى المحفظة، حدد مجلس الإدارة حدود تركّز المخاطر للأفراد والأطراف ذات العلاقة التي تشكل مجموعة أعمال، وقطاعات إقتصادية وجغرافية إضافة إلى تعرضات مع أطراف ذات علاقة بالبنك و/أو مساهميه الرئيسيين. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة دورية بمراقبة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم بالتبليغ عن أي إنحرافات إن وجدت إلى الإدارة العليا بالبنك، اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار ومجلس الإدارة.

إفصاحات إدارة المخاطر

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٢ مستويات التعرض للمخاطر

يبين الجدول التالي إجمالي تعرضات الإئتمان ومتوسط تعرضات الإئتمان مفصلة حسب فئات تعرّض مختلفة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

		إجمالي التعرضات		
إجمالي/متوسط تعرضات الإئتمان	متوسط التعرضات [١]	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	الإجمالي
نقد وأرصدة لدى البنوك	٩٨،٣٣٥	٣٦،٣٤٦	٦٨،٠٣١	١٠٤،٣٧٧
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٩٣،٤٧٥	–	٦٥،٥٠٩	٦٥،٥٠٩
موجودات التمويلات	٣٣٣،٩٢٦	١٥٠،٠٧٥	١٨٣،٢٣٤	٣٣٣،٣٠٩
إستثمارات في صكوك	١٨٥،١٢٩	–	١٩٥،٠٦١	١٩٥،٠٦١
موجودات مشتراة لغرض التأجير	١٢٣،٩٣٣	١٣٢،٠٣٧	–	١٣٢،٠٣٧
أقساط إيجارات مستحقة	١٥،١٦٩	١٤،٦٧٨	–	١٤،٦٧٨
إستثمارات في أوراق مالية	٤٧،٣٦٩	٤٣،٩٨٩	–	٤٣،٩٨٩
إستثمارات في شركات زميلة	٤،٥٣١	٤،٥٢٤	–	٤،٥٢٤
إستثمارات عقارية	١٨،٠٠٦	١٧،٧٨١	–	١٧،٧٨١
عقارات قيد التطوير	٦،٢٥١	٢٤٨	–	٢٤٨
موجودات أخرى (شاملة عقارات ومعدات)	٢٩،٤٢٥	٣١،٨١٨	–	٣١،٨١٨
إجمالي التعرضات الممولة	٩٥٥،٥٤٩	٤٣١،٤٩٦	٥١١،٨٣٥	٩٤٣،٣٣١
ضمانات مالية	٤،٨٦٦	٥،٠١١	–	٥،٠١١
تسهيلات تمويل غير مسحوبة	٢٤،٢٨٥	–	–	–
إجمالي التعرضات الغير ممولة [٢]	**٢٩،١٥١**	**٥،٠١١**	**–**	**٥،٠١١**

[١] تمثل المتوسط الربع سنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

[٢] تسجل التعرضات غير الممولة بعد إعتبار عامل تحويل النقد.

إفصاحات إدارة المخاطر

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٣ تمركز مخاطر الإئتمان

٤-٣-١ التوزيع الجغرافي

فيما يلي بيان بالتعرضات حسب التوزيع الجغرافي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ :

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٩١,٩٧١	١,٥٩٣	١٠,٧٨٦	٢٦	–	١٠٤,٣٧٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥,٥٠٨	–	–	–	–	٦٥,٥٠٨
موجودات التمويلات	٣٢٠,٠٨٣	٤,٢٥٨	–	١٤	–	٣٢٤,٣٥٥
إستثمارات في صكوك	١٩٥,٠٥٠	–	–	–	–	١٩٥,٠٥٠
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	١٤٦,١٦٠	–	–	٣٩	–	١٤٦,١٩٩
إستثمارات في أوراق مالية	٢٥,٩٣٨	–	–	١٤,٣٨٣	٣,٦٦٨	٤٣,٩٨٩
إستثمارات عقارية	١٧,٧٨١	–	–	–	–	١٧,٧٨١
عقارات قيد التطوير	٦,٢٥١	–	–	–	–	٦,٢٥١
موجودات أخرى	٢٧,٧٢٧	١٥	–	٧٥٠	١	٢٨,٤٩٣
عقارات ومعدات	٧,٧٥٠	–	–	–	–	٧,٧٥٠
إجمالي التعرضات الممولة	**٩٠٤,٢١٩**	**٥,٨٦٦**	**١٠,٧٨٦**	**١٥,٢١٢**	**٣,٦٦٩**	**٩٣٩,٧٥٢**
التزامات وضمانات مالية	٨٠,٧١٢	–	–	–	–	**٨٠,٧١٢**

٤-٣-٢ التوزيع الصناعي/القطاعي

أقر مجلس الإدارة حداً أقصى لتعرضات القطاعات الصناعية. فيما يلي بيان بالتعرضات حسب التوزيع الصناعي/القطاعي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ :

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	بنوك مؤسسات مالية	عقارات	أخرى	الإجمالي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٠٤,٣٧٦	–	–	١٠٤,٣٧٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥,٥٠٨	–	–	٦٥,٥٠٨
موجودات التمويلات *	٧,٨٥٧	٧٢,٠٤٣	٢٤٤,٤٥٥	٣٢٤,٣٥٥
إستثمارات في صكوك	١١,٧٣٧	٧,٥٣٩	١٧٥,٧٧٤	١٩٥,٠٥٠
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	–	١٣٣,٦٥٧	١٢,٥٤٢	١٤٦,١٩٩
إستثمارات في أوراق مالية	١١,١٧٤	٢٩,١٤٧	٣,٦٦٨	٤٣,٩٨٩
إستثمارات عقارية	–	١٧,٧٨١	–	١٧,٧٨١
عقارات قيد التطوير	–	٦,٢٥١	–	٦,٢٥١
موجودات أخرى	٩٥٤	١٩,٣٩٥	٨,١٤٤	٢٨,٤٩٣
عقارات ومعدات	–	٦,٧٣٩	١,٠١١	٧,٧٥٠
إجمالي التعرضات الممولة	**٢٠١,٦٠٦**	**٢٩٢,٥٥٢**	**٤٥٥,٥٩٤**	**٩٣٩,٧٥٢**
التزامات وضمانات مالية	.	٥١,٧٧٩	٢٨,٩٣٣	**٨٠,٧١٢**

تم تصنيف تعرضات موجودات التمويل حسب الغرض من التمويل.

إفصاحات إدارة المخاطر

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٣ تمركز مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٣-٣ تعاملات مع أطراف ذات علاقة

الأطراف ذات علاقة هي الأطراف المرتبطة بالبنك من خلال مساهمة كبيرة، أو سيطرة، أو الإثنين معاً. عندما يرتبط البنك بمعاملات تجارية مع هذه الأطراف، فإن هذه العمليات تتم على أسس عادلة وبشروط تجارية لاتسبب أي أضرار للبنك. لغرض تحديد الأطراف ذات علاقة، يلتزم البنك بشكل صارم بالقواعد الإرشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي المعنية بهذا الشأن. يستعرض الإيضاح رقم ٢٧ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ التوزيع المفصّل.

٤-٣-٤ تعرضات تتجاوز حد مستوى الأهمية

تتطلب التعرضات الكبيرة للاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تخضع لحدود أهمية معينة كما هو موضح في نظام كفاية رأس المال ("CA Module") المذكور في مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي بعمل تعديلات رأسمالية (خصومات).

بالإضافة إلى ذلك، تخضع التعرضات التي تتجاوز الحدود المذكورة في نظام إدارة المخاطر الإئتمانية ("CM Module") (حد التعرض الفردي ١٥٪ من إجمالي رأس المال وحد التعرض الجماعي للأطراف ذات العلاقة ٢٥٪ من إجمالي رأس المال) لوزن مخاطر بنسبة ٨٠٠٪.

للاستثمارات في المؤسسات المالية التي تبلغ نسبة الملكية فيها أقل من ١٠٪ من رأس المال العادي المُصدر، تخضع نسبة ١٠٠٪ من المبلغ الذي يتجاوز ١٠٪ من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية للخصم من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية (أ).

يلخص الجدول التالي التعرضات التي تجاوزت الحدود التنظيمية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

الطرف الآخر	نوع التعرض	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض كنسبة من رأس المال المؤهل	تعرضات تتجاوز الحد
أطراف ذات علاقة	إستثمارات، تمويل وموجودات أخرى	١٣،٨٦٧	٪١٥،٦٥	–
إستثمار في منشآت مالية	إستثمار في منشآت مالية > ١٠٪	١١،١٧٤	٪١٢،٦١	٢،٦٢٦*
الحد المانع الواحد	تمويل	١٤،٧٣٥	٪١٦،٦٣	١،٤٤٧

** تماشياً مع المخصصات الإنتقالية الخاصة بنظام كفاية رأس المال تم إعتبار ١٠٠٪ من التعرضات التي تتجاوز حد مستوى الأهمية (٢،٦٢٦ ألف دينار بحريني) التعديلات رأس المال التنظيمية.*

٤-٣-٥ تعرضات مع أطراف ذات نسبة دين عالية

يوضّح الجدول التالي تسهيلات التمويل لأطراف ذات نسب دين عالية ومخاطر كبيرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

الطرف الآخر	الإجمالي بآلاف الدنانير البحرينية	المخصص بآلاف الدنانير البحرينية	الصافي بآلاف الدنانير البحرينية
الطرف الآخر ١	١١،٣١٤	٨٤٥	١٠،٤٦٩
الطرف الآخر ٢	٨،٥١٨	٤،٢٦٠	٤،٥٢٨
الطرف الآخر ٣	٤،١٨٥	٨١٥	٣،٣٦٩

إفصاحات إدارة المخاطر

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٣ تمركز مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٣-٦ مستحقات تعاقدية متبقية من محفظة الإئتمان ومن إستثمار في صكوك

تسمح سياسة البنك بتعرضات للمخاطر بحد أقصى ٧ سنوات لعملاء البنك من الشركات و ٢٥ سنة لعملائه من الأفراد وأي إستثناء يتطلب الموافقة المسبقة من قِبل مجلس الإدارة. يقوم البنك وبصفة مستمرة بمراقبة الإستحقاقات المتبقية لموجوداته لضمان بقاء أي فروقات في إستحقاقات مطلوباتها ضمن الحدود المقبولة. يبين الجدول التالي توزيع الإستحقاقات التعاقدية حسب نوع التمويل في محفظة الإئتمان والإستثمار في صكوك:

مقياس الإستحقاق	أقل من شهر	١ إلى ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	٣ إلى ٥ سنوات	٥ إلى ١٠ سنوات	١٠ إلى ٢٠ سنة	أكثر من ٢٠ سنة	الإجمالي
محفظة الإئتمان:										
عقود مرابحة	٤٢,٨٦٤	٢٨,٢٧٨	٢٤,١٢٠	٣٨,٢٩٧	٨٠,٩٢٦	٤٥,٥٠٢	٥٦,٣٣٨	٢٤٥	٦	٣١٦,٥٧٦
عقود مضاربة	١٣٤	٢٠	٣٠	٦٠	٢٢٧	٢٢٨	٤٣٣	–	–	١,١٣٢
عقود وكالة	٤,٣١٦	–	–	–	–	–	–	–	–	٤,٣١٦
عقود إستصناع	–	٢٣	١٩	٦٧	٣٢٦	٤٣٧	١,٤٥٩	–	–	٢,٣٣١
عقود إجارة	٢,٨٩٠	٢,٨٩٢	١١,١٩١	٨,٣٥٨	٣٨,٧٢٩	٢,٠٠٦	٣٧,٩٤٧	٢١,٤٧٠	٢,٧١٦	١٤٦,١٩٩
الإجمالي	**٥٠,٢٠٤**	**٣١,٢١٣**	**٣٥,٣٦٠**	**٤٦,٧٨٢**	**١٢٠,٢٠٨**	**٦٦,١٧٣**	**٩٦,١٧٧**	**٢١,٧١٥**	**٢,٧٢٢**	**٤٧٠,٥٥٤**
الإستثمار في صكوك	–	١,٩٥١	–	–	١٨,١٨٣	٢٠,٦٧١	١٥٤,٢٤٥	–	–	١٩٥,٠٥٠
الإجمالي الكلّي	**٥٠,٢٠٤**	**٣٣,١٦٤**	**٣٥,٣٦٠**	**٤٦,٧٨٢**	**١٣٨,٣٩١**	**٨٦,٨٤٤**	**٢٥٠,٤٢٢**	**٢١,٧١٥**	**٢,٧٢٢**	**٦٦٥,٦٠٤**

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك

يوجد لدى البنك إستثمارات معينة في حقوق الملكية يتم تصنيفها في سجلات البنك ويتم وزنها لمخاطر الإئتمان وذلك ضمن إطار كفاية رأس المال. لغرض إحتساب رأس المال التنظيمي، تشتمل الإستثمارات في الملكية والتي يتم تضمينها في سجلات البنك على إستثمارات مدرجة وغير مدرجة في الملكية، وإستثمارات في شركات زميلة تمثّل مؤسسات غير مالية.

يرجى مراجعة الإيضاح رقم ٥ من البيانات المالية الموحدة لمعرفة السياسات المحاسبية التي يتّبعها البنك مع الإستثمارات في الملكية، بما في ذلك السياسات المحاسبية ومنهجيات التقييم المستخدمة، والإفتراضات الأساسية والممارسات التي تؤثر في عملية التقييم.

يعمل قسم إدارة المخاطر جنباً إلى جنب مع قسم الإستثمار في جميع مراحل عملية الإستثمار، بدءاً من دراسة العناية الواجبة التي تسبق الإستثمار إلى مرحلة التخارج، حيث يقدم القسم مراجعة مستقلة لكل عملية. يتم إجراء عملية تقييم لإنخفاض قيمة الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم جمع المعلومات من قسم إدارة المخاطر وقسم الإستثمار. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة البيانات التي تم تحديثها عن الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم تقديم هذه المعلومات إلى مصرف البحرين المركزي.

تتركز إستثمارات البنك في الملكية في مشاريعه الخاصة، والتي تشمل الأسهم الخاصة ومشاريع تطوير البنية التحتية. إن الهدف من هذه الإستثمارات هو عملية تخارج مستقبلية جنباً إلى جنب مع المستثمرين، إما عن طريق عمليات بيع إستراتيجية على مستوى المشروع أو من خلال عمليات طرح عامة أولية. لدى البنك محفظة إستثمارات إستراتيجية تتماشى مع أهدافه الإستثمارية البعيدة المدى.

معلومات عن الإستثمارات في الملكية	المبلغ
ملكية خاصة	٤٣,٩٨٩
إيراد أرباح الأسهم	٢٨٧

إفصاحات إدارة المخاطر

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك (يتبع)

فيما يلي بيان بالفئات التي تم من خلالها تضمين الإستثمارات في الملكية بغرض إحتساب كفاية رأس المال بناءاً على متطلبات مصرف البحرين المركزي.

	إجمالي التعرضات		تعرضات موزونة المخاطر		تكلفة رأس المال (نسبة ١٢,٥٪)	
الإستثمارات في أسهم حقوق الملكية في سجلات البنك	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار
غير مدرجة	١٢,٢١٧	–	١٨,٣٢٦	–	٢,٢٩١	–
إستثمارات في شركات عقارية غير مدرجة	٢٩,١٤٧	–	١١٦,٥٨٨	–	١٤,٥٧٤	–
إستثمارات في أسهم حقوق الملكية غير مدرجة التي تتجاوز الحد الأعلى للتعرضات	٢,٦٢٦	–	–	–	–	–
الإجمالي	**٤٣,٩٨٩**	**–**	**١٣٤,٩١٤**	**–**	**١٦,٨٦٥**	**–**

٤-٥ تصنيف درجات التعرض للمخاطر

تطبق المجموعة نظاماً داخلياً منظم جيداً لمراجعة المخاطر الذاتية، كوسيلة للتمييز بين درجات مخاطر الائتمان في تعرضات الائتمان المختلفة للمجموعة، للإتاحة المجال لتحديد أدق للخصائص العامة لمحفظة الأصول، والتمركزات، وحدود الإدارة، والأصول ذات المشاكل، والتسعير، وكفاية احتياطيات الخسارة (المخصصات). بالإضافة لتحديد المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل والتسهيلات الائتمانية، فإن مراجعة المخاطر الذاتية توفر مُدخلاً رئيسياً لتكاليف رأس المال وأوزان المخاطر. تم توثيق منهجية المجموعة لتصنيف مخاطر الائتمان في سياسة تصنيف مخاطر الائتمان، والذي يهدف لتحقيق مايلي: (أ) إنشاء معيار لتقييم الجدارة الائتمانية ذات العلاقة بالمنشأة المصنفة، وقياس مخاطر الائتمان ذات العلاقة بالسوق، (ب) الوصول لنظام يستند على المخاطر لتسعير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المجموعة، (ج) مراقبة مخاطر الائتمان العامة المتضمنة في محفظة ائتمان المجموعة، (د) إنشاء معيار لاحتساب الدخل المستحق على موجودات الائتمان، (هـ) ربط وتيرة مراجعة الأصول ومستويات سلطات الموافقة من جهة، مع مخاطر الائتمان وتأكيد التركيز على الإدارة الفعالة للأصول الضعيفة، (و) توفير وسيلة للربط بين كفاية راس المال الداخلية مع مخاطر الائتمان للمحفظة.

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية، بناء على معلومات مختلفة، والتي تم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق احكام واجتهادات ائتمانية ذات خبرة. يتم تحديد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض. يتم تحديد درجة المخاطر عند إفتراض حدوث التعرض وعند كل تجديد له، و/أو عند المراجعة الدورية. تقوم الأقسام المعنية بإعداد قوائم تحديد درجة المخاطر ويقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة هذه القوائم. تقوم قسم إدارة الإئتمان وبصورة مستمرة بمراقبة هذه الدرجات حيث يتم تخفيض تصنيف التعرضات متى ما تبين تدهور جودتها، وذلك بناءاً على معايير واضحة ضمن سياسة الإئتمان بالبنك. يتم كذلك مراجعة تصنيف عملاء الشركات مرة سنوياً على الأقل. يتم عرض تقارير على مجلس الإدارة حول الحركة في تصنيف درجات التعرض لمخاطر الإئتمان بصورة ربع سنوية.

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر في السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية، وعلى سبيل المثال، فإن الفرق بين مخاطر التعثر في السداد بين تصنيف المخاطر الائتماني ١ و ٢ أصغر من الفرق بين تصنيف المخاطر الائتماني ٢ و ٣.

يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. يتم تصنيف التعرضات على الدرجات من ١ إلى ١٠، بحيث تكون الدرجة ١ جيدة، والدرجة ٧ على قائمة المراقبة، والدرجات ٨ و٩ و١٠ هي درجات التعثر. تتضمن المراقبة عادة البيانات التالية:

إفصاحات إدارة المخاطر

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٥ تصنيف درجات التعرض للمخاطر (يتبع)

يعتمد البنك على تصنيفات إئتمان/مخاطر للمؤسسات المالية، حيث يتم تصنيفها عموماً بواسطة مؤسسات تصنيف إئتماني خارجية، كما هو موضّح في الإرشادات التالية:

- سيستخدم البنك التصنيفات التي يتم إصدارها من مؤسسات التصنيف الإئتماني الخارجية والتي يتم الموافقة عليها من قبل مصرف البحرين المركزي فقط. تشتمل هذه المؤسسات حالياً على ستاندرد أند بورز، موديز، فيتش، كابيتال إنتلجنس، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف. يُرجى الرجوع إلى جدول التصنيفات المُبيَّن أدناه لمزيد من التوضيح:
- سيتم استخدام التصنيفات باستمرار لأغراض تقييم المخاطر من مؤسسات تصنيف إئتماني خارجية مختارة:
- سيقوم البنك بإستخدام أقل تصنيف، في حال توافر عدة تصنيفات من مؤسسات التصنيف الإئتماني الخارجية لأي من المؤسسات المالية:
- لن يستخدم المصرف تصنيف المخاطر المحدد المُصدر لمؤسسة مالية غير مصنفة، باستثناء في حال إستثمار محدد في هذه الأداة المالية أو مطالبة المصرف بالتساوي مع المُصدر:
- سيتم استخدام تصنيفات العملات الداخلية لتقييم المطالبات بالعملة المحلية بينما سيتم استخدام تصنيف العملات الأجنبية لتعرضات العملات الأجنبية:
- لا يمكن استخدام التصنيف قصير الأجل للمؤسسات المالية لتقييم المخاطر المتعلقة بالمطالبات طويلة الأجل غير المصنفة.

تقوم مؤسسات التصنيف الإئتماني الخارجية المختلفة بإصدار رموز مرجعية مختلفة للرجوع إلى تصنيف المخاطر المتعلق بالمؤسسات المالية. سيتم إستخدام جدول معادلة التصنيفات التالي، الذي تم إصداره من قبل مصرف البحرين المركزي ليربط تصنيفات مؤسسات التصنيف الإئتماني الخارجية بتصنيفات المصرف الداخلية:

ستاندرد أند بورز	موديز	فيتش	كابيتال إنتلجنس	الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف	التصنيف الداخلي		
					الدرجة	الوصف	
AAA	Aaa	AAA	AAA	AAA	١	درجة أولى	درجات إستثمارية
AA+	Aa1	AA+	AA+	AA+	٢	ممتاز	
AA	Aa2	AA	AA	AA	٢		
AA-	Aa3	AA-	AA-	AA-	٢		
A+	A1	A+	A+	A+	٣	جيدجدا	
A	A2	A	A	A	٣		
A-	A3	A-	A-	A-	٣		
BBB+	Baa1	BBB+	BBB+	BBB+	٤	جيد	
BBB	Baa2	BBB	BBB	BBB	٤		
BBB-	Baa3	BBB-	BBB-	BBB-	٤		
BB+	Ba1	BB+	BB+	BB+	٥	مُرضي	درجات غير إستثمارية
BB	Ba2	BB	BB	BB	٥		
BB-	Ba3	BB-	BB-	BB-	٥		
B+	B1	B+	B+	B+	٦	مقبول	
B	B2	B	B	B	٦		
B-	B3	B-	B-	B-	٦		
CCC+	Caa1	CCC+	C+	CCC+	٧	تحت المتابعة	
CCC	Caa2	CCC	C	CCC	٧		
CCC-	Caa3	CCC-	C-	CCC-	٧		
CC	Ca	CC	D	CC	٨	ردىء	مُصَنفة
C	C	C	-	C	٩	مشكوك فيه	
D	-	D	-	D	١٠	خسارة	

يُرجى الرجوع للإيضاح رقم ٣٥ في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، للمزيد من التفاصيل حول تصنيف الدرجات لتعرضات الإئتمان الخاصة بالبنك.

إفصاحات
إدارة المخاطر

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٦ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات

قد لايستطيع العملاء في بعض الأحيان الوفاء بإلتزاماتهم تجاه البنك عند إستحقاقها. يتم تصنيف أي مبلغ لم يتم دفعه عند إستحقاقه كمتأخرات حيث يقوم البنك بتركيز جهوده على إسترداد هذه المبالغ.

في سنة ٢٠١٨، قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠)المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لتصنيف التعرضات ضمن ثلاث فئات. يتم نقل الحاسابات إلى مراحل أعلى، اعتماداً على حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. تعتبر التعرضات المصنفة في المرحلة ٣ منخفضة القيمة الائتمانية ، ويشمل ذلك التعرضات التي تجاوز تاريخ استحقاقها ٩٠ يومًا.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تحقيق الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها)
- الموجودات المالية المستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً.

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) يصنف الموجودات والتعرضات إلى ٣ فئات، وذلك بناء على طبيعة المخاطر ذات الصلة (أي المخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى)، ويصف ثلاث منهجيات لتقييم الخسائر لكل من فئات هذه الأصول.(١) منهجية الخسائر الائتمانية، (٢) منهجية صافي القيمة القابلة للتحقق، و (٣) منهجية انخفاض القيمة.

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على:

- نقد وأرصدة لدى البنوك
- إيداعات لدى المؤسسات المالية
- موجودات التمويلات
- موجودات مشتراة لغرض التأجير(بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)
- استثمار في الصكوك – أدوات دين بالتكلفة المطفأة
- التزامات تمويلية غير مسحوبة وعقود الضمانات المالية الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً:

- أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ التقرير؛
- أدوات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تتعرض مخاطرها الائتمانية (أي مخاطر العجز عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية) للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

تعتبر المجموعة أن أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون التصنيف الائتماني مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً "الدرجة الاستثمارية". تعتبر المجموعة أن هذه الدرجة تساوي BBB – أو أعلى حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بورز.

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

يقوم المصرف بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و٩ و١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءاً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قام المصرف بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءاً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم التعرف عليها نظراً للظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية.

لمعرفة سياسة البنك المفصلة حول مخصصات الموجودات المالية، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٥ (ك) حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

لمراجعة الإفصاحات الكمية المتعلقة بالتعرضات المتأخرة أو المنخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٥ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

إفصاحات إدارة المخاطر

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٦ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

٤-٦-١ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة/الحسابات المتأخرة غير منخفضة القيمة

	دول مجلس التعاون	أوروبا	الإجمالي
منخفضة القيمة:			
٣ أشهر إلى سنة	٦٦,٢١٩	–	٦٦,٢١٩
سنة إلى ٣ سنوات	٢٨,١٣٨	٨,٥١٨	٣٦,٦٥٦
أكثر من ٣ سنوات	٣,٥٥١	–	٣,٥٥١
	٩٧,٩٠٨	**٨,٥١٨**	**١٠٦,٤٢٦**
مخصصات انخفاض القيمة للمرحلة الثالثة			
في ١ يناير ٢٠١٩	١٥,٧٧٧	–	١٥,٧٧٧
صافي التحويل إلى المرحلة ٣	٨٣٤	٤٨٢	١,٣١٦
مخصص خلال السنة	١٢,٥٦٩	٣,٧٧٨	١٦,٣٤٧
شطب خلال السنة	–	–	–
	٢٩,١٨٠	**٤,٢٦٠**	**٣٣,٤٤٠**
القيمة الدفترية	**٦٨,٧٢٨**	**٤,٢٥٨**	**٧٢,٩٨٦**
متأخرات غير منخفضة القيمة، متضمنة المتاخرات دون المستوى:			
إلى ٣ أشهر	٦٩,٠١٩	–	٦٩,٠١٩
٣ أشهر إلى سنة	–	–	–
أكثر من سنة	–	–	–
	٦٩,٠١٩	**–**	**٦٩,٠١٩**
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ١ و٢	**٤,٧٢١**	**٣,١٠٦**	**٧,٨٢٧**

إفصاحات إدارة المخاطر

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٦ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

٤-٦-١ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة/الحسابات المتأخرة غير منخفضة القيمة (يتبع)

	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	الإجمالي
منخفضة القيمة:				
٣ أشهر إلى سنة	١،٠٤٧	٢٢،٥٥٨	٤٢،٦١٤	٦٦،٢١٩
سنة إلى ٣ سنوات	–	٤،٣٧٥	٣٢،٢٨١	٣٦،٦٥٦
أكثر من ٣ سنوات	–	٤٣٩	٣،١١٢	٣،٥٥١
	١،٠٤٧	**٢٧،٣٧٢**	**٧٨،٠٠٧**	**١٠٦،٤٢٦**
مخصصات انخفاض القيمة للمرحلة الثالثة				
في ١ يناير ٢٠١٩	–	٢،٦٤٣	١٣،١٣٤	١٥،٧٧٧
صافي التحويل إلى المرحلة ٣	١٢٩	٧٦	١،١١١	١،٣١٦
مخصص خلال السنة	٣٩٥	١،١١٨	١٤،٨٣٤	١٦،٣٤٧
شطب خلال السنة	–	–	–	–
	٥٢٤	**٣،٨٣٧**	**٢٩،٠٧٩**	**٣٣،٤٤٠**
القيمة الدفترية	**٥٢٣**	**٢٣،٥٣٥**	**٤٨،٩٢٨**	**٧٢،٩٨٦**
متأخرات غير منخفضة القيمة، متضمنة المتأخرات دون المستوى:				
إلى ٣ أشهر	٢،٤٠٤	٤٣،٩٢٤	٢٢،٦٩١	٦٩،٠١٩
٣ أشهر إلى سنة	–	–	–	–
أكثر من سنة	–	–	–	–
	٢،٤٠٤	**٤٣،٩٢٤**	**٢٢،٦٩١**	**٦٩،٠١٩**
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ١ و٢	**٧١**	**١،١٣٦**	**٦،٦٢٠**	**٧،٨٢٧**

٤-٧ تسهيلات يتم إعادة التفاوض بشأنها

لمزيد من المعلومات حول التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٥ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٤-٨ دعاوى قضائية وتعرضات تم شطبها

لدى البنك سياسات لمباشرة ورفع الدعاوى القضائية بعد إستنفاد جميع الوسائل الودية لتسوية المستحقات من العملاء.

لدى البنك سياسة تسمح بشطب التعرضات عند إنتفاء إحتمال إسترداد مستحقاتها من خلال الدعاوى القضائية والوسائل الأخرى.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، البنك ليس معرض لأي التزامات قانونية جوهرية محتملة ناجمة عن إجراءات قانونية معلقة. واستناداً لتقديرات الإدارة، لا توجد مطلوبات محتملة ناشئة عن هذه الإجراءات القانونية المعلقة.

إفصاحات إدارة المخاطر

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٩ غرامات من مدفوعات متأخرة

يحق للبنك، في الحالات التي يتأخر فيها عملاؤه عن تسديد المستحقات إليه، تحصيل غرامات منهم بناءاً على الإتفاقية الموقعة بينهم وبين البنك. يقوم البنك بتحصيل هذه الغرامات من العملاء عندما تكون المبالغ كبيرة. حسب سياسة البنك يتم إحتساب هذه الغرامات في حساب منفصل ويتم صرفها في أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

من سياسة البنك المساهمة بأي مبالغ متحصلة من مصادر غير مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية في صندوق للأعمال الخيرية والزكاة. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تم تحويل مبلغ ٥٤ ألف دينار بحريني إلى صندوق الأعمال الخيرية والزكاة.

بالنسبة للإفصاحات الكمية، يرجى مراجعة بيان مصادر وإستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٤-١٠ تخفيف مخاطر الإئتمان

يستخدم البنك مجموعة من الأدوات لتخفيف مخاطر الإئتمان، أهمها حماية التعرض عن طريق إستخدام رهونات مناسبة. بالرغم من أن وجود هذه الرهونات لايعتبر شرطاً مسبقاً لتقديم التسهيل، إلا أن جزءاً كبيراً من التعرضات الحالية على الأقل مضمونة جزئياً. لدى البنك سياسات واضحة حول نوعية الأصول التي يمكن قبولها كرهونات وكيفية تقييم هذه الأصول. عموماً يتم تقييم جميع الأصول التي تم قبولها كرهونات مرة واحدة في السنة على الأقل. تم وضع الأسس القانونية الخاصة بسريان مفعول وتنفيذ المستندات المستخدمة في إنشاء هذه الرهونات من قِبل خبراء قانونيين خارجيين.

يبين الجدول التالي تغطية ضمانات جميع التعرضات الإئتمانية والتي تم تصنيفها على أساس نوع الضمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

نوع الضمان	مرابحة	وكالة	إستصناع	إجارة	قيمة الضمان [١]	إجمالي التعرض [٢]	نسبة التغطية ٪	النسبة من الإجمالي ٪
عقارات	٢١١,٨٥٤	٣,٠١٦	١,٥٩٣	٢٢٦,٧٤٤	٤٤٣,٢٠٧	٣١,٢٨١	٪١٤٣	٪٩٤
أوراق مالية مدرجة	–	–	–	–	–	–	٪.	٪.
أوراق مالية غير مدرجة	–	–	–	–	–	–	٪.	٪.
ضمانات بنكية	–	–	–	–	–	–	٪.	٪.
ضمانات نقدية	٢٣,٢٨٠	–	–	٥٧٤	٢٣,٨٥٤	٤٤,٧٢٤	٪٥٣	٪٥
أخرى	٤,٨٥٦	–	–	–	٤,٨٥٦	١٣,٢٩٢	٪٣٧	٪١
غير مضمونة	–	–	–	–	–	١٤٣,٥٢٤	٪.	٪.
الإجمالي	**٢٣٩,٩٩٠**	**٣,٠١٦**	**١,٥٩٣**	**٢٧٧,٣١٨**	**٤٧١,٩١٧**	**٥١١,٨٢١**		

[١] تمثل قيم الضمان بناءاً على آخر تقييم تم تنفيذه بناءاً على سياسة البنك للتقييم شاملةً الضمانات التي تتجاوز قيمها القيمة الدفترية للتسهيلات.

[٢] تشتمل هذه المبالغ على إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة في القيمة تبلغ ٤١,٢٦٧ ألف دينار بحريني.

يتم إحتساب الممتلكات العقارية بقيم تعتمدها جهات تقييم مؤهلة. يتم تقييم الأصول المادية الأخرى كالآليات بقيمتها الدفترية، أو بقيمة فواتيرها أو كما يصدق عليها أحد الخبراء الخارجيين. يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة بسعر السوق بينما يتم تقييم الأوراق المالية الغير مدرجة بالتكلفة بعد خصم مخصصات الإنخفاض في القيمة. يتعامل البنك مع مجموعة من المُقيّمين المعتَمدين للممتلكات العقارية. يقوم قسم إدارة المخاطر بالإشراف على عملية التقييم بإستقلالية عن الأقسام المعنية الأخرى.

في أغلب الأحيان تكون التسهيلات أيضاً مضمونة بضمانات شخصية أو ضمان شركات، أو ملكية مشتركة للمركبات، أو من خلال التنازل عن عوائد تعاقدية، أو تنازل عن ملكية شهادات تأمين، ونحو ذلك. لكن وحسب سياسة البنك الإئتمانية فإن هذه الضمانات أو التنازلات لاتعتبر ملموسة بالرغم من أن قيمتها تكون كبيرة في حالات كثيرة، لذلك يتم إحتسابها صِفراً لأغراض التحليل السابق.

يتم تقييم الأصول الممولة كإجارة منتهية بالتمليك بقيمتها الإسمية مع الضمانات المادية حيث تم تضمينها تحت بند عقارات أو بند أخرى في الجدول السابق.

إفصاحات إدارة المخاطر

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-١٠ تخفيف مخاطر الإئتمان (يتبع)

إن القيمة المعلنة لجميع التعرضات هي عبارة عن إجمالي التعرض قبل أي مخصصات. لايقوم البنك بإجراء أي تسوية للضمانات المحتفظ بها سواءاً كانت مضمّنة أو غير مضمّنة في الميزانية العمومية. لم يقم البنك بطلب أي إعفاءات رأسمالية لتقليل مخاطر الإئتمان وذلك حسب القسم ٤-٧ من نموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قِبل مصرف البحرين المركزي ولذلك ولغرض إحتساب معدل كفاية رأس المال فقد تم وزن مخاطر جميع التعرضات بناءاً على قيمتها الإجمالية.

لدى البنك سياسة للتخلص من الأصول المحتفظ بها كرهونات والغير قابلة للتحويل إلى نقد، وذلك بعد إتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة.

٤-١١ متطلبات رأس المال التنظيمي حسب نوع عقود التمويل

	التعرض		أصول موزونة لمخاطر الإئتمان		متطلبات رأس المال (١٢,٥٪)	
عقد التمويل	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار
مرابحة	١٤٤,٤٣٢	١٨١,٥٠١	١٢٦,١٦٦	٥١,٣٠٨	١٥,٧٧١	٦,٤١٤
موجودات الإجارة (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	١٤٦,١٩٩	–	–	–	–	–
مشاركة	١٠٥	–	١٠٥	–	١٣	–
مضاربة	١,٠٤٧	–	١,٠٤٧	–	١٣١	–
وكالة	٥,٠٠٧	–	٥,٠٠٧	–	٦٢٦	–
إستصناع	–	١,٧٣٣	–	٥٢٠	–	٦٥
الإجمالي	**٢٩٦,٧٩٠**	**١٨٣,٢٣٤**	**١٣٢,٣٢٥**	**٥١,٨٢٨**	**١٦,٥٤١**	**٦,٤٧٩**

٥ مخاطر السوق

٥-١ إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تأثر إيرادات البنك أو تأثر قيمة الأدوات المالية التي يمتلكها بالتغيرات في أسعار السوق، كالتغير في أسعار العملات، ومعدلات الأرباح، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في التعرضات لمخاطر السوق ضمن معايير مقبولة، مع تحقيق أفضل العوائد من هذه المخاطر.

تتطلب قواعد مصرف البحرين المركزي من البنك فصل تعرضاته لمخاطر السوق بين مَحافِظ للمتاجرة ومَحافِظ لغير المتاجرة. ليس لدى البنك أي تعرضات لمراكز متاجرة سواءاً في الأسهم أو في السلع ولذلك يعتبر التعرض للتغير في أسعار العملات والتعرض للصكوك، على الرغم من محدوديته، مصدراً رئيسياً لمخاطر السوق. هناك أيضاً إحتمال التعرض لمخاطر معدلات الأرباح والتي تظهر بسبب عدم تطابق بُنية الموجودات مع المطلوبات. لدى البنك سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة مع حدود واضحة للمخاطر ومؤشراتها وذلك لغرض إدارة مخاطر السوق بفعالية.

خلال سنة ٢٠١٢، بدأ البنك بالمتاجرة في الصكوك على أسس إنتقائية. وتقتصر المتاجرة على صكوك تُصدرها جهات سيادية وشبه سيادية أو صكوك تُصدرها جهات أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي مع إشتراط حصولها على درجات تقييم إستثمار من وكالة موديز أو ستاندرد أند بورز.

يتم مراقبة مخاطر عمليات المتاجرة هذه عن طريق إعادة تقييم الصكوك بقيمتها السوقية على أساس يومي. إن حجم المحفظة والأهم من ذلك عدد الأدوات يعتبر صغيراً جداً بحيث لايمكن الإعتماد على أي نماذج إحصائية.

قام البنك بصياغة سياسة شاملة للمتاجرة في الصكوك والمساهمة في صناديق الصكوك التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، وتهدف أساساً إلى المتاجرة في الصكوك والمساهمة في صناديق الصكوك وغيرها من المنتجات المنظّمة ذات الإيرادات الثابتة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية كجزء من مهام أعمال الخزينة. تتضمن السياسة إرشادات واضحة للمتاجرة في الصكوك والمساهمة في صناديق الصكوك، والحدود، والأسواق المستهدفة، والقطاعات، والدول، والمدة، ومعايير إيقاف الخسارة والإجراءات والتقارير. تتم مراقبة المحفظة على أساس سعر السوق وتسلم التقارير إلى لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

إفصاحات إدارة المخاطر

٥ مخاطر السوق (يتبع)

٥-١ إدارة مخاطر السوق (يتبع)

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة هذه الإستثمارات كجزء من المراقبة الشاملة لإدارة النقد والخزينة والأنشطة الإستثمارية للبنك.

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر السوق، وصافي التعرضات وحساسيتها ضمن الإيضاح رقم ٣٥ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٥-٢ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر السوق

يبين الجدول التالي مراكز مخاطر السوق لكل فئة من فئات مخاطر السوق وذلك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إضافة إلى الحد الأقصى والأدنى خلال الفترة:

	كما في ٣١ ديسمبر	الحد الأقصى	الحد الأدنى
مخاطر مركز الملكية	–	–	–
مخاطر السوق من مراكز متاجرة في صكوك *	–	–	–
مخاطر أسعار العملات	٧٥٢	٧٥٢	٥٩٢
مخاطر السلع	–	–	–
الإجمالي (أ)	**٧٥٢**	**٧٥٢**	**٥٩٢**
الأصول موزونة المخاطر (أ x ١٢,٥)	٩,٤٠٣	٩,٤٠٣	٧,٤٠٠
متطلبات رأس المال (١٢,٥٪)	١,١٧٥	١,١٧٥	٩٢٥

** تمثّل نسبة ٣٠٪ من التعرضات حيث يتم تخصيص هذه الإستثمارات في صكوك من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.*

٦ مخاطر التشغيل

٦-١ إدارة مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر حدوث خسارة بسبب عدم كفاية أو وجود خلل في العمليات الداخلية، أو بسبب أخطاء بشرية، أو أخطاء في الأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية تتضمن على سبيل المثال وليس الحصر، مخاطر قانونية ومخاطر إلتزام بالشرعية الإسلامية. تعتبر مخاطر التشغيل جزءاً متأصلاً من العمليات الإعتيادية. مع العلم بأنه لايمكن التخلص من المخاطر التشغيلية بصورة كاملة، إلا أن البنك يحاول جاهداً تقليلها من خلال التأكد من وجود بنية أساسية رقابية قوية في جميع أقسام البنك. يتم إتخاذ إجراءات وعمليات مختلفة لإدارة مخاطر التشغيل وتشمل التدريب الفعّال للموظفين، وضوابط مناسبة لحماية الموجودات والسجلات، والقيام بتسويات دورية للحسابات والعمليات، والمراقبة المستمرة لحدود المخاطر، وفصل المهام، والإدارة المالية وإعداد التقارير.

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر التشغيل ضمن الإيضاح رقم ٣٥ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة جميع عمليات التشغيل للتأكد من تنفيذ توجيهات مجلس الإدارة تنفيذاً كاملاً ويقدم تقارير حول أي حالات إنحراف، إن وجدت، للإدارة العليا ولمجلس الإدارة. لدى القسم فريق من الموظفين المتخصصين للقيام بهذه المهمة. قام البنك بتطبيق نظام لإدارة مخاطر التشغيل حيث يقوم هذا النظام بمراقبة مؤشرات المخاطر والضوابط الرئيسية في جميع مجالات العمليات ويقوم بإطلاق إشارات مناسبة عند وقوع أحداث تم تحديدها مسبقاً (من خلال تجاوز هذه الإشارات) حيث يقوم القسم بعرض تقارير دورية لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. إضافة إلى ذلك، تقتضي سياسة البنك القيام بمهام حجز، وتسجيل، ومراقبة العمليات عن طريق موظفين مستقلين غير أولئك الأفراد الذين قاموا بهذه بالعمليات.

يتضمن إطار إدارة مخاطر التشغيل الذي يطبقه البنك مكونات كمؤشرات المخاطر الرئيسية، وبيانات خسائر التشغيل، ومخاطر وضوابط التقييم الذاتي في مختلف أنحاء البنك. يتم مراقبة هذه المكونات بصورة دورية الأمر الذي يساعد على سرعة إكتشاف وتصحيح أوجه القصور في العمليات والإجراءات. يتم مراقبة المعلومات التي تم جمعها لإنشاء قاعدة بيانات بالخسائر والتي قد يتم الإعتماد عليها كنقطة بداية لتطبيق منهج متقدم لإدارة مخاطر التشغيل في المستقبل.

إفصاحات إدارة المخاطر

٦ مخاطر التشغيل

٦-٢ دعاوى قضائية
حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لاتوجد لدى البنك أي دعاوى قضائية جوهرية بما في ذلك الإجراءات القانونية المُعلّقة بإستثناء ما ورد في البند ٤-٨ أعلاه. لدى البنك فريق قانوني متخصص يقوم بتقديم المشورة القانونية ومساعدة جميع أقسام البنك.

٦-٣ الإلتزام الشرعي
تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمهمة توجيه، ومراجعة، والإشراف على أنشطة البنك لضمان توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. لدى البنك مراقب شرعي، يقوم بمراجعة إلتزام منتجات وعمليات البنك بفتاوى وأحكام هيئة الرقابة الشرعية بصورة مستمرة كما يقوم أيضاً بمراجعة الإلتزام بمتطلبات المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة وإعتماد جميع المنتجات والخدمات قبل طرحها وتقديمها للعملاء، كما تقوم بمراجعة دورية للمعاملات التي يقوم بها البنك. يتم إصدار تقرير سنوي من قبل هيئة الرقابة الشرعية تؤكد فيه إلتزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٦-٤ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر التشغيل
يستخدم البنك طريقة المؤشر الأساسي لإحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر التشغيل.

يبين الجدول التالي الأصول موزونة المخاطر ومتطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات (أ)	٣٤،٨٣٥
أصول موزونة لمخاطر التشغيل (ب) = أ x ١٥٪ x ١٢،٥	٦٥،٣١٥
متطلبات رأس المال = ب x ١٢،٥٪	٨،١٦٤

٧ مخاطر أخرى

٧-١ مخاطر السيولة
مخاطر السيولة هي مخاطر أن يواجه البنك صعوبة في الوفاء بإلتزاماته المالية وذلك بسبب عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات. يهدف البنك من خلال منهجه في إدارة السيولة إلى ضمان توفر سيولة كافية لدى البنك في جميع الأوقات للوفاء بإلتزاماته عند إستحقاقها، بدون تحمّل أي خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بإلحاق أضرار بسمعة البنك.

لدى البنك سياسة خاصة بمخاطر السيولة، حيث توضح أدوار ومسئوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وقسم الخزينة، والأقسام الأخرى المعنية بإدارة السيولة. تنص هذه السياسة أيضاً على وجوب محافظة البنك على معدلات سيولة مختلفة، إضافة إلى حدود الفجوات ضمن كل فترة زمنية في سُلّم الإستحقاق. تتمثل سياسة البنك في الإحتفاظ بمستوى مناسب من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية كالإيداعات بين البنوك، والصكوك وذلك لضمان توفُر السيولة لدفع ودائع المضاربات المُستحقة والحسابات الجارية والمطلوبات الأخرى، متى حان موعد إستحقاقها.

تقع مسئولية الإدارة اليومية لإدارة مخاطر السيولة على قسم الخزينة، حيث يقوم بمراقبة مصادر ومواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة، ويتأكد من الإلتزام بالحدود التي أقرّتها لجنة الموجودات والمطلوبات. يقوم قسم إدارة المخاطر مع قسم الرقابة المالية بالبنك بمتابعة أوضاع السيولة ويتم تقديم تقارير حول أي مخالفات إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، وإلى اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار، وكذلك إلى مجلس الإدارة.

إفصاحات إدارة المخاطر

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٧-١ مخاطر السيولة (يتبع)

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٢ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

يبين الجدول التالي معدلات السيولة الرئيسية والتي تعكس وضع السيولة في البنك:

	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
الموجودات بين البنوك إلى المطلوبات بين البنوك	٨٤.٨٢٪	٦٢.٦١٪	٤٧.٠٢٪	١٦٢.٢٠٪	١١٥.٦٠٪
الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	٣٨.٨٣٪	٣٠.٠٢٪	٢٢.١٩٪	٢٧.٣٠٪	٢٢.٧٥٪
الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع	٥١.٧٩٪	٤٧.٥٥٪	٣٥.١٢٪	٣٥.٩٤٪	٣٠.٦٥٪
صافي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع	٣٣.٧٠٪	١٨.٠٨٪	١.٠.٧٪	٢٥.٧٨٪	٢٠.٩٦٪

٧-٢ مخاطر نسبة الأرباح في سجلات البنك

إن المخاطر الرئيسية الأخرى الذي تتعرض لها سجلات البنك هي مخاطر الخسارة الناجمة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية والتي قد تحدث بسبب تغير في نسب أرباح السوق. تتم إدارة مخاطر نسبة الأرباح بصفة رئيسية عن طريق مراقبة فجوات معدلات الربح من خلال إيجاد حدود مُتّفق عليها مسبقاً لإعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسئولة عن مراقبة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بمساعدة اللجنة وذلك ضمن أنشطة متابعاته اليومية.

تتم إدارة مخاطر نسبة الربح مقابل حدود فجوات معدل الربح من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك لسيناريوهات مختلفة معيارية وغير معيارية لنسب الأرباح. تشتمل السيناريوهات المعيارية التي تتم دراستها بصورة شهرية على إرتفاع أو إنخفاض موازي بمعدل ٢٠٠ نقطة أساسية عبر جميع منحنيات العوائد. فيما يلي تحليل لحساسية البنك تجاه أي إرتفاع أو إنخفاض في نسب أرباح السوق (بإفتراض عدم حصول تحركات غير متناسقة في منحنيات العوائد، وبيان مركز مالي مستقر):

	٢٠٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض متوازي
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**± ٨٦٥**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	± ٢٩٨

٧-٣ مخاطر إئتمانية من أطراف أخرى

إن المخاطر الإئتمانية من أطراف أخرى هي مخاطر عدم قيام الطرف المُرتبط بعقود تحتوي على نسب أرباح السوق، وصرف العملات الأجنبية، وأسهم حقوق الملكية وأسواق الإئتمان بتسديد إلتزاماتها قبل مواعيد إستحقاق هذه العقود. لايقوم البنك بالمتاجرة في أسهمه، أو في العملات الأجنبية، أو في مشتقاتها. ومع ذلك، يدخل البنك في معاملات ذات مخاطر صرف أجنبي وذات مخاطر نسب أرباح متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لغرض التحوط من المخاطر التي قد تنشأ بسبب عدم التطابق بين محفظتي الموجودات والمطلوبات. هناك سياسات واضحة لهذه المعاملات. بالنسبة لمعاملات التسهيلات الإئتمانية الأخرى (وفي المقام الأول الإيداعات بين البنوك)، فقد قام البنك بإنشاء جدول لحدود الأطراف الأخرى يعتمد على تصنيفات إئتمان خارجية لهذه الأطراف. يتم متابعة هذه الحدود من قبل قسم إدارة المخاطر في البنك.

٧-٤ مخاطر التمركز

تنشأ مخاطر التركيز عندما يقوم عدد من المدينين، أو الأطراف الأخرى، أو الأطراف المُستَثمر فيها بمزاولة أنشطة متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو في مناطق ذات خصائص إقتصادية متشابهة الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على مقدرتهم وبصورة متشابهة على الوفاء بإلتزاماتهم التعاقدية من خلال ظروف إقتصادية، أو سياسية، أو ظروف أخرى متشابهة. نظراً لذلك، فإن هذه التركيزات تشير إلى حساسية نسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع معين أو منطقة معينة. ولإدارة هذه المخاطر، قام البنك بوضع حدود تعرضات لمختلف المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة هذه الحدود وإبلاغ مجلس الإدارة عن أي حالات إنحراف، إن وُجدت، بشكل ربع سنوي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، كان هناك بعض التركيز على عدد قليل من العملاء الذين كانوا ضمن إستراتيجية البنك وضمن موافقات مجلس الإدارة ومصرف البحرين المركزي. لتفاصيل التعرضات للمناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية، يرجى الإطلاع على البنود ٤-٣-١ و ٤-٣-٢ أعلاه.

إفصاحات
إدارة المخاطر

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٧-٥ مخاطر السمعة
إن مخاطر السمعة هي مخاطر إمكانية أن يؤدي الفهم الخاطئ لممارسات وأنشطة البنك أو لإجراءات الرقابة الداخلية، سواءاً كانت صحيحة أم لا، إلى إنخفاض قاعدة مستثمري البنك قد تكون لها آثار سلبية على سيولة البنك أو على رأس ماله. قد يؤدي ذلك أيضاً إلى رفع دعاوى ضد البنك، الذي وبصرف النظر عن النفقات القانونية التي يمكن تجنبها، ستتضرر مصداقيته ما سيأثر سلباً على نمو أعماله التجارية وربحيته. كون البنك يعمل كمصرف إسلامي، فإن سمعته تعتبر من أصوله الهامة وأحد الأمور التي قد تؤثر على سمعة البنك هو عدم مقدرته على التخارج من الإستثمارات، وتحقيق عوائد أقل من المتوقعة، ونمو محفظة الموجودات المتعثرة، وضعف التواصل مع المستثمرين. لدى البنك إستراتيجية إتصالات متطورة ومُحكمة يتم تنفيذها لتغطية مثل هذه الحالات. إضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

٧-٦ مخاطر الضغوطات التجارية
تشير مخاطر الضغوطات التجارية إلى وجود ضغوطات من السوق لدفع عوائد تتجاوز المعدلات التي تم تحقيقها على الموجودات التي تم تمويلها عن طريق حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. قد يرجع سبب ذلك إلى كون العائد على هذه الموجودات أقل من عوائد الجهات المنافسة. لدى البنك سياسات وإجراءات مناسبة يتم من خلالها تحديد، ومراقبة ومعالجة جميع المخاطر المحتملة والتي قد تنشأ عن القيام بهذه الأنشطة. لمزيد من التفاصيل، يرجى الإطلاع على البند الخاص بأصحاب حسابات الإستثمار.

٧-٧ مخاطر أخرى
تتضمن المخاطر الأخرى مخاطر إستراتيجية، ومخاطر وكالة، ومخاطر رقابية، وغيرها، وهي مخاطر كامنة في جميع الأنشطة ولايمكن قياسها وتحديدها بشكل سهل. يتولى مجلس إدارة البنك مسئولية إعتماد ومراجعة إستراتيجيات المخاطر والتعديلات على سياسات المخاطر بصورة شاملة. تقع على الإدارة العليا للبنك مسئولية تنفيذ إستراتيجيات المخاطر التي إعتمدها مجلس الإدارة. كما تقوم الإدارة أيضاً بالتأكد من أن الأنظمة الداخلية لحوكمة الشركات والإلتزام الرقابي لإدارة مخاطر الوكالة ومخاطر السمعة قوية وفعّالة. يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

٨ إفصاحات عن المنتجات

٨-١ نوع المنتجات ووعي المستهلك
لدى البنك سياسة للإفصاح يتم تطبيقها على جميع قنوات الإتصال مع الجمهور وتشمل الإتصال المكتوب، والشفهي والإلكتروني. يتم القيام بهذه الإفصاحات في الوقت المناسب وبالطريقة التي تناسب المتطلبات المحلية والتنظيمية.

يقدم البنك تشكيلة واسعة من المنتجات المصرفية التجارية والإستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. والتي تشتمل ، بالإضافة إلى منتجات التمويل التقليدية، على تشكيلة من المنتجات الإستثمارية المبتكرة والتي تم هيكلتها كالصناديق، وإستثمارات مُنظّمة ومضاربات مقيدة. لدى قسم الإستثمار بالبنك خبرة في تكوين منتجات مبتكرة راقية وذات قيمة مضافة تقدم قائمة واسعة من الهياكل، والعوائد المتوقعة، والفترات الزمنية، وملامح المخاطر.

يتم تقديم أي مقترح لمنتجات جديدة عن طريق أقسام البنك ذات العلاقة كلٌ على حده. تقوم اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار في البنك بمراجعة هذه المقترحات لضمان توافق المنتجات أو الأنشطة مع إستراتيجية البنك تجاه الأعمال والمخاطر. تتطلب جميع المنتجات الجديدة موافقة مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

يتم وضع المعلومات حول المنتجات الجديدة أو أي تغيير في المنتجات الحالية على الموقع الإلكتروني للبنك على العنوان www.khcbonline.com أو يتم نشرها في وسائل الإعلام. يتم أيضاً إطلاع العملاء والجمهور على تفاصيل المنتجات عن طريق المطويات أو الإعلانات.

إفصاحات إدارة المخاطر

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٢ التعامل مع الشكاوى

يأخذ البنك النزاعات والشكاوى من جميع العملاء على محمل الجد. قد تؤدي هذه النزاعات أو الشكاوى إلى إنهيار محتمل للعلاقات وقد تؤثر سلباً على سمعة البنك. قد يؤدي عدم حلّ هذه النزاعات أو الشكاوى إلى دعاوى قضائية وإلى إحتمال توجيه توبيخ من قبل الجهات الرقابية. لدى البنك سياسة شاملة تُعنى بالشكاوى الخارجية، حيث تم إعتمادها من قبل مجلس الإدارة. جميع موظفي البنك على إطلاع بهذه السياسة وملتزمون بها.

لدى البنك موظف مكلف بالتعامل مع جميع الشكاوى الخارجية ويتم نشر بيانات الإتصال الخاصة به على الموقع الإلكتروني للبنك وكذلك في الفروع وفي جميع المواد الدعائية. يتم عادة التحقيق في الشكاوى من قبل أشخاص ليس لهم علاقة مباشرة بموضوع الشكوى. يحاول البنك حلّ جميع الشكاوى خلال خمسة أيام عمل. لكن إذا تعذر ذلك، فإنه يتم الاتصال بالعميل مباشرة لإشعاره بالإطار الزمني لإصلاح وحلّ الشكوى. يتم أيضاً تقديم تقرير دوري حول وضع الشكاوى إلى مجلس الإدارة.

٨-٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

يقوم البنك بقبول أموال من مستثمرين صغار وكذلك من الأفراد ذوي الملاءة العالية على هيئة عقود مضاربة. تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً يقدمها العملاء للبنك كي يتم إستثمارها بطرق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وللبنك حرية التصرف في هذه الأموال بصفته مضارباً. جميع حسابات الإستثمار مبنية على أساس المشاركة في الأرباح، غير أن البنك لايضمن أي مستوى معين من العوائد. يتحمل العملاء أي خسارة ناشئة عن هذا الإستثمار بإستثناء في حالة الإهمال من قبل البنك. يقوم البنك بإحتساب حصته من الأرباح كرسوم مضارب.

يقبل البنك الأموال من أصحاب حسابات الإستثمار بالدينار البحريني، وبالدولار الأمريكي، وبعملات دول مجلس التعاون الخليجي وعملات أخرى ولفترات إستحقاق تتراوح مابين شهر واحد و ٣٦ شهراً. يقوم البنك بإجراء دراسات العناية الواجبة للتعرف على العميل قبل قبول أي إستثمار. يقوم العميل بالتوقيع على إتفاقية تغطي جميع شروط وأحكام الإستثمار والتي تتضمن المدة الزمنية، وأساس توزيع الأرباح، وعملية السحب المبكر، ونحو ذلك.

منذ سنة ٢٠٠٩، قام البنك بطرح حساب إدخاري جديد تحت إسم "حساب الوافر" والذي يؤهل المستثمرين للحصول على جوائز نقدية ونوعية، يتم دفعها بعد إجراء سحوبات شهرية، وربع سنوية، وسنوية إضافة إلى حصة هذه الحسابات الإعتيادية من الأرباح المعلنة والموزعة على المساهمين بعد خصم حصة المضارب.

يُعتبر أصحاب حسابات الإستثمار مصدراً هاماً من مصادر التمويل للبنك حيث تتماشى العوائد التي يعرضها البنك للمستثمرين مع عوائد السوق. إلا أن أي نقص في العوائد من هذه الأموال المُستثمرة يعرض البنك لمخاطر الضغوطات التجارية. يقوم البنك وبصفة منتظمة بمراقبة نسبة العوائد التي يقدمها منافسوه لتقييم توقعات أصحاب حساباته الإستثمارية. تتضمن سياسة البنك أيضاً التنازل الكلي أو الجزئي عن حصته من دخل الإستثمارات كمضارب، وذلك لغرض تقديم عوائد مقبولة إلى مستثمريه.

يقوم البنك بخلط أمواله مع أموال أصحاب حسابات الإستثمار حيث يتم إستثمارها معاً. لدى البنك خليطين محددين من الأصول التي يتم إستثمار أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها والتي يتم تخصيص الدخل المتحقق منها لهذه الحسابات. أحد الخليطين قصير الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار قصيرة الأجل. أما الخليط الآخر فهو طويل الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار طويلة الأجل. يتم إحتساب حصة المستثمرين من إجمالي الدخل بعد خصم حصة البنك كمضارب. يتضمن جدول تخصيص الأرباح الذي يقوم العميل بالتوقيع عليه قبل الإستثمار خطة توزيع حصة المضارب. يتحمل البنك المصروفات الإدارية التي يتم تكبدها لإدارة هذه الحسابات بصورة مباشرة، ولايتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. تظهر حقوق أصحاب حسابات الإستثمار بقيمتها الدفترية.

مراعاةً للأحكام السابقة، فإن الودائع التي يحتفظ بها البنك يتم تغطيتها وحمايتها من خلال برنامج حماية الودائع الذي قام مصرف البحرين المركزي بإنشائه والذي يختص بتأسيس برنامج لحماية الودائع وتعيين مجلس لإدارة هذا البرنامج.

إفصاحات
إدارة المخاطر

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

الجدول التالي يبين تفاصيل توزيع الدخل على أصحاب حسابات الإستثمار للسنوات الخمس الماضية:

	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
دخل مخصص لأصحاب حسابات الإستثمار	٢٣,٥٤٤	١٤,٢٢١	١٤,٨٨٤	١٦,٢٨٦	١٦,٩٣٣
أرباح موزعة	١٥,٠٨٧	٨,٦٠٢	٧,٤٤٧	٧,١٥٦	٧,٣٨٢
رسوم المضارب*	٨,٤٥٧	٥,٦١٩	٧,٤٣٧	٩,١٣٠	٩,٥٥١
كما في ٣١ ديسمبر					
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار[١]	٤٦٧,٢٦٨	٣٤٣,٨١٩	٣٨٣,٥٦١	٣٨٠,٩٧٥	٣٧٨,٥٩٦
إحتياطي معادلة الأرباح	–	–	–	–	–
إحتياطي مخاطر الإستثمار	–	–	–	–	–
نسبة إحتياطي معادلة الأرباح إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (٪)	–	–	–	–	–
نسبة إحتياطي مخاطر الإستثمار إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (٪)	–	–	–	–	–

[١] *تمثل متوسط أرصدة الحسابات.*

** تتضمن المساهمة في برنامج حماية الودائع.*

نسبة التمويل من أصحاب حسابات الإستثمار على حسب نوع عقود أصحاب حسابات الإستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

نوع عقد أصحاب حسابات الإستثمار	نسبة التمويل
مضاربة شهرية[١]	٣٤.٩٪
مضاربة ٣ شهور	٥.٥٪
مضاربة ٦ شهور	٤.٢٪
مضاربة ١٢ شهر	٢٣.٤٪
مضاربة ١٨ شهر	٠.٠٪
مضاربة ٢٤ شهر	٤.٤٪
مضاربة ٣٦ شهر	١.٩٪
مضاربة الشخصيات الهامة	٢٥.٦٪
الإجمالي	**١٠٠.٠٠٪**

[١] *تشتمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.*

إفصاحات إدارة المخاطر

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

نسبة الأرباح الموزعة على المستثمرين حسب نوع حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (بالفترة الزمنية):

الفترة الزمنية للمضاربة	أرباح موزعة بالدينار البحريني					نسبة الأرباح الموزعة من الإجمالي (٪)				
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
شهر واحد[1]	١،٦٥٧	١،٠٢٩	٩٥٩	٨٣٤	١،٠٠٩	١١،٠	١١،٧٩	١٢،٩	١١،٦	١٣،٧
٣ شهور	٧٦٣	٢٩٠	٢٩٧	٤٠٥	٣٥٠	٥،١	٣،٣٨	٤،٠	٥،٧	٤،٧
٦ شهور	٦٥٨	٥٣٦	١،١٢	١،٣٤٦	١،٣٣٠	٤،٤	٦،٢٣	١٣،٦	١٨،٨	١٨،٠
١٢ شهراً	٤،٥٩٢	٣،٩٣٦	٣،٠٢٤	٣،٠٣٩	٣،٦٦٧	٣٠،٤	٤٥،٧٥	٤٠،٦	٤٢،٥	٤٩،٧
١٨ شهراً	٦	٦	٦	٨	٢	٠،٠	٠،٠٧	٠،١	٠،١	–
٢٤ شهراً	١،٠٧٨	١٢٢	٢٣٩	٢٥	٥	٧،١	١،٤٢	٣،٢	٠،٤	٠،١
٣٦ شهراً	٥١٤	٣٦٧	٣	–	–	٣،٤	٤،٢٦	–	–	–
مضاربة الشخصيات الهامة	٥،٨١٩	٢،٣١٦	١،٩٠٧	١،٤٩٩	١،٠١٩	٣٨،٦	٢٦،٩٢	٢٥،٦	٢٠،٩	١٣،٨
الإجمالي	**١٥،٠٨٧**	**٨،٦٠٢**	**٧،٤٤٧**	**٧،١٥٦**	**٧،٣٨٢**	**١٠٠،٠**	**١٠٠،٠٠**	**١٠٠،٠٠**	**١٠٠،٠٠**	**١٠٠،٠٠**

[1] *تشتمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.*

توزيع الأرباح حسب نوع منتجات حقوق أصحاب حسابات الإستثمار:

السنة	متوسط العائد المحقق من أصول أصحاب حسابات الإستثمار (كنسبة من الموجودات)	إحتياطي معادلة الأرباح (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	إحتياطي مخاطر الإستثمار (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	حصة المضارب (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	الأرباح الموزعة (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)
٢٠١٩	٥،٠٤	–	–	١،٨١	٣،٢٣
٢٠١٨	٤،١٤	–	–	١،٦٣	٢،٥٠
٢٠١٧	٣،٨٨	–	–	١،٩٤	١،٩٤
٢٠١٦	٤،٢٧	–	–	٢،٤٠	١،٨٨
٢٠١٥	١،٩٥	–	–	٢،٥٧	١،٩٩

فيما يلي بيان بمتوسط الأرباح التي أعلنها البنك وقام بتوزيعها على المستثمرين:

	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
مضاربة شهرية[1]	٪١،٠٣	٪٠،٨٦	٪٠،٦٤	٪٠،٦٤	٪٠،٧٨
مضاربة ٣ شهور	٪٣،٦٦	٪٢،٥١	٪١،٧٩	٪١،٥٥	٪١،٧٥
مضاربة ٦ شهور	٪٣،٦٩	٪٢،٩٦	٪٣،٠٧	٪٢،٨٥	٪٢،٦٩
مضاربة ١٢ شهر	٪٣،٨٦	٪٣،٣٧	٪٢،٨١	٪٢،٦٢	٪٢،٧٥
مضاربة ١٨ شهر	٪٣،٤٤	٪٢،٨١	٪٢،٧٣	٪٢،٦٧	٪٢،٨٠
مضاربة ٢٤ شهر	٪٥،٤٨	٪٣،٢٦	٪٣،٤٩	٪٣،١	٪٢،٩١
مضاربة ٣٦ شهر	٪٥،٢٢	٪٤،٩٣	٪٣،٣٩	–	–
مضاربة الشخصيات الهامة	٪٤،٩٤	٪٣،١	٪٢،٣٩	٪٢،٣٢	٪٢،٠٠

[1] *تشتمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.*

يقوم البنك بإستخدام العوائد التي توزعها مجموعة من المصارف الإسلامية التجارية التي تأسست في مملكة البحرين كمؤشر لمقارنة العائد الذي يدفعه إلى أصحاب حسابات الإستثمار.

إفصاحات إدارة المخاطر

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

حقوق أصحاب حسابات الإستثمار حسب نوع الموجودات:

يبين الجدول التالي وبإختصار الحركة في أنواع الموجودات التي تم إستثمار وتخصيص أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها حسب نوع هذه الموجودات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

أنواع الموجودات	المخصصات كما في ١ يناير ٢٠١٩	الحركة	المخصصات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	النسبة إلى إجمالي الموجودات (٪)	نسبة التمويل من أصحاب حسابات الإستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
نقد وأرصدة لدى البنوك	٧٦,٣٢١	(٨,٢٩١)	٦٨,٠٣٠	٪١٣,٢٩	٪٦٥,١٨
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٤٣,٦٣٧	٢١,٨٧٢	٦٥,٥٠٩	٪١٢,٨٠	٪١٠٠,٠٠
موجودات التمويلات:	٦٥,٠٩١	١١٨,١٤٣	١٨٣,٢٣٤	٪٣٥,٨٠	٪٥٦,٢١
- مرابحة	٦٣,٠٣٧	١١٨,٤٦٤	١٨١,٥٠١	٪٣٥,٤٦	٪٥٥,٦٨
- إستصناع	٢,٠٥٤	(٣٢١)	١,٧٣٣	٪٠,٣٤	٪٠,٥٣
إستثمارات في أوراق مالية - صكوك	١٦١,٣٢٤	٣٣,٧٣٨	١٩٥,٠٦٢	٪٣٨,١١	٪١٠٠,٠٠
الإجمالي	**٣٤٦,٣٧٣**	**١٦٥,٤٦٢**	**٥١١,٨٣٥**		

تغيرات نسبة المُضارب في المشاركة في الأرباح المتفق عليها عن النسبة المتعاقد عليها.

	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
متوسط حصة المُضارب كنسبة من إجمالي الإيرادات المخصصة لأصحاب حسابات الإستثمار	٪٤٦,٥٦	٪٤١,٨٢	٪٤١,٨٦	٪٥٣,٥٧	٪٥٥,٦٨
متوسط حصة المُضارب المتعاقد عليها مع أصحاب حسابات الإستثمار	٪٥٩,٣٨	٪٦٢,٢٠	٪٥٨,٨٠	٪٦٤,٨٠	٪٦٢,٨١
متوسط رسوم المُضارب المتنازل عنها من قبل البنك	٪١٢,٨٢	٪٢٠,٣٨	٪١٦,٩٤	٪١١,٢٣	٪٧,١٣

٨-٤ حسابات الإستثمار المقيدة

يقدم البنك حسابات إستثمار مقيدة لكل من المستثمرين الصغار والمستثمرين ذوي الملاءة العالية في دول مجلس التعاون الخليجي. يقوم البنك بهيكلة حسابات الإستثمار المقيدة لكي يتيح لعملائه فرصة الإختيار من بين تشكيلة واسعة من العوائد، وفترات الإستحقاق، والقطاعات، وفئات الأصول، ومستويات المخاطر. لم يتم طرح أو تسويق أي حساب إستثمار مقيد خلال سنة ٢٠١٩.

تتم صياغة مسودة جميع مستندات منتجات حسابات الإستثمار المقيدة ("مستند المنتج") وإصدارها بعد الحصول على التعليقات من أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشئون القانونية، وإدارة المخاطر لضمان حصول المستثمرين على معلومات كافية لإتخاذ قراراتهم عن إطلاع ودراية بعد أخذ جميع عوامل المخاطر ذات الصلة بعين الإعتبار.

يعتبر مجلس الإدارة مسئولاً عن تقديم مبادئ توجيهية واضحة حول تطوير، وإدارة، وتقليل مخاطر إستثماراته من حسابات الإستثمار المقيدة وكذلك التأكد من وجود أنظمة إدارية سليمة وأنظمة رقابة داخلية لضمان حماية مصالح أصحاب حسابات الإستثمار في جميع الأوقات. عندما يكون إنشاء شركات ذات أغراض خاصة لإدارة الإستثمارات أمراً ضرورياً، فإن مجلس الإدارة يسعى إلى ضمان إدارة هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة بمهنية وشفافية عن طريق مجلس يتم تعيينه على نحو وافٍ.

إفصاحات
إدارة المخاطر

٨ إفصاحات عن المنتجات(يتبع)

٨-٤ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

يدرك البنك مسئولياته كمؤتمن في إدارة إستثمارات حسابات الإستثمار المقيدة ولديه سياسات واضحة حول القيام بهذه المسئوليات. تشتمل سياسة البنك الخاصة بمسئولياته كمؤتمن تجاه مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ما يلي:

- التأكد من أن هيكل الإستثمار، ومستند المنتج، والإستثمار نفسه كلها متوافقة تماماً مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ومع أنظمة مصرف البحرين المركزي،
- تقديم المشورة المناسبة للمستثمرين، كجزء من مستند المنتج الخاص بحسابات الإستثمار المقيدة، حول جميع عوامل المخاطر ذات الصلة وبيان أن المستثمر يتحمل مخاطر الإستثمار قبل قبول أمواله لإستثمارها،
- إستكمال جميع إجراءات العناية الواجبة من الناحية القانونية والمالية المتعلقة بالإستثمارات التي تتم نيابة عن المستثمرين بنفس الدرجة من الحرص الذي يبذله البنك بالنسبة لإستثماراته الخاصة،
- ضمان إستثمار المبالغ تحديداً حسب النصوص المبينة في مستند المنتج،
- توفير موارد وأنظمة مناسبة لإدارة الإستثمارات ولإدارة شركات ذات أغراض خاصة لها صلة بحسابات الإستثمار المقيدة وكذلك لإدارة جميع المخاطر بصورة إستباقية،
- إعداد ونشر آخر التطورات ذات الصلة بالإستثمارات بصورة دورية على المستثمرين على أساس منتظم طوال مدة الإستثمار،
- توزيع رأس المال والأرباح على المستثمرين بطريقة عادلة ومنصفة بصفته مضارباً، و
- ضمان قيام البنك بالإهتمام، وحسن النية، والإجتهاد في جميع الأمور المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والشركات ذات الأغراض الخاصة المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والإستثمار بنفس الدرجة التي قد يبذلها في إدارة إستثماراته.

يتم القيام بالمسئوليات والمهام السالفة الذكر في البنك، وإدارتها، ومراقبتها من خلال فريق من الموظفين المؤهلين والمتخصصين في أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشئون القانونية، وإدارة الإستثمار، وإدارة المخاطر.

يقوم البنك بإعداد وتوزيع تقارير حول الإستثمارات بصورة دورية على أصحاب حسابات الإستثمار المقيدة (بصورة نصف سنوية على الأقل)، ويتم من خلالها بيان أي عقود أو قرارات جوهرية، وبيان أداء الإستثمارات، والتوزيعات (إن وجدت) أو معايير التخارج أو معلومات عنه.

إفصاحات
إدارة المخاطر

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٤ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

إسم الإستثمار	التفاصيل	تاريخ إطلاق الإستثمار	العوائد المتوقعة	عدد مرات الدفع	العائد السنوي (٪)				
					٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
سفانا (ريا ١)	هيكل إستثماري تم تصميمه للمشاركة في حصص ملكية في سفانا للإستثمار ذ.م.م. وهي شركة تم تأسيسها لغرض شراء أرض مدفونة لتقسيمها وبيعها. وقد قام البنك بعرض إعادة شراء الحصص التي تقل عن ٢٠ ألف دينار بحريني من أموال المستثمرين في ريا ١ بالقيمة الإسمية. تم صياغة هذا العرض بصفة رسمية في رسالة تم توجيهها إلى المستثمرين في ٢٥ مايو ٢٠١١. من بين ٩٥ مستثمراً، وافق ٧٤ مستثمراً فقط على هذا العرض بتكلفة بلغت ١،٢٢٠ ألف دينار بحريني الأمر الذي أدى إلى تخارج نحو ٣٩ مستمراً تخارجاً كلياً من ريا ١. نتيجة لذلك، إنخفض إجمالي أموال المستثمرين إلى ٨،٣٤ مليون دينار بحريني. قام البنك و NS12 (شركة ذات أغراض خاص أسسها البنك نيابة عن المستثمرين بغرض أساسي هو الاحتفاظ بقطع أراضي في مشروع نورانا) مؤخراً بتعيين شركة كي بوينت للعمل على برنامج تخارج عيني لحسابات الاستثمار المقيدة عن طريق عرض ١٩ قطعة أرض. تم استلام مستندات البرنامج من كي بوينت والموافقة عليها من قبل البنك وإدارة NS12 ليتم توزيعها على المستثمرين. تم توزيع مستندات برنامج التخارج المُوافق عليها عن طريق كي بوينت لكل المستثمرين وعُقدت ورشة عمل فيما بعد في مكاتب البنك بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠١٦، لشرح والإجابة على أية استفسارات أو معلومات ضرورية لعمل استمارات طلب قطع الأراضي. كان تاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٦ آخر يوم لإسترداد استمارات الطلب، بالتزامن مع يوم الإفتتاح الذي تم عقده في الطابق ٢٤ من مكاتب البنك وتم إدارته والإشراف عليه بواسطة كي بوينت وشهد عليه موظفو البنك، مما نتج عنه تخصيص ٦ قطع أراضي من أصل ١٩ قطعة. اكتمل برنامج التخارج العيني وتم عقد مزاد علني بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦ لإتاحة أفضل فرصة ممكنة للمستثمرين من أجل إعادة المشاركة مرة أخرى في قطع الأراضي المتبقية. تم تعيين شركة كي بي إم جي لتدقيق كل إجراءات التخارج العيني. بعد عقد ثلاثة دورات التخصيص، ٦ قطع أراضي تم تخصيصها، بلغ إجمالي الأموال بعد المراجعة ١،٧٦٦،٢٤٦ دينار بحريني والتي شملت حصة البنك وإجمالي المبلغ المتبقي ل NS12 البالغ ٦،٩٧٩،٦٦٥ دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.	٢٠٠٧	٦١،٧٨٪ على المدة الزمنية للمنتج	دفعة واحدة عند إستحقاقه	–	–	–	–	–

إفصاحات إدارة المخاطر

٨ إفصاحات عن المنتجات(يتبع)

٨-٤ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

إسم الإستثمار	التفاصيل	تاريخ إطلاق الإستثمار	العوائد المتوقعة	عدد مرات الدفع	العائد السنوي (٪)				
					٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
البوابة الشمالية (ربا ٥)	حساب إستثمار مقيد يمتلك نسبة ٦٠٪ من شركة شادن العقارية الاستثمارية ذ.م.م. والتي ستقوم بدورها (من خلال شركاتها التابعة) بإمتلاك قطعة أرض محفونة تبلغ مساحتها تقريباً ٣،٨٧٥ مليون متر مربع (في منطقة الحد، بالمحرق). سوف يتم بيع هذه القطعة ذات الإستخدامات المتنوعة للمستفيدين النهائيين بعد إستكمال أعمال البنية الأساسية. خلال الربع الأول من سنة ٢٠١٥، قام البنك بتفعيل خيار الشراء الإسترداديّ لكل مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة التي تبلغ ٣٠،٠٠٠ دينار بحريني بالإضافة إلى ٥٪ علاوة لكل المستثمرين. أما بالنسبة لمستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ذوي الإستثمارات البالغة قيمتها ٣٠،٠٠٠ أو أقل فإنه تم التخارج منها بالكامل. تم إرسال رسالة مفصّلة لكل مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة بخصوص هذا الشأن. كان هذا العرض قائماً حتى ١٥ يونيو ٢٠١٥ وقام البنك خلال الربع الثالث من سنة ٢٠١٥ بدفع ٥،٦٢٪ كتسوية جزئية لباقي المستثمرين. خلال ديسمبر ٢٠١٩ تم الأعلان عن أرباح بلغت ٢٥٩،٥٠٠ دينار بحريني لكل المستثمرين في حسابات الاستثمار المقيدة وتم دفعها في الربع التالي.	٢٠٠٨	٩٠،٦٦٪ على المدة الزمنية للمنتج	دفعة واحدة عند إستحقاقه	–	–	–	–	–
لوكاتا (ربا ٦)	حساب مضاربة مقيد يمنح المستثمرين ملكية نفعية بنسبة ٢٥٪ من حصص رأس المال في شركة لوكاتا المحدودة، وهي شركة تم تأسيسها في أستراليا. وقد إبتكرت الشركة تقنية حديثة وسجلت براءة إختراع في تقنية الإتصال بالراديو وستستخدم هذا التمويل لزيادة طاقتها الإنتاجية وقنوات مبيعاتها و تسويقها وتعزيز منتجاتها. خلال السنة، تم إعادة شراء ٤٧٩ سهم من المستثمرين.	٢٠٠٩	١١٠،٥٤٪ على المدة الزمنية للمنتج	دفعة واحدة عند إستحقاقه	–	–	–	–	–

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى

٩-١ هيكل نظام الحوكمة

يخضع المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب. ("المصرف") لقانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته ("قانون الشركات")، والمجلدان الثاني و السادس من كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديداً أنظمة الرقابة العالية HC Module)، وقانون سوق البحرين للأوراق المالية لسنة ١٩٨٧، وقوانين سوق دبي المالي (بشكل جماعي، "الأنظمة").

كما يعترف المصرف بمسئوليته تجاه مساهميه وإلتزامه بتبني أفضل المعايير المتعلقة بحوكمة الشركات. حيث يؤمن المصرف بأن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يعزز قيمة المصرف. كما يوفر مبادئ توجيهية مناسبة لكل من مجلس الإدارة، واللجان التابعة له، والإدارة التنفيذية للقيام بواجباتهم بما يخدم مصلحة المصرف ومساهميه. لذلك يسعى المصرف ويشكل مستمر لتحقيق أعلى مستويات الشفافية، والمساءلة والإدارة الجيدة وذلك من خلال تبني ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات، والأهداف والسياسات الرامية إلى الإلتزام بمسئولياته التنظيمية والأخلاقية.

٩-٢ ميثاق قواعد السلوك

إعتمد مجلس الإدارة ميثاقاً لقواعد السلوك لجميع موظفي المصرف وأعضاء مجلس الإدارة. ينضم الميثاق كيفية التعامل مع حالات تعارض المصالح. كما يلزم هذا الميثاق جميع أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وكذلك الموظفين بإتباع أقصى معايير المهنية والعناية أثناء تأدية واجباتهم. حيث أقر جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين في المصرف بإلتزامهم بميثاق قواعد السلوك. كما يقوم أعضاء مجلس الإدارة قبل كل إجتماع للمجلس ببيان تأكيد كشفهم لجميع تعييناتهم الخارجية وإخطار رئيس مجلس الإدارة بأي تغيير في هذه التعيينات من تاريخ آخر إجتماع لمجلس الإدارة. وإجتناباً لتعارض المصالح يتم إستثناء أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تعيينهم في مؤسسات خارجية من المداولات والقرارات التي تتعلق بالتعاملات التي تتم مع هذه المؤسسات.

٩-٣ الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية

يحرص المصرف كونه مصرفاً إسلامياً وفي جميع الأوقات على ضمان الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية. وفي هذا الصدد يقوم المصرف بالإفصاح عن أي حالات عدم إلتزام بالأنظمة متى تم حدوث ذلك. إن حرص المصرف على الإلتزام بالأنظمة قد تم التأكيد عليه من خلال تطوير إطار حوكمة الشركات الحالي وتبني كتيب جديد وشامل لحوكمة الشركات وفقاً لأنظمة حوكمة الشركات وقوانين مصرف البحرين المركزي. حيث تم إعداد كتيب حوكمة الشركات ليتضمن ميثاق مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ولجان الإدارة التنفيذية، وميثاق قواعد سلوك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وسياسة تضارب المصالح، وسياسة التبليغ عن المخالفات، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات، والمسئولية الإجتماعية، وإتفاقية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، وتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه، وسياسة تداول الأفراد المطلعين.

كما يلتزم المصرف بالإستمرار في مراجعة وتطوير سياسات حوكمة الشركات لضمان الإلتزام بالمتطلبات المتغيرة للمؤسسات الرقابية ولضمان الإلتزام بأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بحوكمة الشركات. حيث يتطلع المصرف، من خلال مجلس الإدارة ولجانه التابعة، إلى الوصول لأعلى معايير الحوكمة التي تحقق مصلحة مساهميه.

٩-٤ مجلس الإدارة

يحدد النظام الأساسي للمصرف عدد أعضاء مجلس إدارة المصرف. حيث يتكون مجلس الإدارة الحالي من عشرة أعضاء (خمسة تم تعينهم ممثلين لمساهمين رئيسيين في المصرف، وخمسة آخرين تم انتخابهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في مارس ٢٠١٧ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد)، والذي يمثل التشكيلة الحالية لمساهمي المصرف، حيث يتوافق التشكيل الحالي للمجلس مع متطلبات الأنظمة، بإستثناء ما ورد في البند ٩-١٦ أدناه.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة المهارات والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس لأي مرشح جديد. ويقوم المساهمون بإنتخاب المرشح الجديد بعد حصوله على غالبية الأصوات خلال عملية الإقتراع. يتم توزيع المناصب في مجلس الإدارة وفق النظام الأساسي للبنك ووفق الأنظمة. كما يتم إلغاء العضوية من مجلس الإدارة في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات والنظام الأساسي للمصرف.

يعتبر رئيس مجلس الإدارة مسئولاً عن الإشراف على سير عمل الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها بصورة منتظمة إضافة إلى مسئوليته عن قيادة المجلس، والتأكد من فعاليته، ومراقبة أداء الرئيس التنفيذي والتواصل مع مساهمي المصرف. حيث قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان معينة وبصلاحيات محددة لغرض توجيه الإدارة والإشراف على سير العمليات وإتخاذ القرارات بالمصرف. يقوم مجلس الإدارة بصورة مباشرة أو عن طريق لجانه المختلفة، بالإشراف على إدارة المصرف.

إفصاحات
إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٤ مجلس الإدارة (يتبع)

قام مجلس الإدارة بتحديد وفصل المسئوليات بين المجلس وبين الإدارة التنفيذية. حيث يقوم المجلس بالإشراف على كافة أعمال المصرف وذلك بالتشاور مع الإدارة التنفيذية. كما يناقش المجلس الإستراتيجية الشاملة لأعمال المصرف ويوافق عليها وهو مسئول عن الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر، وإعداد البيانات المالية، وحوكمة الشركات. أما فيما يتعلق بالمسائل التي تتطلب موافقة المجلس فتتضمن، من بين الأمور الأخرى، إعتماد البيانات المالية، وعمليات الإستحواذ والتخارج من الشركات. كما يحرص المجلس على التمسك بالقيم الأساسية للبنك، والمنصوص عليها في سياسات المصرف الداخلية.

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالإضافة لمهام الرقابة، بمراجعة وتحديث جميع سياسات لبمصرف بصورة سنوية. حيث يقوم قسم إدارة المخاطر وبالتنسيق مع وحدات التدقيق والرقابة الداخلية بالمصرف بالعمل على ضمان تحديث وتطبيق السياسات والإجراءات وذلك تحت إشراف لجان الإدارة التنفيذية المعنية. إن مجلس الإدارة مسئول أيضاً عن الموافقة على أي عمليات تتم مع أطراف ذات علاقة وذلك حسب جدول الصلاحيات بالمصرف. إن العمليات مع أطراف ذات علاقة والتي يقوم بها أعضاء في مجلس الإدارة ويجب على الأقل الموافقة عليها من قِبل لجنة الإستثمار والإئتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة. إضافة لذلك، فإن أي عملية جوهرية يحددها المصرف تتطلب موافقة مجلس الإدارة. إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك. وقد تم بيان تفاصيل واجبات، ومهام، ومسئوليات مجلس الإدارة ضمن إطار حوكمة الشركات الخاص بالمصرف. هذا ويلتزم المصرف بمتطلبات مصرف البحرين المركزي، التي لا تجيز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي، بحيث لا يوجد تداخل في مسؤليات كلا الوظيفتين.

بإمكان أعضاء مجلس الإدارة التواصل مع الإدارة التنفيذية للمصرف في جميع الأوقات. يقوم الرئيس التنفيذي بالتعاون مع الإدارة العليا بمراقبة أداء المصرف تجاه أهدافه المحددة كما يقوم بإدارة الشئون اليومية بناءاً على سياسات، وأهداف، وإستراتيجيات، والمبادئ التوجيهية التي تبناها ووافق عليها مجلس الإدارة من فترة لأخرى.

يتكون مجلس إدارة المصرف من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين. ويضم المجلس الحالي خمسة أعضاء مستقلين من أصل عشرة أعضاء. عند بداية التعيين، يتم تقديم عرض تعريفي شامل، ورسمي، ومصمم لكل عضو جديد حيث يشتمل هذا العرض التعريفي، من بين الأمور الأخرى، على دور ومهام مجلس الإدارة بشكل عام ودور ومهام هذا العضو على وجه الخصوص، كما يتم الإجتماع بالإدارة التنفيذية للبنك، وزيارة فروع المصرف ومواقعه الأخرى، وعرض وشرح خطة المصرف الإستراتيجية وبيان الأمور المالية، والمحاسبية، والمخاطر، والشئون القانونية وخطط الإلتزام، وكذلك يتم الإجتماع بالمدقق الداخلي للبنك والمدقق الخارجي والمستشار القانوني. يتم تحليل وتقييم فعالية أداء مجلس الإدارة ولجانه التابعة بصورة فردية. وفقاً لنص المادة ١-٩-١ من أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي قام مجلس الإدارة خلال سنة ٢٠١٩ بتقييم أدائه وأداء لجانه التابعة وكذلك أداء جميع أعضائه.

لدى رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء المجلس، واللجان التابعة للمجلس إتصال مباشر مع رؤساء إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والإلتزام الرقابي، والإلتزام الشرعي. وفي هذا الصدد يتسلّم مجلس الإدارة واللجان التابعة له من الإدارة التنفيذية وكل من إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة الإلتزام والإلتزام الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي، تقارير دورية حول مختلف جوانب أعمال المصرف.

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقليين بخبرات مهنية عالية في مجالات عملهم ويمتلكون خبرة في المجال المالي والمصرفي.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٤ مجلس الإدارة (يتبع)

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة، ومسمياتهم الوظيفية ومراكزهم الأخرى:

جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ أبريل ٢٠١٨ (غير مستقل وتنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٥ سنة في قطاع المال والاستثمار والإدارة
- تم ترشيحه من قبل مجموعة جي اف اتش المالية GFH ش.م.ب.
- الرئيس التنفيذي لشعاع كابيتال – الإمارات العربية المتحدة
- رئيس مجلس إدارة مجموعة جي إف أتش المالية – مملكة البحرين
- رئيس مجلس إدارة شركة إشراق العقارية – الإمارات العربية المتحدة
- رئيس مجلس ادارة شركة سلامة للتأمين – الامارات العربيه المتحده
- رئيس مجلس إدارة شركة ذا إنترتينر – الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول – الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة أبوظبي كابيتال جروب – الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة شركة أدنوك للتوزيع – الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة شركة دانة غاز – الإمارات العربية المتحدة

المؤهلات:
- ماجستير في الهندسة الكهربائية من جامعة كورنيل – الولايات المتحدة الأمريكية
- بكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة ويسكونسن – الولايات المتحدة الأمريكية

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١٧ (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٣١ سنة في القطاع الحكومي ومجالات إدارة المعلومات والمشاريع.
- يشغل حاليًا منصب الوكيل المساعد لشئون الجنسية والجوازات والإقامة، وزارة الداخلية – البحرين

المؤهلات:
- حاصل على ماجستير إدارة المشاريع من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية
- حاصل على بكالوريوس علوم الحاسوب من جامعة سانت إدوارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

عبدالله عبدالكريم شويطر
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ فبراير ٢٠٠٨ (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٤١ سنة في القطاع المصرفي.
- عضو مجلس إدارة مصرف الطاقة الأول – البحرين.
- مستشار لمجلس إدارة مصرف عجمان – الإمارات العربية المتحدة.

المؤهلات:
- حضر دورات عديدة في المجال المصرفي والمالي.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٤ مجلس الإدارة (يتبع)

فواد طارق خان
عضو مجلس الإدارة
الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ سبتمبر ٢٠١٧ (غير مستقل و تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٥ سنة في قطاع الإدارة والإستثمار.
- تم ترشيحه من قِبل شركة شعاع كابيتال – الإمارات العربية المتحدة.
- رئيس الإستثمار بمجموعة أبوظبي المالية (ADFG) – الإمارات العربية المتحدة
- رئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة سابق لشركة شعاع كابيتال – الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة نورث أيكرليمتد – المملكة المتحدة
- عضو مجلس إدارة شركة أموال للاستثمار – الكويت
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج للتمويل (ش.م.خ)
- عضو مجلس إدارة شعاع كابيتال العربية السعودية
- رئيس مجلس إدارة شعاع لتداول الأوراق المالية مصر
- رئيس مجلس إدارة شعاع للأوراق المالية ذ م م

المؤهلات:
- حاصل حاصل على شهادة الماجستير في الدراسات التجارية من كلية دبلن
- حاصل على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسب الآلي والاقتصاد من جامعة كورك- أيرلند.

هشام أحمد الريس
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ يونيو ٢٠١٢ (غير مستقل و تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٢ سنة في القطاع المالي والمصرفي.
- تم ترشيحه من قِبل مجموعة جي اف اتش المالية GFH ش.م.ب.
- الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة لمجموعة جي اف اتش المالية GFH ش.م.ب.
- رئيس مجلس الإدارة لدى شركة خليج تونس – تونس
- رئيس مجلس الإدارة لدى شركة الخليج القابضة ش. م. ك – الكويت
- رئيس مجلس الإدارة المرابع الملكية في مراكش – المغرب
- رئيس مجلس إدارة شركة البحرين لسحب الألمنيوم (بلكسكو) – البحرين
- رئيس مجلس الإدارة لدى شركة الصقر للإسمنت – البحرين
- رئيس مجلس الإدارة لدى المصرف العالمي (GBCORP) – البحرين
- عضو مجلس إدارة شركة جي أف أتش كابيتال المحدودة – الإمارات.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديبول – الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة البكالوريس في الهندسة الإلكترونية من جامعة البحرين – البحرين.

إفصاحات
إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٤ مجلس الإدارة (يتبع)

محمد عبدالمحسن الراشد
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١٧ (غير مستقل و غير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١١ سنوات في قطاع الأعمال والتجارة.
- تم ترشيحه من قبل مجموعة جي اف اتش المالية GFH ش.م.ب.
- مستشارًا لدى عبدالمحسن راشد الراشد – المملكة العربية السعودية
- رئيس مجلس إدارة شركة فود كابيتال – المملكة العربية السعودية
- عضو مجلس إداره و العضو المنتدب لشركة فاين فود – المملكة العربية السعودية
- عضو مجلس إدارة شركة الشفاء لصناعة الحقن الطبية – المملكة العربية السعودية
- عضو مجلس إدارة شركة أورانج للوقود – المملكة العربية السعودية
- عضو مجلس إدارة شركة مهارة – المملكة العربية السعودية
- مدير شركة هدف للترفيه الرياضي – المملكة العربية السعودية
- عضو مجلس إدارة شركة رمال – المملكة العربية السعودية
- عضو مجلس إدارة شركة أكسبرس بارسل – المملكة العربية السعودية.

المؤهلات:
- حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة فيرلي ديكنسون، كندا

مصطفى غازي خريبا
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ أبريل ٢٠١٨ (غير مستقل و تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٣ سنة في قطاع الأعمال المصرفية والمالية والإدارة.
- تم ترشيحه من قبل مجموعة جي اف اتش المالية GFH ش.م.ب.
- نائب الرئيس التنفيذي ورئيس قسم ادارة الاصول و حلول الاستثمار لمجموعة أبوظبي المالية – الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة مجموعة جي إف أتش المالية – مملكة البحرين
- عضو مجلس إدارة و المدير التنفيذي في اي دي سي ام التوس لأدارة الأستثمارات المحدودة – الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة سبادیل ليمتد – جزر القنال
- المدير التنفيذي في إدارة نورث أيكر ليمتد – المملكة المتحدة
- عضو مجلس إدارة شركة ريم للتمويل – الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في شركة القناص للإستثمارات – جزر الكايمان
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الخليج للتمويل – الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج للتمويل –المملكة العربية السعودية
- نائب الرئيس التنفيذي و رئيس قسم ادارة الاصول و حلول الاستثمار في شعاع كابيتال ش.م.ع – الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة لشركة أي دي سي أم ليمتد – جزر الكايمن

المؤهلات:
- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أوهايو دومينيكان، الاستراتيجية المؤسسية فئة الرؤساء، بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف
- بكالوريوس الآداب من جامعة تورنتو، الاقتصاد والاتصالات التجارية

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٤ مجلس الإدارة (يتبع)

د. خالد محمد الخزرجي
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١٧ (مستقل وغير تنفيذي).
- يمتلك ٣٢ عامًا من الخبرة في القطاع الأكاديمي والحكومي والخاص. فقد كان وكيلا لكلية الإدارة والإقتصاد في جامعة الإمارات. أما في القطاع الحكومي فقد كان وكيلا لوزارة العمل. وبالنسبة للقطاع الخاص فقد كان نائبا لرئيس مجلس إدارة ماجد الفطيم بجانب أنه صاحب أعمال.
- قدم إسهامات مهنية رئيسية لوزارة العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة
- قدم إسهامات مهنية رئيسية إلى جامعة الإمارات العربية المتحدة
- شارك في العديد من حلقات العمل والمؤتمرات والبرامج التدريبية بالولايات المتحدة وسويسرا.
- رئيس مجلس إدارة شركة الكوثر للاستثمار – الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس أمناء كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية – الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس أمناء جامعة دبي – الإمارات العربية المتحدة
- أستاذ زائر في جامعة دبي

المؤهلات
- شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة مسيسيبي، الولايات المتحدة الأمريكية
- حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لويولا، الولايات المتحدة الأمريكية
- حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ميامي، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد رياض عيد اليعقوب
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ أكتوبر ٢٠١٨ (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٣١ سنة في القطاع الحكومي في مجالات القيادة والإدارة والإشراف على المشاريع.
- عضو مجلس إدارة هيئة تنظيم الإتصالات، مملكة البحرين.

المؤهلات:
- حاصل على ماجستير في إدارة الأنظمة من الكلية للدراسات العليا البحرية، الولايات المتحدة الأمريكية
- شهادة في بحوث العمليات من الكلية الملكية للعلوم في بريطانية.
- الدبلوم الوطني في دراسات الفضاء الجوي من كلية برونيل التقنية، المملكة المتحدة
- شهادة في بحوث العمليات (Operation Research) من الكلية العسكرية الملكية للعلوم بالمملكة المتحدة).

يوسف إبراهيم الغانم
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١٧ (مستقل و غير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٢ سنوات في القطاع المصرفي والمالي.
- نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الأمان للاستثمار، الكويت

المؤهلات:
- حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت
- شهادة في إدارة الائتمان من معهد الدراسات المصرفية، الكويت
- حضر دورات عديدة في المجال المصرفي والمالي.

** تم إعتماد المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات والصادر عن مصرف البحرين المركزي لتصنيف الأعضاء كمستقلين.*

إفصاحات
إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٥ النصاب القانوني اللازم لاعتماد قرارات مجلس الإدارة

يحدد النظام الأساسي للمصرف النصاب القانوني المطلوب لصحة إجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة، ونصاب صحة القرارات. كما يجوز لمجلس الإدارة إتخاذ قرارات عن طريق البريد أو البريد الإلكتروني أو الفاكس أو المكالمات الجماعية أو مكالمات الفيديو أو أي وسيلة أخرى للاتصال الصوتي أو المرئي عملاً بأحكام المادة ٣٤- (٢) من النظام الأساسي للمصرف.

٩-٦ حصة أعضاء مجلس الإدارة من أسهم البنك

يمتلك أعضاء مجلس الإدارة في المصرف وبشكل جماعي عدد ١،٥٠،٧٦٣ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ١،٥٠،٧٦٣).

إسم العضو	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	الحركة خلال السنة	النسبة من إجمالي عدد الأسهم
جاسم محمد الصديقي	–	–	–	–
الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	–	–	–	–
د. خالد محمد الخزرجي	–	–	–	–
فواد طارق خان	–	–	–	–
رياض عيد العقوب	–	–	–	–
عبدالله عبدالكريم شويطر	١،٥٠،٧٦٣	١،٥٠،٧٦٣	–	٠.١٪
مصطفى غازي خريبا	–	–	–	–
محمد عبدالمحسن الراشد	–	–	–	–
هشام أحمد الريس	–	–	–	–
يوسف إبراهيم الغانم	–	–	–	–
الإجمالي	**١،٥٠،٧٦٣**	**١،٥٠،٧٦٣**	**–**	**١٠.٠٪**

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٧ لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاثة لجان وبمهام وصلاحيات محددة.

اللجنة	الأعضاء	المسئوليات الرئيسية
لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة	• د. خالد محمد الخزرجي • الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة • محمد عبدالمحسن الراشد • رياض عبد اليعقوب • الشيخ الدكتور/فريد يعقوب المفتاح (رئيس الهيئة الشرعية)	• الموارد البشرية • التعويضات والحوافز • الشئون الإدارية • حوكمة الشركات
لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	• الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة • يوسف إبراهيم الغانم • عبدالله عبدالكريم شويطر	• الرقابة الداخلية • الرقابة الخارجية • رقابة الإلتزام • مكافحة غسيل الأموال • إدارة المخاطر • وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر
لجنة الإستثمار والإئتمان	• هشام أحمد الريس • مصطفى غازي خريبا • فواد طارق خان • سطام سليمان القصيبي (عضو لا يحق له التصويت)	• الموافقة على معاملات الإستثمار والإئتمان • وضع الحدود • وضع سياسات الإستثمار • إدارة الموجودات والمطلوبات • العلاقات البنكية • الإشراف على الأدوات غير المُضَمّنة في الميزانية العمومية

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له مرة واحد على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك. وخلال العام إجتمع مجلس الإدارة ستة مرات. وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمرير إما عن طريق البريد وعن طريق الفاكس. كما تم عقد إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للبنك في ١٣ مارس ٢٠١٩. إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر خمسة مرات، كما إجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان أربعة مرات، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أربعة مرات.

٩-٨ نظام التعيين والإنتخاب لعضوية مجلس الإدارة والأحكام المتعلقة بإنتهاء العضوية

تحكم قواعد وأحكام قانون الشركات والمواد ٢٤ - ٢٩ من النظام الأساسي للمصرف نظام التعيين والإنتخاب لعضوية مجلس إدارة المصرف والأحكام المتعلقة بإنتهاء العضوية وعزل أعضاء مجلس الإدارة. هذا كما تنظم المادة ٣٠ من النظام الأساسي، آلية ملء الشواغر في مجلس الإدارة في حالة خلو منصب عضو أو أكثر، حيث تطبق عنها أحكام المادة ١٧٩ من قانون الشركات.

إفصاحات
إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٩ تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له

إجتماعات مجلس الإدارة:

	٦ فبراير	٢٨ مارس	٢ مايو	١٧ أكتوبر	٦ نوفمبر	٩ ديسمبر	نسبة حضور في الإجتماعات
السيد/جاسم محمد الصديقي	√	√	√	√	√	√	١٠٠٪
الشيخ/أحمد بن عيسى آل خليفة	√	√	√	√	√	√	١٠٠٪
الدكتور/خالد محمد الخزرجي	√	√	√	-	√	√	٧٥٪
السيد/رياض عيد اليعقوب	√	√	√	√	√	√	١٠٠٪
السيد/عبد الله عبد الكريم شويطر	√	-	√	√	-	√	اقل من ٧٥٪
السيد/فواد طارق خان	√	√	√	√	√	√	١٠٠٪
السيد/محمد عبدالمحسن الراشد	√	√	√	√	√	√	١٠٠٪
السيد/مصطفى غازي خريبا	-	√	√	√	√	√	٧٥٪
السيد/هشام أحمد الريس	-	√	-	√	√	√	اقل من ٧٥٪
السيد/يوسف إبراهيم الغانم	√	√	√	√	√	√	١٠٠٪

إجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة:

	٥ فبراير	١ مايو	٥ نوفمبر	٩ ديسمبر
د. خالد محمد الخزرجي	√	√	√	√
الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	√	√	√	√
محمد عبدالمحسن الراشد	√	-	√	√
الشيخ الدكتور/فريد يعقوب المفتاح	√	√	-	√
رياض عيد اليعقوب[١]	-	√	√	√

[١] *تم ضم السيد رياض اليعقوب لعضوية اللجنة بشكل رسمي بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٩*

إجتماعات لجنة التدقيق وإدارة المخاطر:

	٢٧ يناير	٥ فبراير	١ مايو	١٦ أكتوبر	٥ نوفمبر
الشيخ/أحمد بن عيسى آل خليفة	√	√	√	√	√
يوسف إبراهيم الغانم	√	√	√	√	√
عبد الله عبد الكريم شويطر	√	√	√	√	√

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٩ تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له (يتبع)

إجتماعات لجنة الإستثمار والإئتمان*:

	٦ فبراير	٢ مايو	١٧ أكتوبر	٦ نوفمبر
جاسم محمد الصديقي	-	√	√	√
مصطفى غازي خريبا	√	√	√	-
هشام أحمد الريس	√	-	√	√
فواد طارق خان	√	√	√	-
سطام سليمان القصيبي	√	√	√	√

* *تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٩، حيث خرج السيد جاسم الصديقي من تشكيلة اللجنة.*

٩-١٠ هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة إلتزام المصرف بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية العامة، وكذلك الفتاوى والقرارات والمبادئ التوجيهية الصادرة. وتشمل مراجعات الهيئة على فحص ومراجعة الأدلة المتعلقة بالمستندات والإجراءات التي يتبعها المصرف لضمان إلتزام أنشطته بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح
رئيس الهيئة الشرعية

الخبرة:
- عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – مملكة البحرين.
- وكيل محكمة التمييز – مملكة البحرين.
- عضو مجمع الفقه الإسلامية الدولي.
- قاضي سابق في المحكمة الشرعية العليا.
- محاضر سابق بجامعة البحرين.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة البكالوريس والماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – المملكة العربية السعودية.
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبرج – المملكة المتحدة.

فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي
نائب رئيس الهيئة والعضو التنفيذي

الخبرة:
- أستاذ الإقتصاد الإسلامي بكلية إدارة الأعمال قسم الصيرفة الإسلامية – جامعة البحرين.
- مؤسس برنامج البكالوريس والماجستير في الصيرفة والتمويل الإسلامي – جامعة البحرين.
- عضو مجلس أمناء صندوق الوقف – مصرف البحرين المركزي.
- رئيس وعضو في هيئات الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة البكالوريس والماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – المملكة العربية السعودية
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبره – المملكة لمتحدة.
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة الملك محمد الخامس – المملكة المغربية.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٠ هيئة الرقابة الشرعية (يتبع)

فضيلة الشيخ د. نظام محمد صالح يعقوبي
عضو الهيئة الشرعية

الخبرة:
- عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- عضو الهيئة الشرعية المركزية – مصرف البحرين المركزي.
- رئيس وعضو في هيئات الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة البكالوريس من جامعة مك غيل – مونتريال، كندا.
- حاصل على شهادة الدكتوراة في الدراسات الإسلامية.

٩-١١ لجان الإدارة التنفيذية

قام مجلس الإدارة بتفويض سُلطات ومهام الإدارة اليومية للأعمال إلى الرئيس التنفيذي للبنك حيث أنه مسئول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للبنك. يقوم الرئيس التنفيذي بإدارة المصرف من خلال اللجان الإدارية التالية:

اللجنة	المسئوليات الرئيسية
لجنة الإدارة التنفيذية	إستراتيجية المصرف، مراجعة الأداء، ميزانية المصرف، الشئون الإدارية.
لجنة الموجودات والمطلوبات	إدارة الميزانية العمومية، التمويلات، السيولة، العلاقات المصرفية.
اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار	مراجعة الإستثمارات، عروض التخارج والإئتمان، متابعة الإستثمارات.
اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر	سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، الإنخفاض القيمة والمخصصات.
لجنة الموارد البشرية	إقرار سياسات وإستراتيجية الموارد البشرية

٩-١٢ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا

كان من أهم التغييرات التي طرأت على الإدارة التنفيذية خلال سنة ٢٠١٩م إستقالة كل من السيد أحمد عبدالرحمن سيادي، مساعد المدير العام – نظم المعلومات، والسيد طلال نبيل المحروس مساعد المدير العام – الإستثمار ، والسيد محمد عبدالله التميمي، مدير إدارة الإلتزام وضابط مكافحة غسيل الأموال. ومن جانب آخر، تم تعيين السيد نواف عبدالسلام الحوسني، مديراً لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وأمين سر هيئة الرقابة الشرعية. وتعيين الآنسة فجر سامي البوسميط، مديراً لإدارة الإلتزام، وتعيين السيد محمد عباس رضي، مديرا لإدارة مكافحة الجرائم المالية، وضابط مكافحة غسيل الأموال. كما تم تعيين السيدة ندى محمد عبدالرحمن، مديرا لإدارة نظم المعلومات و تعيين السيد إبراهيم خليل العوضي، قائماً بأعمال مدير إدارة الخدمات المصرفية الإلكترونية والبطاقات.

فيما يلي بيان بأسماء والمسميات الوظيفية لأعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا للبنك:

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٢١ سنة في مجال الصيرفة الاسلامية
- إنضم إلى المصرف في سنة ٢٠١٨

المؤهلات:
- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة دي بول – الولايات المتحدة الأمريكية
- حاصل على شهادة البكالوريس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن – المملكة العربية السعودية.

إفصاحات
إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٢ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

توفيق محمد البستكي
رئيس المخاطر

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٩ سنة في مجال تمويل الشركات، الخدمات المالية للافراد، هيكلة التمويلات، ادارة المخاطر، وحوكمة الشركات، ورقابة الإلتزام.
- إنضم إلى المصرف في سنة ٢٠١٥.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة البكالوريس في الصيرفة الاسلامية من كلية البحرين الجامعية.
- حاصل على دبلوم مصرفي متقدم من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- حاصل على شهادة الدبلوم التنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة الماجستير في الموارد المالية من جامعة ديبول.

مهدي عبدالنبي محمد
نائب المدير العام – للعمليات المساندة

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٨ سنة في القطاع المصرفي.
- إنضم إلى المصرف في سنة ٢٠٠٥.

المؤهلات:
- دبلوما متوسطة في الدراسات المصرفية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
- دبلوما متقدمة في الدراسات المصرفية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
- دبلوم في الإدارة المتقدمة من جامعة البحرين
- شهادة دبلوم في المحاسبة والمالية معتمد من الجمعية القانونية للمحاسبين المعتمدين (ACCA)
- شهاده ممثل الإستثمار وفقا لمعايير التمثيل لسلسلة رقم ٧ (Series ٧) وللمبادئ التوجهية الصادرة من بورصة البحرين قرار رقم ٢/٩٩
- شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلايد، سكتولاندا – المملكة المتحدة
- شهادة الإدارة الإستراتجية والقيادة لتحقيق النتائج من جامعة هارفارد لإدارة الأعمال، تطوير القيادات التنفيذية.

حسام غانم سيف
مساعد المدير العام – الخزينة و أسواق المال

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٩ سنة في الخزينة والقطاع المصرفي.
- إنضم إلى المصرف في فبراير ٢٠٠٧.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة جامعية في إدارة الأعمال من جامعة ويسترن الولية، لندن – المملكة المتحدة.

مازن سلمان ساتر
مساعد المدير العام – الخدمات المصرفية للأفراد

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٢ سنة في القطاع المصرفي.
- إنضم إلى المصرف في سنة ٢٠١٦.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتسويق من جامعة سانت أدوردز – الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة الماجستير في التسويق وإدارة التغيير من جامعة ديبول – الولايات المتحدة الأمريكية.

إفصاحات
إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٢ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا

محمد عبدالله صالح
مساعد المدير العام – الشؤون القانونية والإلتزام

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ١٧ سنة في مجال الإدارة، والصيرفة الإسلامية، وحوكمة الشركات، ورقابة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال، وإدارة الموارد البشرية.
- إنضم إلى المصرف في سنة ٢٠٠٩.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة الماجستير في قانون تقنية المعلومات ووسائل الإعلام والتجارة الإلكترونية من جامعة إسكس – المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة البكالوريس في القانون من كلية الشرطة في دبي – الإمارات العربية المتحدة.
- حاصل على دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- حاصل على شهادة الدبلوم في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة الدبلوم الدولي في الإلتزام من الجمعية الدولية للإلتزام.
- حاصل على شهادة أمين سر معتمد من معهد حوكمة الشركات "حوكمة" وسوق دبي المالي.
- شارك في برنامج إعداد قادة المستقبل الذي تنظمه كلية Ivey لإدارة الأعمال في كل من هونغ كونغ و كندا، وذلك برعاية من صندوق الوقف التابع لمصرف البحرين المركزي.

عبدالناصر عمر المحمود
رئيس إدارة الرقابة الشرعية

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٨ في الرقابة الشرعية والصيرفة الإسلامية.
- إنضم إلى المصرف في سنة ٢٠٠٨.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال وكان بحثه حول الرقابة والمراجعة الشرعية في المصارف الإسلامية.
- حاصل على شهادة البكالوريس في الدراسات الشرعية والإسلامية.
- حاصل على شهادة الدبلوم المشارك في الرقابة الشرعية.

محمد حمد فخري
مدير إدارة التدقيق الداخلي

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ١٢ سنوات في مجال التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والحوكمة ورقابة الإلتزام في القطاع المصرفي الإسلامي التجاري والإستثماري.
- إنضم إلى المصرف في سنة ٢٠١٢.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة البكالوريس في المحاسبة من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة محلل مالي معتمد من قبل معهد المحللين الماليين بالولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة مدقق داخلي معتمد من قبل معهد المدققين الداخليين المعتمدين بالولايات المتحدة الأمريكية.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٢ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

أمان اللّه خان
المراقب المالي

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ١٥ سنة في القطاع المصرفي الإسلامي – التدقيق والاستشارات
- إنضم إلى المصرف في سنة ٢٠١٨م

المؤهلات:
- محلل مالي معتمد من معهد المحللين الماليين – الولايات المتحدة الأمريكية
- عضو زميل بجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين – المملكة المتحدة
- عضو مشارك بمعهد المحاسبين القانونيين المعتمدين – باكستان.

نواف عبدالسلام الحوسني
مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وأمين سر هيئة الرقابة الشرعية

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ١١ سنوات في الرقابة والتدقيق والحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية وهيكلة الاستثمارات الإسلامية.
- انضم إلى المصرف في سنة ٢٠٠٨.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال والإقتصاد الإسلامي من كلية البحرين الجامعية.
- حاصل على شهادة البكالوريس في الدراسات الإسلامية "فرع الشريعة" من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة المراقب والمدقق الشرعي الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
- حاصل على شهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
- حاصل على شهادة الدبلوم المتقدم في فقه المعاملات المالية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.

٩-١٣ حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك

يبين الجدول التالي حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

أعضاء الإدارة والتنفيذية والإدارة العليا	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩**	**الحركة خلال السنة**
سطام سليمان القصيبي	–	–	–
توفيق محمد البستكي	١١٩،٨٤٧	٢٣٠،٣٩٥	١١٠،٥٤٨
مهدي عبدالنبي محمد	١،٢١٣،٦١١	١،٣٦٨،٧٢٩	١٥٥،١١٨
حسام غانم سيف	٢٨٦،٨٨٢	٣٧٣،٢٤٤	٨٦،٣٦٢
محمد عبداللّه صالح	–	–	–
عبدالناصر عمر المحمود	–	–	–
مازن سلمان ساتر	٢٨،٢٩٢	٦٨،٧٠٦	٤٠،٤١٤
محمد حمد فخري	٥٠،٨٣	٥٠،٨٣	–
أمان اللّه خان	–	–	–
نواف عبدالسلام الحوسني	–	–	–
الإجمالي	١،٦٥٣،٧١٥	**٢،٠٤٦،١٥٧**	**٣٩٢،٤٤٢**

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٤ الهيكل التنظيمي

فيما يلي بيان بالهيكل التنظيمي للبنك، والذي يوضح الإدارات المختلفة وتبعيتها الإدارية:

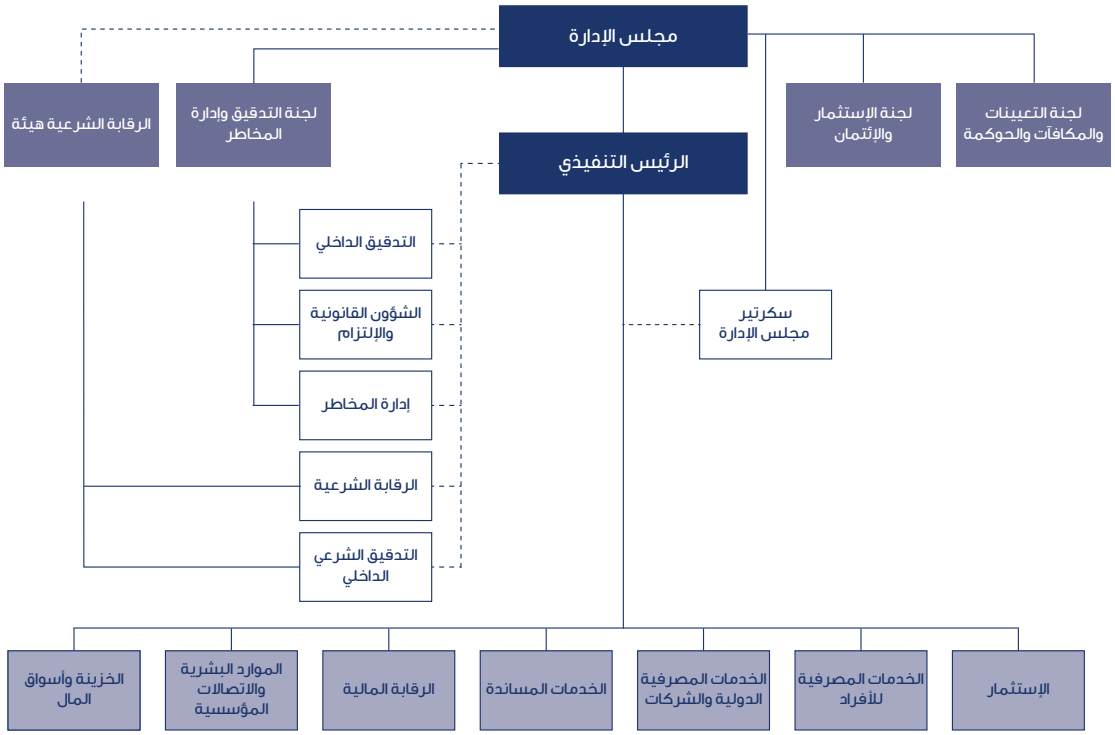

٩-١٥ مكافآت الإدارة التنفيذية

يقوم الإطار العام للمكافآت بالمصرف على أساس تقديم مستوى تنافسي من المكافآت بهدف جذب والأحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء، وذلك بهدف تعزيز ثقافة الأداء المبنية على فكرة المواءمة بين مصالح كلٍ من الموظفين والمساهمين في المصرف. بحيث يتم المواءمة بين مكافآت كل موظف وحجم المخاطر المرتبطة به.

يطبق هذا النظام على أعضاء الإدارة التنفيذية وما يعرف بفئة الأشخاص المطلوب الموافقة على تعيينهم، نتيجة للمناصب المهمة التي يشغلونها في المصرف وأصحاب الوظائف التي تمثل مخاطر معينة وعالية على المصرف. للمزيد من التفاصيل يُرجى الرجوع للإيضاح رقم ٣٥ في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. في حين تخضع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لأحكام المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني. كما يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على تعويضات مقابل حضور الجلسات ويخضع تعويضهم السنوي لموافقة المساهمين نهاية كل سنة.

٩-١٦ الرقابة الشرعية، ورقابة الإلتزام، ومكافحة غسيل الأموال

تتم عملية إلتزام المصرف بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والمتطلبات الرقابية والقانونية بصورة متواصلة حيث يدرك المصرف مسئولياته تجاه الإلتزام بجميع النصوص ذات العلاقة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية أثناء تأديته لمهامه. لقد أنشأ المصرف قسماً للرقابة الشرعية وقسماً آخر للرقابة النظامية لضمان الإلتزام بالمبادئ التوجيهية لكل من بازل ومصرف البحرين المركزي. يمثل هاذين القسمين حلقة الوصل لضمان الإلتزام بالشرعية الإسلامية والأنظمة الرقابية وكذلك تطبيق أفضل ممارسات الإلتزام.

تشكل إجراءات مكافحة غسيل الأموال جانباً مهماً من مهام الإلتزام. لدى المصرف سياسة وإجراءات خاصة بمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب تم إعتمدها من قِبل مجلس الإدارة، حيث تتضمن إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالعملاء، وإجراءات تحديد والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وبرنامج لتدريب وتوعية الموظفين بصورة دورية، وحفظ السجلات، وتعيين ضابط لمكافحة غسيل الأموال. يتم مراجعة إجراءات مكافحة غسيل الأموال في المصرف من قِبل مدققي الحسابات الخارجيين كل سنة حيث يتم تقديم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. يلتزم المصرف بمكافحة غسيل الأموال وبتطبيق جميع أنظمة الوقاية من غسيل الأموال ومبادئها التوجيهية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٦ الرقابة الشرعية، ورقابة الإلتزام، ومكافحة غسيل الأموال (يتبع)

كما تجدر الإشارة بأنه عملاً بمبدأ الإلتزام أو التفسير، وإلتزاماً بأحكام كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديداً أنظمة الرقابة العالية HC Module) HC-A.1.8 و HC-8.2.1 (c)، والتي تنص على ضرورة توضيح حالات عدم الامتثال وتقديم توضيح/تفسير بشأنها، يرغب المصرف في توضيح ما يلي:

- إن المصرف قد حصل على إستثناء خاص من مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بالمتطلب الوارد في المادة HC-1.4.6، والتي تتطلب بأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً مستقل.
- ينوه المصرف بأنه لم يتمكن من الإلتزام بما جاء في المتطلب الوارد في المادة HC-1.3.7 من أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن المجلد الثاني من كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، والذي يقضي بأنه على مجلس الإدارة في سبيل الوفاء بإلتزاماته المنصوص عليها في المادة HC-1.3.3، يتوجب على كامل مجلس الإدارة الإجتماع بشكل ربع سنوي. حيث كان ذلك نتيجة لعدم عقد إجتماع لمجلس الإدارة خلال الربع الثالث من العام بسبب تأجيل أحد الإجتماعات الدورية بسبب عدم توفر النصاب لعقد الإجتماع في التاريخ المحدد، (والذي كانت من المقرر عقده بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٩ الأمر الي إستدعى تأجيل الإجتماع لتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٩ وبالتالي إنعقاده خلال الربع الرابع). هذا مع العلم، بأنه كما تم الإشارة إليه مسبقاً، فإنه خلال العام إجتمع مجلس الإدارة ستة مرات. كما إنه إضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام من قبل المجلس عن طريق التمرير من خلال وسائل التواصل الإلكترونية.
- اثنان من أعضاء مجلس الإدارة، وهما السيد هشام الريس والسيد فؤاد طارق خان، لم يتمكنوا من حضور ٧٥٪ على الأقل من اجتماعات مجلس الإدارة وفقًا للقاعدة HC-1.3.4. بسبب بعض الالتزامات المسبقة ولضروف شخصية طارئة.
- على خلاف القاعدة التوجيهية HC-7.2.2 التي تتطلب من جميع أعضاء مجلس الإدارة حضور الاجتماع السنوي للجمعية العامة، حضر الاجتماع السنوي للمساهمين الذي انعقد بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٩، نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والرئيس التنفيذي.

٩-١٧ رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي وخدمات أخرى غير التدقيق يوفرها المدقق الخارجي والرسوم التي يتقاضاها

يلتزم المصرف بتزويد الجهات الرقابية عند طلبها بالمعلومات المتعلقة برسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي والخدمات الأخرى غير التدقيق التي يوفرها المدقق الخارجي للمصرف. كما سيتم توفير هذه المعلومات لمساهمي المصرف بناءاً على طلبهم شريطة ألا يؤثر الإفصاح عن هذه المعلومات سلباً على مصلحة المصرف ومقدرته على المنافسة في السوق.

٩-١٨ معاملات مع أطراف ذات علاقة

ترد تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالتفصيل في الإيضاح رقم (٢٧) في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. لمزيد من التفاصيل يرجى من المساهمين الرجوع للإيضاح المذكور. هذا وتجدر الإشارة بأن جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة يتم إعتمادها من قبل مجلس الإدارة ويتم الإفصاح عنها للمساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

٩-١٩ غرامات مدفوعة لمصرف البحرين المركزي

خلال العام ٢٠١٩، لم يتمّ احتساب أيه غرامة على المصرف.

٩-٢٠ سياسة المجلس المعتمدة بشأن توظيف أقارب الأشخاص المعتمدين

لا يسمح نظام المصرف بتوظيف أقارب الموظفين الحاليين من الدرجة الأولى، ولكن يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى، بشرط أن لا يتم تعيين الأقارب في نفس الإدارة أو تحت إشراف نفس المسؤول المباشر. وفي حالة الزواج، فإن من حق المصرف إنهاء عقد عمل أحد الزوجين. كما تقوم إدارة الموارد البشرية بشكل سنوي بإبلاغ مجلس الإدارة بالحالات التي يكون فيها للإشخاص المعتمدين ممن يشغلون وظائف رئيسية، بما فيهم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، أقارب من الدرجة الرابعة.

٩-٢١ تقييم مجلس الإدارة

إن إطار حوكمة الشركات بالمصرف والذي ينظم مهام عمل مجلس الإدارة ولجانه يتطلب قيام المجلس بإجراء تقييم لأدائه وأداء اللجان التابعة له وأداء أعضاء المجلس مرة واحدة سنويًا على الأقل. وقد قام المجلس خلال العام بتقييم أنشطته الرئيسية وذلك من خلال مراجعة تقارير مستقلة بشأن الأداء من كافة اللجان التابعة له، إضافة إلى تقرير بشأن أدائه، ومقارنتها بميثاق مجلس الإدارة ولوائح اللجان المنبثقة عنه، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات. فضلاً عن ذلك، تضمن تقييم أداء أعضاء المجلس معايير تقييم يمكن قياسها وتقييمًا ذاتياً، هذا إلى جانب رأي رئيس مجلس الإدارة ورؤساء اللجان بهذا الخصوص.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٢٢ توزيع ملكية الأسهم بالمصرف

فيما يلي توزيع ملكية أسهم المصرف حسب الجنسية:

يشير سجل مساهمي المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إلى وجود ٦١٣ مساهماً يمتلكون ما مجموعه ١،٠٥٠،٠٠٠،٠٠٠ (مليار وخمسون مليون سهم) بقيمه إسمية تبلغ ٠،١٠٠ دينار بحريني (مائة فلس) للسهم. ولاتمتلك حكومة مملكة البحرين أياً من أسهم المصرف.

الجنسية	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الملكية (٪)
بحريني	٦٥٢،٨٧١،٨٠٠	٦٢،١٨
غير بحريني	٣٩٧،١٢٨،٢٠٠	٣٧،٨٢
الإجمالي	**١،٠٥٠،٠٠٠،٠٠٠**	**١٠٠،٠٠**

فيما يلي توزيع ملكية أسهم المصرف حسب الحجم:

	عدد المساهمين	عدد الأسهم	نسبة المساهمة
اقل من ١٪	٦٠٤	١٣٧،٧٦٥،٤٧٦	١٣،١٢
١٪ الي أقل من ٥٪	٥	١٢٢،٠٤٩،٥٥٥	١١،٦٢
٥٪ الي أقل من ١٠٪	٣	٢٩٦،٦٩٤،٠٥١	٢٨،٢٦
١٠٪ الي أقل من ٢٠٪	–	–	–
٢٠٪ الي أقل من ٥٠٪	١	٤٩٣،٤٩٠،٩١٨	٤٧،٠٠
المجموع	**٦١٣**	**١،٠٥٠،٠٠٠،٠٠٠**	**١٠٠،٠٠**

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكنزنها والتي تمثل نسبة ٥٪ أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)
مجموعة جي إف إتش المالية *	البحرين	٤٩٣،٤٩٠،٩١٨	٤٧،٠٠
شركة الإستثمار غوليلوكس المحدودة	الإمارات	١٠٤،٧٧٩،١١٠	٩،٩٨
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب (أسهم الخزينة)	البحرين	١٠٣،٥٩٢،٥١٦	٩،٨٧
مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع	الإمارات	٨٨،٣٢٢،٤٢٥	٨،٤١

** كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تمثل هذه الأسهم ٤٧٪ من رأس مال المصرف (٢٠١٨: ٤٧٪) تم الإحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للمصرف لأغراض التقارير المالية.*

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٢٣ الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية والزكاة

ترد تفاصيل آلية التعامل مع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية وطريقة توزيع وإحتساب الزكاة بالتفصيل في الإيضاح رقم (٥) في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. لمزيد من التفاصيل يرجى من المساهمين الرجوع للإيضاح المذكور.

٩-٢٤ مراجعة أنظمة وأجراءات الرقابة الداخلية

تشكل الرقابة الداخلية في المصرف مجموعة الأنظمة والتدابير المصممة والمفعلة من قبل الإدارة وذلك لتعزيز فرص تحقيق أهداف المصرف التجارية بالإضافة إلى الالتزام بسياسات المصرف والقوانين التشريعية والتي من شأنها حفظ حقوق المساهمين وتدعيم جودة البيانات المالية . وبشكل عام، تقع مسؤولية تفعيل الرقابة الداخلية على جميع موظفي المصرف وذلك ضمن اختصاصاتهم ونطاق أعمالهم.

ويقوم فريق التدقيق الداخلي بالمصرف بشكل دوري وضمن خطة التدقيق المبنية على المخاطر بالتدقيق ومراجعة الأدوات الرقابية المصاحبة لمختلف أنشطة وعمليات المصرف والتأكد من كفاءتها وفعاليتها.

كما تُعنى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة المصرف بالإشراف على مراجعة تطبيقات و اجراءات الرقابة الداخلية المفعلة من قبل إدارة المصرف والموافق عليها من قبل مجلس الإدارة .

٩-٢٥ إطار عمل الحوكمة الشرعية:

يعتبر التطبيق الفاعل لممارسات الحوكمة الشرعية أساسا محوريا لضبط وصياغة الالتزام الشرعي في المصرف، حيث يسعى المصرف جاهدا إلى مواصلة التحديث واعتماد أفضل الممارسات المتعلقة بمجال الحوكمة الشرعية والامتثال لأحكام الشرعية الإسلامية في أنشطته. ويتجسد ذلك في المصرف من خلال تبني إطار عمل فعّال للحوكمة الشرعية يتناسب مع حجم وطبيعة أعمال المصرف وفقا لأنظمة ولوائح الحوكمة الشرعية كما في مجلد التوجيهات (٢) للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

وقد اعتمد المصرف أربع مكونات رئيسية شكلت إطار الحوكمة الشرعية لديه وتعتبر أعلى درجات الالتزام بإطار الحوكمة الشرعية الصادر عن مصرف البحرين المركزي وهي:

١. هيئة الرقابة الشرعية.
٢. التدقيق الشرعي الداخلي.
٣. التنسيق والتنفيذ الشرعي.
٤. التدقيق الشرعي الخارجي.

ويأتي هذا الإطار مؤكدا على التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة، بالإضافة إلى إرشادات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي الموحد.

٩-٢٦ التعامل مع شكاوى العملاء

يأخذ المصرف شكاوى العملاء بشكل جاد، ويمنح للعملاء الحق الكامل في توصيل ملاحظاتهم وشكواهم من خلال قنوات تسجيل الشكاوى بالاتصال بمركز الاتصال، أو زيارة فرع من فروعنا، أو ارسال بريد إلكتروني إلى Complaints@khcbonline.com

إذا لم يتمكن فرق الشكاوى من حل الشكوى بشكل فوري، سيقوم الفريق بإرسال إقرار مكتوب بإستلام الشكوى التي تقدم بها العميل عن طريق رسالة رسمية خلال ٥ ايام عمل. حيث يتم التعامل مع الشكاوى على وجه السرعة وبطريقة مستقلة ومنصفة وموضوعية. وسيقوم فريق الشكاوى بالتحقيق في الشكوى بشكل مستقل، وسيتم اطلاع العميل على مستجدات الشكوى من خلال الاتصال به على أرقام الاتصال أو من خلال الرسائل المكتوبة أو رسائل البريد الإلكتروني. كما يقوم البنك باطلاع العميل على الخيارات المتاحة لمتابعة الشكوى.

إفصاحات إدارة المخاطر

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٢٧ برامج توعية العملاء وتوفير المعلومات حول المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة

واصل المصرف على مدار عام ٢٠١٩ في اخذ خطوات واسعة لنشر الوعي بين العملاء والمستثمرين حول باقة المنتجات والخدمات التي يقدمها عبر العديد من قنوات الاتصال المتاحة في السوق، حيث استخدم المصرف على صعيد الوسائل المطبوعة الصحف اليومية والمطبوعات في الفروع بالإضافة إلى المشاركة في المعارض والمؤتمرات للإعلان عن منتجاته وخدماته الجديدة.

وعلى صعيد القنوات الإلكترونية، كرس المصرف جهوداً استثنائية عبر استخدام العديد من الوسائل مثل موقعه الالكتروني www.khcbonline.com والإعلانات المدفوعة ومحركات البحث ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها الكثير.

٩-٢٨ المساهمات الخيرية والإجتماعية

قدم المصرف خلال العام ٢٠١٩م مساهمات ملموسة للعديد من القطاعات في المملكة كجزء من مسؤوليته الإجتماعية، كما حرص المصرف على أن تكون هذه المساهمات متنوعة لتشمل مجالات مختلفة مثل التعليم والثقافة والرياضة والمؤتمرات المتخصصه في الصيرفة الإسلامية كمؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI" .

وعلى الصعيد الخيري، قام المصرف بالتعاون مع مختلف المؤسسات والجمعيات الخيرية لمساعدة العديد من الفئات المحتاجه كجزء من هويته وواجبه كمصرف إسلامي مثل المساهمة بمشروع إفطار صائم ودعم برامج تعليم القرآن الكريم ورعاية الأيتام وإخراج الزكاة للفئات المستحقة.

١٠ الأداء المالي

فيما يلي المؤشرات الكميّة الأساسية لأداء البنك:

	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
العائد على متوسط حقوق الملكية	٪(١٤.٩٩)	٪٠.٥٦	٪٠.٧١	٪٤.٧٧	٪٧.٤٨
العائد على متوسط الموجودات	٪(١.٦٢)	٪٠.٠٨	٪٠.١١	٪٠.٧٧	٪١.٢٧
العائد من التمويلات على مصروفات التمويلات	٪١١٩.٥٧	٪١٤٦.٠٣	٪٢٢١.٣٧	٪٢٦٤.٩١	٪٢٣١.٠٢
نسبة المصروفات إلى الإيرادات *	٪٧٢.٥٨	٪٦٤.٣٤	٪٦٠.٨٠	٪٤٤.٨٢	٪٥٣.٦٤

** تم إستبعاد مخصصات الإنخفاض في القيمة من المصروفات.*

للمزيد من التفاصيل حول أداء البنك، يرجى الإطلاع على تقرير رئيس مجلس الإدارة ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت

توضّح سياسة المصرف المتعلقة بالتعويضات، والتي تتضمن سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الأساسية التي تؤخذ بعين الإعتبار في وضع السياسة.

تبنّى المصرف خلال السنة سياسة مكافآت قام بإصدارها مصرف البحرين المركزي وتبناها المصرف من خلال إطار المكافآت المتغيرة. تخضع هذه السياسة وإطار ومكوّنات الحوافز لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية. حيث تم تفعيل السياسة على حوافز الأداء السنوي لسنة ٢٠١٤ والسنوات التي تليها.

فيما يلي ملخص لأهم المميزات الرئيسية لإطار المكافآت.

١١-١ استراتيجية المكافآت

يتبّع المصرف فلسفة أساسية في التعويضات لتقديم مستوى تنافسي من مجموع التعويضات لاستقطاب والحفاظ على موظفين مؤهلين وذوي كفاءة. سوف يتم تحديد سياسة المكافآت بناءاً على ثقافة الأداء التي توازي بين مصالح الموظف ومساهمي المصرف على حد سواء. تُساند هذه العناصر على تحقيق الأهداف من خلال موازنة المكافأة مع النتائج القصيرة الأجل والأداء المستقر طويل الأجل. تمت صياغة استراتيجية المصرف ليشارك الموظفون في صنع النجاح، ولموازاة حوافز الموظفين مع إطار ونتائج المخاطر.

إفصاحات إدارة المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١-١١ استراتيجية المكافآت (يتبع)

تُعتبر الجودة والالتزام طويل الأجل لكل موظفينا عاملاً أساسياً لنجاحنا. لذلك نهدف لاستقطاب، والحفاظ على أفضل الكفاءات الطموحة لبناء مستقبلها مع المصرف، والذين سيقومون بدورهم في تحقيق طموح المساهمين طويلة الأجل. تتضمن عروض مكافآت المصرف العناصر التالية:

١. مدفوعات ثابتة؛
٢. منافع؛
٣. مكافأة الأداء السنوي؛
٤. خطة حوافز الأداء طويلة الأجل.

خلال وضع إطار حوكمة قوي وفعّال يضمن المصرف العمل ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة التعويضات. يتم مراجعة كل شئون التعويضات، والالتزام بالمتطلبات القانونية الشاملة، من قبل لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

تقوم سياسة المكافآت بالمصرف بالنظر في دور كل موظف وتضع إرشادات تعتمد على قيام الموظف بتحمل مخاطر جوهرية أو كونه شخصاً يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية في مختلف الوظائف كالأقسام التجارية والرقابية والوظائف المساندة. الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية هو الموظف الذي يتعين لتوظيفه الحصول على موافقة رقابية مسبقة نظراً لمدى أهمية الدور الذي يقوم به في المصرف ويعتبر الموظف قائماً بتحمل مخاطر جوهرية إذا ترأس قسم تجاري وأفراد في حدود تحكّمه والذي له تأثيرات جوهرية على محفظة مخاطر المصرف.

من أجل ضمان الموازنة بين ماندفعه لموظفينا واستراتيجية عملنا، يتم تقييم وربط الأداء الفردي للموظف بالأهداف السنوية والأهداف المالية وغير المالية طويلة الأجل، ملخصة بالتوافق مع نظام إدارة الأداء. يأخذ هذا التقييم في الحُسبان الالتزام بقيم المصرف، والمخاطر ومقاييس الالتزام فوق كل اعتبار، والتصرف بنزاهة. يأخذ كل هذه الاعتبارات، يقيّم الأداء- ليس بناءا فقط على ما تم تحقيقه خلال الفترات قصيرة أو طويلة الأجل، ولكن وبكل أهمية بناءاً على كيفية تحقيقه، فتعتقد لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن الأخير يساهم في مواصلة العمل لأجل طويل.

٢-١١ دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة

تُشرف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على كافة سياسات مكافآت موظفي المصرف. حيث تعتبر لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الهيئة الإشرافية والإدارية او الحاكمة لسياسة التعويضات، والممارسات والخطط المتعلقة بها. من مسئولياتها تحديد، ومراجعة، واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للحصول على موافقة مجلس الإدارة. ومن مسئولياتها كذلك وضع مبادئ وإطار الحوكمة لكافة قرارات التعويضات. وتضمن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن تتم مكافأة كل الأشخاص بِعدل ومسئولية. تتم مراجعة سياسة المكافآت بصورة دورية لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة العمل ومحفظة مخاطر المصرف.

تتضمن مسئوليات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بخصوص سياسة التعويضات المتغيرة للبنك، كما هو موضّح في كتيب التعليمات الخاص بها، وليس حصراً المهام التالية:

- الموافقة على، ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان أن النظام يعمل بالطريقة المقصودة.
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ لكل من الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية والموظف الذي يقوم بتحمل مخاطر جوهرية، وكذلك مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، بعد الأخذ في الحُسبان مجموع المكافآت متضمّنة المعاشات، والرسوم، والمصروفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
- التأكد من أن المكافآت يتم تعديلها لكل أنواع المخاطر وأن نظام المكافآت يأخذ بعين الإعتبار الموظفين الذين يحصلون على نفس الربح قصير الأجل ولكن يقومون بتحمل مقادير مختلفة من المخاطر بالنيابة عن المصرف.
- التأكد من أن المكافآت المتغيرة تمثل جزءاً كبيراً من مجمع مكافآت الموظفين الذي يقومون بتحمل مخاطر جوهرية.
- مراجعة نتائج إختبار الضغوطات والإختبار الرجعي قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها متضمّنة المعاشات، والرسوم، والمصروفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
- التقيّم بعناية للممارسات التي تحدد المكافآت التي سيتم دفعها للإيرادات المتوقعة مستقبلياً والتي يبقى وقتها وإمكانية حصولها غير مؤكدة. تخضع توزيعات الربح الذي لايمكن تحقيقها أو تحصيلها أو التي تبقى إحتمالية تحقيقها أو تحصيلها غير مؤكدة في وقت الدفع لمساءلة لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة.
- التأكد من أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص الذين يتم الموافقة على تعيينهم من قبل الجهات التنظيمية في وظائف إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، الرقابة المالية ورقابة الإلتزام يتم ترجيحه لصالح المكافآت الثابتة.
- إقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءاً على حضورهم وأدائهم إلتزاماً بالمادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات البحرينية.
- التأكد من توافر آليات إلتزام ملائمة لضمان أن الموظفين يُلزمون أنفسهم بعد استخدام استراتيجيات تحوط شخصية أو تأمينات متعلقة بالمكافآت والمطلوبات لتقليل محاذاة تأثيرات المخاطر المتضمنة في ترتيبات المكافآت الخاصة بهم.

إفصاحات إدارة المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٢ دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة (يتبع)

كما هو موضح في إيضاح نظام الحوكمة في التقرير السنوي، تتألف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من أعضاء غير تنفيذيين فقط معظمهم مستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، إلى جانب وجود أحد أعضاء الهيئة الشرعية كعضو في اللجنة، وذلك على النحو الآتي:

إسم عضو لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة	تاريخ التعيين	عدد الإجتماعات التي تم حضورها خلال ٢٠١٩
د. خالد محمد الخزرجي	مارس ٢٠١٧	٤
الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	مارس ٢٠١٧	٤
محمد عبدالمحسن الراشد	مارس ٢٠١٧	٣
الشيخ الدكتور/فريد يعقوب المفتاح	فبراير ٢٠١٥	٣
رياض عيد اليعقوب[1]	أكتوبر ٢٠١٨	٣

[1] *تم ضم السيد رياض اليعقوب لعضوية اللجنة بشكل رسمي بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٩.*

تم دفع مجموع مكافآت لأعضاء لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خلال السنة بلغت ٣٠,٠٠٠ دينار بحريني.

المستشارون الخارجيون

قام المصرف بتعيين مستشارين لمساعدته على القيام بتعديلات في سياسة المكافآت المتغيرة وذلك لضمان توافقها مع متطلبات مصرف البحرين المركزي المتعلقة بأفضل الممارسات في توزيع المكافآت وغُرف القطاع. تتضمن الإستشارة المساعدة على صياغة خطة حوافز الأسهم التابعة للبنك. كما قامت لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أيضاً بتعيين مستشارين خلال السنة لعمل مقارنة المدفوعات للمساعدة على مراجعة مجموع التعويضات المعروضة من قبل المصرف.

١١-٣ مجال تطبيق سياسة المكافآت

تم تطبيق سياسة المكافآت على نطاق المصرف ولا يجب تطبيقه على الفروع الخارجية والشركات التابعة.

١١-٤ مكافآت مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافآت مجلس إدارة المصرف بالتوافق مع مخصصات المادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات البحرينية لسنة ٢٠٠١. سيتم تحديد نطاق مكافآت مجلس الإدارة بصورة تقتضي ألا يتعدى مجموع المكافآت (باستثناء رسوم الجلسة) ١٠٪ من صافي ربح المصرف، بعد طرح كل الخصومات المطلوبة والموضحة في المادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات، في أي سنة مالية. تخضع مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوي. لاتتضمن مكافآت الأعضاء غير التنفيذيين عناصر متعلقة بالأداء مثل الأسهم، خيارات الأسهم أو خطة حوافز أخرى متعلقة بالأسهم المؤجلة، مكافآت أو منافع التقاعد.

١١-٥ المكافآت المتغيرة للموظفين

تتعلق المكافآت المتغيرة بالأداء وتتضمن أساساً مكافأة الأداء السنوي. كجزء من مكافأة الموظف المتغيرة، تعتبر مكافأة الأداء السنوي جائزة الأداء الفردي مقابل تحقيق أهداف عملية ومالية يتم تحديدها كل سنة، والأداء الفردي للموظفين من ناحية تحقيق هذه الأهداف، ومساهمتهم في تحقيق اهداف المصرف الاستراتيجية.

تبنّى المصرف إطار مُوافق عليه من قبل مجلس الإدارة لتعزيز الشفافية بين آلية دفع المكافآت المتغيرة والأداء. تمت صياغة الإطار على أساس أن الجمع بين تحقيق كل من الأداء المالي المُرضي و تحقيق العوامل غير المالية الأخرى، إن تساوت كل الأمور، سوف يؤدي للوصول إلى وعاء مكافآت مستهدف للموظفين، قبل الأخذ بعين الاعتبار أي تخصيص لأقسام معينة في المصرف أو موظفين معينين. تهدف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من خلال الإطار المتبّع في تحديد وعاء المكافآت المتغيرة لموازنة توزيع أرباح المصرف بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المصرف خليط من مقاييس قصيرة وطويلة الأجل وتتضمن كذلك مؤشرات الربحية، والملاءة، والسيولة، والنمو. تضمن إجراءات إدارة الأداء أن كل الأهداف تتم بطريقة متعاقبة نزولاً لجميع الأقسام والموظفين كما ينبغي.

لتحديد مبلغ المكافآت المتغيرة، يقوم المصرف أولاً بوضع أهداف معينة وغيرها من مقاييس الأداء النوعية التي ستؤدي للتوصل إلى وعاء مكافآت تنازلي مستهدف. يتم بعدها تعديل وعاء المكافآت للأخذ في الحُسبان المخاطر بواسطة استخدام مقاييس معدّلة للمخاطر (متضمنة إعتبارات متطلّعة للمستقبل).

إفصاحات إدارة المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٥ المكافآت المتغيرة للموظفين (يتبع)

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بتقييم الممارسات التي تحدد مدفوعات المكافآت المبنية على الإيرادات المستقبلية المُحتملة التي يبقى توقيتها وإحتمالية الحصول عليها غير مؤكد بعناية. توضح لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن قراراتها متوافقة مع تقييم الوضع المالي للبنك والتوقعات المستقبلية.

يستخدم المصرف آليات شفافة لتعديل وعاء المكافآت بما يتوافق مع جودة الإيرادات. يهدف المصرف لدفع المكافآت من الأرباح المحققة المتواصلة. إذا لم تكن الإيرادات بمستوى الجودة المطلوب، يمكن تعيل أساس الربح بناءاً على ماتراه لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة مناسباً.

لتمويل توزيعات وعاء المكافآت الخاص بالمصرف، يجب تحقيق الحدود الموضوعة للأهداف المالية. تضمن مقاييس الأداء تقلّص اجمالي المكافآت المتغيرة بشكل عام عند الأداء المالي السلبي للبنك. إضافة إلى ذلك، يخضع وعاء المكافآت المستهدفة كما هو محدد في الأعلى لتعديلات المخاطر بالتوافق مع تعديلات المخاطر وإطار التواصل.

مكافآت الوظائف الرقابية

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة للبنك بتوظيف أشخاص ذوي مؤهلات وخبرة في هذه الوظائف. يضمن المصرف أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص العاملين في الوظائف الرقابية والمساندة يجب ترجيحه لصالح المكافآت الثابتة. تعتمد المكافآت المتغيرة للوظائف الرقابية على أهداف محددة متعلقة بالوظيفة ولا يتم تحديدها عن طريق الأداء المالي الفردي الخاص بالنطاق التجاري الذي يقومون بمراقبته.

يلعب نظام إدارة الأداء بالمصرف دوراً كبيراً في إقرار أداء الأقسام المساندة والرقابية بناءاً على أهداف موضوعة لهم. تركز هذه الأهداف على أهداف غير مالية تتضمن إعتبارات المخاطر، والإشراف، والإلتزام والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة بعيداً عن مهام القيمة المضافة الخاصة بكل قسم.

المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية

يتم إقرار المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية أساساً بناءاً على أهداف الأداء الرئيسية الموضوعة من خلال نظام إدارة الأداء للمصرف. تحتوي هذه الأهداف على أهداف مالية وغير مالية، متضمنة إعتبارات التحكم في المخاطر ، والإلتزام، والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة. إن الأخذ بعين الاعتبار تقييم المخاطر في تقييم الأداء الفردي يضمن أن أي إثنان من الموظفين اللذان ينتجون نفس الربح قصير الأجل ولكن يتحملان مبالغ مختلفة من المخاطر بالنيابة عن المصرف، تتم معاملتهم بطريقة مختلفة في نظام المكافآت.

١١-٦ إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط هذه المخاطر هو محاذاة المكافآت المتغيرة مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف. في إطار سعيه للقيام بذلك، قام المصرف باعتبار الخصائص الكمية والنوعية ضمن عملية تقييم المخاطر. تقوم الخصائص الكمية وكذلك الإجتهاد الفردي بلعب دور أساسي في تحديد تعديلات المخاطر. تتضمن عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى ضمان القيام بتصميم سياسة مكافآت لاتسمح للموظفين بقبول تعرضات مفرطة أو قد تكون غير ضرورية بحيث تتناسق مع النتائج المتوقعة لمثل هذه المخاطر وبحيث تتكون من مزيج مكافآت متناسق مع مثل هذه المخاطر.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بالنظر فيما إذا كانت سياسة المكافآت متماشية مع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وضمان القيام بعملية تقييم حذرة للمخاطر سواءاً قبل أو بعد وقوعها ضمن إطار وعمليات تقييم المخاطر وممارسات توزيع المكافآت المبنية على إيرادات مستقبلية متوقعة تكون غير محددة التوقيت أو غير محتملة.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الإعتبار جميع أنواع المخاطر، وتشمل مخاطر غير ملموسة ومخاطر أخرى من مخاطر السمعة، ومخاطر السيولة وتكاليف رأس المال. يتولى المصرف مهمة تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي وأداء العمليات مقابل إستراتيجية عمل المصرف وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. يتكفل المصرف بضمان عدم تقييد هذه المكافآت المتغيرة لمقدرته على تقوية قاعدة رأس ماله. تعتمد الحاجة إلى زيادة رأس المال على قاعدة رأس المال الحالية و على الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

يأخذ تجميع المكافآت في عين الإعتبار أداء المصرف وذلك ضمن سياق إطار إدارة المخاطر. ويتم ذلك لضمان تجميع المكافآت المتغيرة بناءاً على اعتبارات المخاطر والأحداث البارز

يعتمد حجم وطريقة توزيع المكافآت المتغيرة على مجموعة مخاطر حالية ومتوقعة، وتشمل:

أ. تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم هذه المخاطر.
ب. تكلفة وكمية مخاطر السيولة المفترضة في تسيير الأعمال.
ج. الإتساق مع توقيت واحتمالية احتساب أرباح مستقبلية يتم إدراجها ضمن الأرباح الحالية.

تطّلع لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على أداء المصرف مقابل إطار إدارة المخاطر. وتأخذ اللجنة هذه المعلومات بعين الإعتبار عند توزيع المكافآت لضمان محاذاتها مع العوائد، والمخاطر والمكافآت.

إفصاحات
إدارة المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٦ إطار تقييم المخاطر (يتبع)

تعديلات المخاطر

لدى المصرف إطار تقييم مخاطر لاحقة مبنية على تقييمات نوعية لإختبار الأداء الفعلي مقابل مخاطر مفترضة.

في السنوات التي يتعرض لها المصرف لخسائر مؤثرة في الأداء المالي، يعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سيتقلّص إجمالي المكافآت المتغيرة بصورة مؤثرة.
- على الصعيد الفردي، إن الأداء الضعيف من قبل المصرف يعني عدم تحقيق الأفراد لمؤشرات الأداء الخاصة بهم وبالتالي حصولهم على تقييم أقل.
- تقليل قيمة الأسهم المؤجلة أو المكافآت.
- إحتمالية تغيير فترات الإستحقاق وبالتالي القيام بتأجيل إضافي للأسهم الغير مستحقة.
- وأخيراً، إذا كان الأثر النوعي والكمّي للخسارة يعتبر مؤثراً، سينظر المصرف في إمكانية استرجاع المكافآت التي سبق توزيعها.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، بعد أخذ موافقة مجلس الإدارة، وبعد التأني باتخاذ القرارات التالية:

- زيادة أو تقليل التعديلات اللاحقة.
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة حصة الأسهم المخصصة مقابل المكافآت النقدية.
- إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً.

إطار عمل إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً:

تقوم بنود إطار عمل المصرف في استرجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ الإجراءات المناسبة في مصادرة أو تعديل الجزء الغير مستحق من المكافآت المؤجلة أو استعادة الجزء المتغير والمستلم من هذه المكافآت في حالات معينة. والهدف من ذلك تمكين المصرف من الإستجابة وبشكل مناسب لأي تغيرات في عوامل الأداء، التي و بناءاً عليها تم اتخاذ قرارات توزيع المكافآت، التي أصبحت لاتتماشى مع عوامل الأداء على المدى الطويل. تشتمل جميع التعويضات المؤجلة على بنود تسمح للبنك بتقليل أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين قاموا بتصرفات فردية تسببت بأضرار مؤثرة على المصرف خلال الفترة.

مجلس الإدارة هو الجهة الوحيدة المخولة بإسترجاع مكافآت الموظفين.

تقوم بنود إطار عمل المصرف في استرجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ إجراءات مناسبة وفي حالات معينة بتعديل أو إلغاء مكافآت مستحقة أو غير مستحقة ضمن خطة المكافآت المؤجلة. وتشتمل هذه الحالات على:

- وجود أدلة واضحة على القيام بسلوك سيء ومتعمد، خطأ مؤثر، إهمال أو عدم أهلية الموظف بحيث يؤدي ذلك إلى تحمل المصرف أو القسم الذي يعمل فيه الموظف لخسارة مؤثرة في أدائها المالي، أو قد تؤدي لأخطاء جوهرية في بياناتها المالية، أو فشل جوهري في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التي قد تنجم بسبب مثل هذه التصرفات أو الإهمال أو السوكيات الخاطئة أو عدم الأهلية وذلك خلال السنة.
- قيام الموظف عمداً بتضليل السوق أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال السنة.
- يطبّق الاسترجاع إذا كانت التعديلات على الجزء الغير مستحق غير كافية تبعاً لطبيعة وحجم الحدث.

إفصاحات إدارة المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٧ مكونات التعويضات المتغيرة

تشتمل التعويضات المتغيرة على المكونات التالية:

نقد مدفوع مقدماً	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه نقداً عند الإنتهاء من عملية التقييم السنوي للأداء.
نقد مؤجل	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي سيتم دفعه نقداً وبطريقة تناسبية خلال ٣ سنوات.
مكافآت أسهم مقدمة	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه على هيئة أسهم عند الإنتهاء من عملية التقييم السنوي للأداء.
مكافآت أسهم مأجلة	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه على هيئة أسهم وبطريقة تناسبية خلال ٣ سنوات.

يتم الإحتفاظ بالأسهم الممنوحة للموظفين لفترة ستة أشهر تبدأ من تاريخ الإستحقاق يستطيع الموظفون بعدها الإستفادة من هذه الأسهم. يتم ربط عدد أسهم الملكية الممنوحة بسعر سهم المصرف وذلك وفقاً لبرنامج خطة الحوافز. في حالة دفع أي أرباح على هذه الأسهم، سيحصل الموظف عليها بعد انقضاء فترة الإحتفاظ.

١١-٨ إطار تقييم المخاطر

يخضع الموظفون من رتبة مدير تنفيذي فما فوق لنظام المكافآت المؤجلة، وعلى النحو التالي:

عناصر المكافآت المؤجلة	الرئيس التنفيذي، نائبه وأعلى ٥ أجور لموظفي الأقسام التجارية	الموظفين الآخرون (الخاضعون لسياسية المكافآت المتغيرة)	فترة التأجيل	فترة الإحتفاظ	التعديل	الاسترجاع
نقد مدفوع مقدماً	٤٠٪	٥٠٪	فوراً	–	–	نعم
مكافأة أسهم مقدمة	–	١٠٪	فوراً	٦ شهور	نعم	نعم
نقد مؤجل	١٠٪	–	خلال ٣ سنوات	–	نعم	نعم
مكافآت أسهم مؤجلة	٥٠٪	٤٠٪	خلال ٣ سنوات	٦ شهور	نعم	نعم

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة وبعد تقييم أدوار الموظفين بزيادة عدد أولئك الذين يخضعون لهذا النظام.

إفصاحات إدارة المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٩ تفاصيل المكافآت المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

	٢٠١٩ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠١٨ بآلاف الدنانير البحرينية
رسوم الجلسات	٢١٢	٣٩١
المكافآت	لاشيء	لاشيء
مدفوعات أخرى*	٣١	٥٠

تتضمن المدفوعات الأخرى مصاريف التذاكر، والإقامة، والمواصلات، والمأكولات والمشروبات المدفوعة بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة.

(ب) هيئة الرقابة الشرعية

	٢٠١٩ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠١٨ بآلاف الدنانير البحرينية
رسوم الجلسات	٤٢	٤٢
المكافآت	لاشيء	لاشيء
مدفوعات أخرى*	١	١

إفصاحات إدارة المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٩ تفاصيل المكافآت المدفوعة (يتبع)
(ج) مكافآت الموظفين

	٢٠١٩ بآلاف الدنانير البحرينية							
		المكافآت الثابتة		المكافآت المتغيرة				
				مدفوعة مقدماً		مؤجلة		
	عدد الموظفين	نقد	أخرى	أسهم	نقد	أسهم	نقد	أخرى	الإجمالي
الأشخاص الذين تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية									
– الأقسام التجارية	٤	٥١٧	١٨٣	–	٦٠	٧٥	١٥	–	٨٥٠
– الإشراف والمساندة	١٦	٧٤١	٢٩٣	٣	٣٦	١٣	–	–	١٠٨٦
الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهرية	٦	٣٠١	١٢٨	–	١٠	١٢	٢	–	٤٥٣
الموظفون الآخرون	٢٢٠	٢٠٨٨٥	١٥١٤	–	١٦٧	٧	–	–	٤٠٥٧٣
الإجمالي	**٢٤٦**	**٤٠٤٤٤**	**٢٠١١٨**	**٣**	**٢٧٣**	**١٠٧**	**١٧**	**–**	**٦٠٩٦٢**

	٢٠١٨ بآلاف الدنانير البحرينية							
		المكافآت الثابتة		المكافآت المتغيرة				
				مدفوعة مقدماً		مؤجلة		
	عدد الموظفين	نقد	أخرى	أسهم	نقد	أسهم	نقد	أخرى	الإجمالي
الأشخاص الذين تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية									
– الأقسام التجارية	٥	٥٥٧	١٩٨	–	٢٩	٣٦	٧	–	٨٢٧
– الإشراف والمساندة	١٤	٧٦٩	٣١٩	٣	٤٨	٢٩	٤	–	١١٧٢
الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهرية	٥	٢٣٣	٩١	٢	١٤	١٤	١	–	٣٥٥
الموظفون الآخرون	٢٥١	٢٠٨٧٥	١٤٧٠	٣	٣٠١	١٠	–	–	٤٠٦٥٩
الإجمالي	٢٧٥	٤٠٤٣٤	٢٠٠٧٨	٨	٣٩٢	٨٩	١٢	–	٧٠١٣

إفصاحات إدارة المخاطر

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٩ تفاصيل المكافآت المدفوعة
(د) المكافآت المؤجلة

	٢٠١٩ بآلاف الدنانير البحرينية				
	نقد	أسهم		أخرى	الإجمالي
	(المبلغ)	(العدد)	(المبلغ)	(المبلغ)	(المبلغ)
الرصيد الإفتتاحي	٣٥	٣,٤٣٠,٧٤٩	٢٧٦	–	٣١١
الممنوح خلال الفترة	١٨	٢,٨٢٧,٢٧٥	١١٠	–	١٢٨
المدفوع خلال الفترة	(١٣)	(١,٤٦٥,٩٩٧)	(١١٣)	–	(١٢٦)
قرارات الشركة	–	–	–	–	–
تعديلات الخدمة، والأداء، والمخاطر	–	(٣٥,٨٨٨)	(٣)	–	(٣)
الرصيد الختامي	**٤٠**	**٤,٧٥٦,١٣٩**	**٢٧٠**	**–**	**٣١٠**

	٢٠١٨ بآلاف الدنانير البحرينية				
	نقد	أسهم		أخرى	الإجمالي
	(المبلغ)	(العدد)	(المبلغ)	(المبلغ)	(المبلغ)
الرصيد الإفتتاحي	٣٦	٤,١٨٤,٤١٠	٣٠٢	–	٣٣٨
الممنوح خلال الفترة	١٢	١,١٨٢,٥١٦	٩٦	–	١٠٨
المدفوع خلال الفترة	(١٤)	(١,٨٩٦,٨٠٨)	(١١٨)	–	(١٣٢)
قرارات الشركة	–	–	–	–	–
تعديلات الخدمة، والأداء، والمخاطر	–	(٣٩,٣٦٩)	(٣)	–	(٣)
الرصيد الختامي	٣٤	(٣,٤٣٠,٧٤٩)	٢٧٧	–	٣١١

(هـ) مكافئة نهاية الخدمة

خلال الربع الأخير، قدم البنك خطة تقاعد تطوعية لموظفيه، وقام البنك بدفع مبلغ قدره ثمانمائة وخمسة وعشرون ألف مكافآت نهاية خدمة خلال ٢٠١٩.